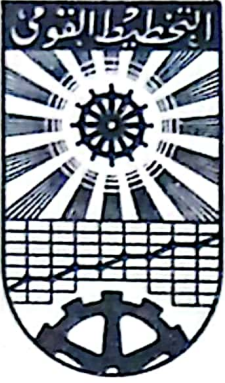


جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٣٢٠)

محاضرات في الاقتصاديات الدولية

الجزء الاول

دكتور سمير طومار

يونيو ١٩٧٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

"الجزء الأول" "التجارة الخارجية"

الهدف من هذا الجزء هو شرح أسس قيام التجارة الخارجية وتقدير آثارها الاقتصادية : لماذا تقوم الدول بالتجارة ؟ ما هو أساس قيام التجارة بين الدول ؟ وسوف تتركز مناقشتنا هنا على قانون الميزة النسبية وكيف يؤدي التخصص الدولي الى زيادة الفائدة من التجارة الخارجية . . مستعرضين التطورات والتحديات التي أدخلت على هذه النظرية كأساس لقيام التجارة الخارجية . .

المحتويات

الفصل الأول :

- ١ - ماهية التجارة الخارجية أسسها وأهمية دراستها •
 - أ - الاختلافات في البيئة •
 - ب - الاختلافات في التكاليف •

٢ - نظرية التجارة الخارجية

- ٢-أ النظرية التقليدية للنقلات النسبية
 - آدم سميث وفرغسون الميزة المطلقة •
 - دافيد ريكاردو وفرغسون الميزة النسبية •
 - جون ستيوارت ميل والطلب المتبادل •
 - تعليقات حول النظرية التقليدية لنظرية التجارة •

٣ - تطوير نظرية النقلات النسبية

- ٣-أ نظرية نفقة الفرعة البديلة •
 - التجارة الخارجية في ظل ظروف ثبات التكاليف •
 - التجارة الخارجية في ظل ظروف تزايد التكاليف •
 - المقصود بالنقلات النسبية •

٢ - ب محددات التكاليف والأسعار النقدية في التجارة الخارجية

- أسس الاختلافات النسبية في التكاليف •
- الاختلافات الدولية في أسعار السلع •
- طرق الإنتاج ودواله المختلفة •
- أسعار وعوامل الإنتاج ودوال الإنتاج •

٤ - الجوانب الديناميكية للتجارة الخارجية

- انتقال عوامل الإنتاج ومدى توافرها
- تحول كثافة عوامل الإنتاج
- نظرة تاريخية لدوال الإنتاج
- مدى تشابه دوال الإنتاج بين الدول

٥ - الآثار المترتبة على قيام التجارة الدولية

- مكاسب التجارة وطرق قياسها
- آثار التجارة على أسعار عوامل الإنتاج
- احتياجات عوامل الإنتاج ونموذج التجارة
- آثار التجارة على التنمية الاقتصادية

المصل الأول

١ - ماعية التجارة الخارجية : أسسها وأعمدة راسيتها

لقد شاهد العالم اليوم تطوراً عالياً في التقدم العلمي وانتشرت ثمرات هذا التطور في جميع بلاد . ولقد أكدت الخبرة في أبحاث وكتابات الاعتماديات الدولية أن العالم يتحرك بحسب سرعة شائلة . عالم نجد فيه الاختراع يلي الاختراع حتى يصل الانسان الى سطح القمر . . . وأما هذا التطور لم يعد بعد المسافة حائلاً . . . والتقاء أفكار العلماء وتبادل خبراتهم بشكل ملحوظ وزادت حركة انتقال السلع والخدمات عبر المحيطات والقارات . . . واليوم لم تعد هناك دولة واحدة الا ولها علاقات دولية وتشارك مع بقية الدول الاخرى في التجارة .

والتجارة بمعنى تبادل السلع والخدمات يمكن ان تقوم داخل نطاق منطقة معينة أو بين عدة أجزاء داخل بلد واحد أو بين دول مختلفة . والمزايا الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها من تبادل السلع بين الافراد داخل منطقة معينة ليست محل نقاش . فالانسان بطبيعته يكره القيام بجميع الاعمال بنفسه . . . وتويز لك يرغب في أن يركز كل اهتمامه للعمل في الفرع الذي يجيده على أمل الحصول على أكبر دخل ممكن يكفي للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها من انتاج الآخرين . وهناك أعمال تعون قدرتنا العادية كأفراد على أدائها (مثل تشييد منزل أو تجميع سيارة) وأعمال أخرى قد نستطيع القيام بها ولكننا نفضل تركها للآخرين . اما لانهم أكثر مهارة في أدائها أو لأننا نستطيع الاستفادة من طاقتنا والوقت المتاح لنا بكل أفضل في أداء غيرها من الأعمال .

وباختصار . . . فاننا كأفراد نفضل التخصص عن تشتيت جهودنا في أعمال مختلفة عسلاً بالمشغل " صاحب بالين كداب " . . . هذا التخصص الشخصي له مبرراته الاقتصادية ذلك لأنه يؤتي بالنائدة التي تمكن في ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد والجماعة على حد سواء .

نوع المنتج التي تنتجه بتكاليف أقل نسبياً وبذل القليل من طاقتها تجاه المنتج ذات التكلفة الأعلى نسبياً . ولهذا فإن الهدى النامى من قيام التجارة الخارجية هو توفير السلع والخدمات لسكان هذا العالم بأقل التكاليف الكلية ومن ثم رفع مستوى المعيشة .

ولنتقل الآن الى عرض تفصيلي عن الاختلافات الدولية للبيئة وكيفية توفد مثل هذه الاختلافات الى التفاوت في التكاليف بين الدول .

١- أ : الاختلافات في البيئة :

تختلف الدول من حيث قدراتها في انتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات سكانها . فقرة أو ضعف قدرة دولة ما على الانتاج في فرع معين انما تعتمد أساساً على كيفية منج عوامل الانتاج - الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال - المتوافرة لديها . ولندكر الآن بعض العوامل البيئية المهمة التي تحدد طبيعة النشاط الاقتصادي داخل دولة ما .

المناخ والموارد الطبيعية :

تختلف الظروف المناخية وتوزيع الامطار بدرجة كبيرة بين أجزاء مختلفة من العالم فالاختلافات الموجودة بين المناطق الاستوائية والمناطق المعتدلة والقارية تنعكس في وجود تباين كبير في الأنشطة الانتاجية . وتظهر هذه الاختلافات في الانتاج الزراعي وغيرها من فروع الأنشطة الاقتصادية . فانتاج الموز والقهوة مثلاً . يحتاج الى مناخ استوائي بينما يتقيد زراعة القمح في الغالب على المناطق المعتدلة . وكذلك فإن صيد أنواع معينة من الأسماك يقتصر على المحيطات الباردة والبعض الآخر على المياه الاستوائية .

والأبعد من ذلك فإن نموذج الموارد الاقتصادية يؤثر في طبيعة النشاط الاقتصادي لأجزاء من هذا العالم تتمتع بوفرة في الموارد المعدنية كالحديد والفحم وغيرها بمساحة

يمكنها من مزاوله نشاطها في الانتاج الصناعى • وبعض المناطى الاخرى تعاني نقص
فى الموارد الطبيعية ولكن تتمتع بوفرة فى الاراضى الزراعية الخصبة والغابات ولذا
تلائم ظروفها أنواع أخرى من الانتاج •

• • عرى العمل

ان توافر العمل ودرجة مهارته له أهمية فى تحديد نوع الانتاج فى دولة ما •
بينما نجد العمل يتوافر للبلاد الشرقية بشكل أكبر من غيره من عوامل الانتاج نجد
العكس فى البلاد الاوربية • كذا يكون العمال غير المهرة الغالبة الحظى • من
عرى العمل فى البلاد المتخلفة وعلى نقيض ذلك نجد الصورة فى البلاد المتقدمة
حيث تكون العمال المهرة نسبة عالية • وبالانفاة الى ذلك نجد سكان بلاد معينة
لهم صفة مميزة تمكنهم من التفوق فى انتاج أنواع معينة من السلع • • مثل القطن فى
مصر والصناعات الدقيقة (الساعات مثلا) فى سويسرا •

• • المعدات الرأسمالية

يتطلب الانتاج الصناعى الحديث المزيد من استخدام الماكينات والمعدات —
الرأسمالية • والبلاد المتقدمة غنية نسبيا برأسمالها ولذا فان الجو فيها مهيء لتنمية
وصيانة الصناعات المختلفة • وبينما تعاني البلاد النامية من نقص كبير فى رأس المال
أصبح من المستحيل فى بعض الاحيان ومن الصعب فى الاحيان الاخرى تنميتها
صناعاتها بشكل يتناسب مع نمو قطاعاتها الاخرى •

• • القرب من الأسواق

قد تملك بعض البلاد كل الاحتياجات الاخرى التى تمكنها من انتاج سلعة ما
بينما تصبح غير قادرة على انتاجها ذلك لانها تقع بعيدة عن أسواق المستهلكين • وقد
تكون تكلفة النقل من الارتفاع بحيث تمنع على مثل هذه البلاد من انتاج سلعة معينة •
وفى التجارة الدولية مثلما هو الحال فى التجارة المحلية فان المنتجين وعم بعيد ين
عن أسواق استهلاك سلعتهم انما يحاولون انتاج نوع من السلع يسهل نقله بتكاليف
أرخص نسبيا تاركين السلع الكبيرة الحجم والتى يصعب نقلها للمنتجين القريبين من
الأسواق •

١ - ب الاختلافات فى التكاليف :

ان الاختلافات فى احتياجات وقد رأت الدول المختلفة من العوامل الهامة فى تحديد أنواع الأنشطة الاقتصادية السائدة فى هذه الدول * ونظرا لوجود اختلافات كبيرة بين الدول تبرز الاسس المادية لقيام التجارة بينهم * * وتؤدى هذه الاسس المادية الى قيام التجارة لاشىء الا لانها تحكس اختلافات فى التكاليف * * ولذا فان الاصل فى قيام التجارة الخارجية يرجع الى وجود اختلافات دولية فى التكاليف *

وبالرغم من وجود مثل هذه الاختلافات فى التكاليف داخل البلد الواحد * الا انها تتلشى أو تميل الى الانخفاض نتيجة لحرية حركة انتقال عوامل الانتاج * أما فى الاقتصاد الدولى فان حدود الدول تقوم بمثابة حواجز تمنع حركة انتقال عوامل الانتاج خاصة العمل والى حد ما المواد الخام ورأس المال * * ونظرا لوجود مثل هذه العوامل لحرية انتقال عوامل الانتاج تظهر الاختلافات فى التكاليف بين الدول أكبر بكثير منها داخل البلد الواحد *

ولكن كيف يشجع وجود مثل هذا التفاوت الدولى فى التكاليف الى قيام التجارة الدولية ؟ والحقيقة أن كل فرد منا يرغب أساسا فى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من السلع والخدمات نتيجة مجهود معين يبذل له (نال فرد يرغب مثلا بسلع وخدمات ذات تكلفة أقل نسبيا بالقياس لما يمكن التنازل عنه للحصول على مثل هذه السلع) * وأحد الطرق لتحقيق مثل هذه الرغبة والتي نادى بها آدم سميث^(١)

(١) Adam Smith, The wealth of nations, Sixth edition, E. Cannon, ed (London: Methuen & Co. Ltd., 1950), Chs 1 esp. pp. 6,7.

عوا التخصص * فالتخصص يؤدي الى تبادل السلع والخدمات داخل المنطقة الواحدة
أو بين عدة مناطق داخل البلد الواحد أو بين الدول المختلفة * والمقصود بالتخصص
عوا الحصول على الكثير من نقص الشيء وهو عكس التنوع * ولكن المستهلك ببليعة الحال
يرغب في تنوع السلع والخدمات التي يشتريها (وفي نفس الوقت يود الحصول على
الكثير من المنتج) ولذا فان قيام التجارة كان نتيجة لوجود التخصص *

ولذا ننتقل الى ايضاح الكيفية التي يحصل بها الافراد على المزيد من عـ
السلع والخدمات (بانفاق جهد ما) نتيجة للتخصص والتجارة بين الدول *

٢ - نظرية التجارة الخارجية

٢-١ النظرية التقليدية للنشقات النمبية

لقد شامد العالم روال أبراع وتوجيه الحكومة الانجليزية على الصناعة المحلية والتجارة داخل انجلترا مع انتهاء ثورة كرومولين * ومع انتهاء القرن الثامن عشر أصبح لرجال الاعمال مطلق الحرية فى اختيار فروع النشاط والطريقة التى يؤدونه بها * وبدأت فلسفة الفردية تؤثر على رجال الدولة ورواد الصناعة على حد سواء *

ولكن منذ ذلك الحين وأصبحت وسائل التحكم والرقابة المركنتيلية تؤثر على التجارة الخارجية عن طريق التعريفات الجمركية وقيود الاستيراد ونظام المستعمرات والملاحقة * وبالرغم من أن معاهدة أيدن فى سنة ١٧٨٦ مع فرنسا كانت بداية نحو تخفيف قيود التجارة الخارجية إلا أن الآراء التجارية والصناعية قد انقسمت على هذا الموضوع : وصح قيام الحرب مع فرنسا فى الفترة بين ١٧٩٣ و ١٨١٥ أصبح التقدم فى هذا الاتجاه مستحيلا *

وخلال سنوات الحرب هذه توسعت انجلترا وزادت الميكنة فى صناعات جديدة كالقطن والحديد والصلب والفحم والصناعات الهندسية بشكل سريع * واستخدمت الآلات بتوسيع فى صناعة المنسوجات السوفية القديمة * وعلى عكس ذلك كان الحال فى القارة الاوربية حيث أبطلت الحرب تقدم مثل هذه الانشطة * ومع انتهاء الاشتباك المسلح كان للصناعات الرئيسية فى انجلترا مركزا مرموقا فلم يكن لها أى منافس * ولكن انتهاء الحرب دمر الاسواق المفتوحة أمام كثير من السلع * فلم تعد هناك حاجة للصلب فى صناعة الاقنعة والمدافع * وانتهى الطلب على ملابس الجنود وبساطينهم وأصبحت البلاد الاوربية فى مركز لايسمح لها بشراء كميات كبيرة من البضائع الانجليزية * ولذا أدى الاحتكام بهذه

الامعان الى التعامل مع مبدأ حرية تجارة بين التجار ورجال الصناعة وكان لذلك آثارها
من منوالى شرحها فيما يلى ..

آدم سميث وعرض الميزة المطلقة :
=====

فى نفس الفترة التى كانت التنمية الاقتصادية تعد الاساس لمهاجته السياسات
المركنتيلية للتجارة الخارجية ، زادت وتطورت حدة الاملاحة الثقافية اللازمة لمثل هذا -
الهجوم . ولقد ركز آدم سميث هجومه على القيود المركنتيلية ووجه حجر الاساس لحجة
حرية التجارة عندما بين أن التجارة بين دولتين تمكن كل منهما على زيادة ثروته - بمعنى
زيادة الدخل القومى عندما تتمتع بميزة المبدأ الذى تعتمد عليه أى زيادة فى الثروة الا وهو
تقسيم العمل " ان أحسن ما يفعله رب الأسرة هو عدم محاولة انتاج أى شئ فى منزله مما
يمكن أن يكلفه أكثر فى انتاجه من شرائه . فالترزى لا يحاول أن يصنع حذاءه بنفسه ولكنه
يشترى من صانع الاحذية . وكذلك فان صانع الاحذية لا يحاول أن يفصل ما يسميه بنفسه
ولكن يوظف الترزى لهذا العمل . والفلاح لا يحاول أن يقوم بانتاج أى من عاتين السلعتين
ولكنه على كل منهما من صاحب الحرفة . ويجد الكل منهم أنه من الصالح استخدام صناعة
حيث يتمتع بميزة على جاره ويشترى بجزء من انتاجه ، أو يضمن جزء منها ما يتصور الآخرين
على انتاجه . وما يعتبر تصرف حسن بالنسبة للأسرة نادرا ما يكون سيئا بالنسبة لمملكة كبيرة .
ناذا كان من الممكن لدولة أجنبية أن تمدنا بسلعة أرخص من انتاجها بانفسنا عن الاحسن
لنا شرائها منهم بجزء مما تنتجه مناعا لنا التى نستخدمها بطريقة تتمتع فيها بميزة .

والميزة الطبيعية التى تتمتع بها دولة على غيرها فى انتاج سلعة معينة كبيرة فى بعض
الاحيان بحيث يعترف العالم بأنه من العبث منافستها وسواء كانت
الميزة التى تتمتع بها دولة على أخرى طبيعية أو مكتسبة ليس لها أى أهمية لنا وطالما
أن الدولة تتمتع بهذه الميزة والدول الأخرى تريد السلع التى تنتجها فانه من الافيد لهذه

وبالرغم من وضوح هذه العبارة الا انها لم تذهب بعيدا بدرجة كافية فهي تعترض
بدون جد ل أن التجارة الخارجية تستلزم من المصدر أن يتمتع بميزة مألقة

absolute advantage أى أنه يمكن الحصول على كمية من انتاج الصناعات التصديرية أكبر من المستعدين باستخدام نفس كمية العمل ورأس المال •

وكمثال لذلك نفترض حالة بحبيذلة لدولتين أ و ب وسلمتين قمح وجدير ولنضع "الممثل" ليمثل "مبع عوامل الانتاج" وحيث يفترض ثبات عرضها • وأخيرا نفترض أن كل دولة تستطيع انتاج كلا السلمتين بالتكاليف الموضحة بالجدول التالي :-

الدولة		الانتاج	
أ	ب	أ	ب
بمجهود رجل / يوم تنتج	بمجهود رجل / يوم تنتج	١٢	٣
أو	أو	٢	١٢

ويلاحظ أن أ تنتج القمح أرخص من ب ، ولكن ب تنتج الحديد أرخص من أ . بينما
تحصل أ على ١٢ أرد ب فمح من عمل رجل في اليوم تحصل ب على ٣ آراد ب فقط . ونفس
كمية العمل تحصل أ على ٢ ان حديد بينما تحصل ب على ١٢ طن . وإذا لك يمكن القول
أن أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح وتتمتع ب بميزة مطلقة في إنتاج الحديد .

ويرغب سكان كلا الدولتين في الحصول على الفحم والحديد ولكن أمامهم فرصة الاختيار في كيفية الحصول على هذه السلع . أما أن يعتمدوا على أنفسهم بإنتاج كلا السلعتين (اكتفاء ذاتي) أو التخصص في إحدى السلع مع التجارة .

ولنفرض أولاً أن كل دولة تقسم العمل بالتساوي في إنتاج كلا السلعتين فان رجل فسي اليوم ينتج في الدولة أ ٦ أردب من الفحم و $\frac{1}{4}$ طن من الحديد وفي الدولة ب $\frac{1}{2}$ أردب من الفحم و ٦ طن من الحديد ليكون إجمالي الإنتاج (لرجلين) في كلا الدولتين $\frac{1}{2}$ أردب ب قمح و $\frac{1}{4}$ طن من الحديد .

وحيث تخصص كل دولة فان أ لابد وأن تنتج ١٢ أردب قمح باستخدام رجل في اليوم بينما تنتج ب ١٢ طن من الحديد ليكون الإنتاج الكلي (لرجلين) في كلا الدولتين ١٢ أردب من القمح و ١٢ طن من الحديد . ويلاحظ هنا أن الإنتاج من كلا السلعتين أكبر بكثير في حالة التخصص عنه في حالة الاكتفاء الذاتي .

ومن هنا نجد أن التخصص يزيد الإنتاج الكلي . ولكن هذه الزيادة في الإنتاج الكلي يشك في نفسها إذا أتت على حساب التضحية بالتنوع في السلع والخدمات . ولنعود الآن إلى مثالنا عن القمح والحديد . فمما لا شك فيه بأن الزيادة في إنتاج الفحم والحديد تعبر عن مكسب gain من مكاسب التجارة إذا حصل مستهلكين الدولة أ في النهاية على وفرة من القمح وقليل أو لا شيء من الحديد بينما يحصل مستهلكين ب على وفرة فسي الحديد وقليل أو لا شيء من الفحم . فإذا كانت هناك رغبة للدولة في التجارة فانهم يستطيعون ذلك التخصص وفي نفس الوقت القدرة على تنويع سلعها وخدماتها ومنتجاتهم من ذلك بأن التخصص والتجارة تمكن الدول من زيادة إنتاجها لمون التضحية بتنويع سلعها وخدماتها . ويعتمد مقدار الفائدة التي تحصل عليها كل دولة على تقسيم المكاسب الستة تنشأ من التخصص وسنناقش ذلك فيما بعد .

وحالات الميز المملقة مألوفة • وخاصة في التجارة بين بلاد المناحل الجارة وبلاد المناحل الممتدة وبين البلاد الصناعية والغير صناعية • مثل تبادل الجوز الهرازمي مع القمح الأمريكي • وفي كل هذه الظروف فان أساس قيام التخصص في التجارة يكون واضحا •

ولكن كيف يكون الحال اذا لم يكن للدولة أفندية في إنتاج سلعة ما ؟ مثال دولة فقيرة نسبيا حيث رأس مالها وصناعاتها غير كافية (بالمقارنة بجيرانها من الدول الفنية) ولذا فان إنتاجها أقل دائما من كل فروع الانشطة الانتاجية • • هل تجد نفسها مضارة للمصلحة من المنافسة الخارجية ؟ أم تعرض كل صناعاتها وزراعتها لمنافسة مخربة ؟ لا شك أن تحليل آدم سميث غير قادر لمعالجة مثل هذه الحالات • ولقد استمرت الحال كذلك حتى جاء ريكاردو David Ricardo بسيفه أكثر دقة لنظرية التجارة الدولية (٤) وبذلك أصبحت هناك نظرية عامة لهذا الموضوع •

دافيد ريكاردو وفرس الميزة النسبية :
=====

ينطلق تحليل ريكاردو والتجارة الخارجية من نظريته عن القيمة وتطبقا لهذه النظرية تعد قيمة أي سلعة على تكاليف العمل • " ان الكمية النسبية للسلع التي ينتجها العمل هي التي تحدد قيمها النسبية الحالية أو الماضية " (٤) ويحسن تطبيق هذه القاعدة على التجارة المحلية • فاذا فرضنا مثلا أن إنتاج عدد من وحدات الاقمشة في المحلة يتكلف ٦٠ يوم عمل بينما يتكلف ١٠٠ يوم في ألمانيا • وكذا فان إنتاج من رطل من الجسبن يتكلف ٢٠ يوم في المحلة و ٩٠ يوم في ألمانيا • وعلى ضوء ذلك فان كلتا السلعتين سوف تنتج في المحلة حيث التكاليف أقل ويكون معدل التبادل بينهما ١:٢ أي فـاذا فرضنا أن هاتين السلعتين هما كل ما يمكن إنتاجه في كلتا المنطقتين (أو أن تكاليف إنتاج

David Ricardo, Primples of political Economy

(٢)

Ibid., p. 9.

(٤)

جميع السلع الاخرى أقل دائما في المحلة) فان الصال ورأس المال سوف يتركون ذمياط متجهين للعمل بالمحلة حيث المجال لأكثر انتاجية . وفي الحقيقة يمكن أن توجد صناعة أخرى تكون فيها ذمياط أكثر كفاءة في استخدام العمل ورأس المال . ولنفرس أن هذه الصناعة هي صناعة الاثاث حيث تتكلف ٢٠ وحدة عمل في ذمياط و ٦٠ وحدة في المحلنة . ويمثل الجدول التالي الارقام الدالة على ذلك :

المحلة	قماش	جنيه	آثاث
المحلة	٦٠	٣٠	٦٠
ذمياط	١٠٠	٩٠	٢٠

وطبقا لهذه البيانات تتخصص المحلة في انتاج الاقمشة والجبن بينما تتخصص ذمياط في صناعة الاثاث وتتبادل هذه السلع بنسبة ١ : ٢ ج : ٣ أ .

وبالنسبة للتجارة الخارجية فان مبدأ تكلفة العمل لاتحكم القيمة التبادلية في نظرس ريكاردو . ولكن الذي يحدد التبادل الدولي اذا ؟ وللإجابة على هذا السؤال يورد ريكاردو المثال التالي عن تكلفة العمل في انتاج الخمر والملابس في البرتغال وانجلترا .

البرتغال	الخمر (س يرميل)	الملابس (س متر)
البرتغال	٨٠	١٠
انجلترا	١٢٠	١٠٠

وبالاحظ هنا أن تكاليف انتاج كلا السلعتين أرخص في البرتغال . وبالرغم من ذلك هناك من الاسباب ما يدعو البرتغال الى التخصص في انتاج الخمر وتبادلها بالملابس من انجلترا . ولأنها بذلك انما تحصل بانفاق ٨٠ يوم عمل ماكان سيكلفها ٩٠ يوم عمل لو انتجته محليا .

كذلك فان انجلترا سوف تستفيد من التبادل • فبالتركيز على انتاج الملابس ومبادله بالخمور
فانها تحصل بانفاق ١٠٠ يوم عمل ما كان سوف يكلفها ١٢٠ وحدة عمل في غياب التجارة •

صعوبة الانتقال الدولي لسواحل الانتاج :

ولنتساءل الآن لماذا هذا الاختلاف الملحوظ في الاسس التي تنظم عملية التبادل
داخل الدولة وبين دولة وأخرى • والسبب في ذلك بسيط وواضح • صعوبة الانتقال عوامل
الانتاج (عمل ورأس مال ومثابة) • في السبب في بقائهم داخل الدولة • وتمتص الانتاج
من أن يأخذ مكانه حيث تكون تكلفة العمل أقل • وتوطن الانتاج بين الدول يتبع مبدأ
النفع النسبية comparative advantage بمعنى أن كل دولة تتجه الى التخصص في
انتاج تلك السلع ذات التكاليف (العمل) الأقل نسبياً •

ويمكن اعتبار مبدأ النفقات النسبية انتداداً لمبدأ تقسيم العمل • فبالنسبة للدول
والأفراد بصفة عامة يتخصص الكفء • حيث تبلغ كفاءته منتهاها • أو حيث تبلغ عدم كفاءته
أدناها •

ومبدأ النفقات النسبية هو خطوة الى الامام اكثر تقدماً مما قدمه آدم سميث من أساس
للتجارة الخارجية • فهو اكثر عمومية • أو يشتمل على حالات لم يستلزم تفصيلاتها باستخدام
صيغة آدم سميث • بل ان مبدأ النفقات النسبية يتضمن صيغة آدم سميث كحالة خاصة حين
تكون النفقة النسبية لدولة ما هي ميزة مطلقة كذلك •

وبالرغم أن ما قدمه ريكاردو من أساس كان مقنعاً وكافياً لتأكيد القوائد التي نحصل عليها
من التجارة • إلا أنه ترك نسب التبادل الدولية أو الاسعار الدولية دون تحديد • فعندما
اغترى ريكاردو ان البرتغال تبادل الخمر الذي يكلف ٨٠ وحدة عمل (س برميل) بالملابس
الانجليزية التي تكلف ١٠٠ وحدة عمل (برمتر) انما ركز جهده تماماً على ناحيته المصنعة
أو ناحية تكاليف التجارة الخارجية • ولم يمتص انتماها الى جانب الطلب • وربما يرجع ذلك

الى فئله في التقدم أبعد من ذلك لوضع شروط جديدة لربحية التبادل ذلك لانه كسان
يسرغب أساما في أنه يبين أن الاختلاف النسبي والمخزن المطلق في تكاليف العمل هو الذي
يؤدي بالضرورة الى الافادة من التجارة الخارجية . وقد يرجع ذلك الى أن الطريقة التي
عالج بها ريكاردو لهذا الموضوع أحاطت بموضوع شروط التجارة بالعموم .
وعلى كل حال فكيفما يكون السبب في عدم انتظام ريكاردو بموضوع معدل التبادل السلمى
فان جون ستيفارت ميل تابع هذا الموضوع بالتحليل .

جون ستيفارت ميل والطلب المتبادل

بد أن أعاد جون ستيفارت ميل صياغة قانون النفقات النسبية لريكاردو بدأ في البحث
عن موضوع القيم الدولية أو النسب التي يمكن أن تتبادل بها السلع مع بعضها البعض —
واستخدام عرض ركز فيها اعتماده حول هذا الموضوع . وعلى عكس ريكاردو افترض ميل ثبات
تكاليف العمل مع اختلاف انتاج السلع بين الدول . ولذا فان صياغته امتدت لتعبر عن
الميزة النسبية

بدلا من النفقات النسبية لريكاردو .

ويمكن ايضاح طريقة ميل بالمثال التالي :-

العمل (رجل / سنة)	الدولة	الاننتاج صلب (بالطن) قمح (بالطن)
١٠	بلجيكا	٢٠ ٢٠
١٠	فرنسا	١٥ ١٠

ويتضح من هذا الجدول أنه بنفس كمية العمل تنتج بلجيكا وفرنسا كميات مختلفة تماما
من الصلب والقمح . فبينما تتمتع بلجيكا بميزة مطلقة في انتاج كلا السلعتين (٢٠ طن صلب
في مقابل ١٠ في فرنسا و ٢٠ طن قمح بالمقارنة بـ ١٥ طن تبرز ميزتها النسبية في انتاج
الصلب (٢ : ١ بالمقارنة بـ ٤ : ٣ او ٢ : ١.٥) . وأدنى ميزة نسبية لفرنسا هي في انتاج
القمح . ولذا فان الميزة النسبية هي التي تعين الفروع التي يكون التخصص فيها مجزيا
اذا مع لقيام التجارة .

== شروط التبادل ==

إذا فرضنا عدم وجود تجارة بين بلجيكا وفرنسا فإن ١٠ طن من الصلب سوف تتبادل مع ١٥ طن من القمح في السوق المحلي الفرنسي * ذلك لأن هذه الكميات تنتج بنفس تكاليف العمل * وفي السوق البلجيكي تستبدل ١٠ طن من الصلب مع ١٠ طن من القمح حيث يستلزم كل منهما ٥ وحدات عمل / سنة لإنتاجها *

فإذا قامت التجارة بين البلدين * فمن الواضح أن بلجيكا سوف تستفيد من هذه التجارة إذا حصلت في مقابل ١٠ وحدات من الصلب على أكبر من ١٠ وحدات من القمح * كذلك فإن فرنسا تكسب من التجارة إذا أمكنها الحصول على ١٠ طن من الصلب مقابل أقل من ١٥ طن من القمح * ويعني ذلك أن الحدود الممكنة لمعدل التبادل السلبي (نسبة التبادل الدولية) تحددها نسب التبادل المحلية والتي تعتمد على الكفاية النسبية للعمل في كل دولة *

ولذا فإن حدود شروط التبادل تظهر كآلاتي :-

صلب	قمح
١٠	١٠+
١٥	١٥-

وأى نسبة من هذه الحدود على معدل تبادل مقبول لكلا الدولتين ولكن ما هي العوامل التي تحدد شرط التبادل الحقيقي التي تتبادل بها السلع ؟

== الطلب المتبادل ==

ولقد كانت اجابسة ميل على هذا السؤال بأن النسبة الحقيقية التي تتبادل بها السلع انما تعتمد على قوة ومرونة طلب دولة ما على سلع الدول الاخرى أو ما يسمى بالطلب المتبادل ولذا النسبة تثبت عادة عند ما تكون قيمة الصادرات تكفي لتغطية نفقات الاستيراد *

ويمكن عرض نظرية ميل الطلب المتبادل أكثر ايضاً اذا أدخلنا الاجور النقدية فى التحليل . ولنفرض الآن أن هذه الاجور تبلغ ١٠٠٠٠ فرنك فى بلجيكا و ٦٠٠٠ فرنك فى فرنسا . والآن وقد أمكن الحصول على تكاليف نقدية محددة يمكن استخدامها فى حساب شرط التبادل على النحو التالى :-

الدول	الاجر (عامل / سنة)	جملة التكاليف	الدولة	الصلب	التنم
				الانتاج	تكاليف الوحدة
١٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	بلجيكا	٢٠	٥٠٠٠
١٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠	فرنسا	١٠	٤٠٠٠

ونطبقاً لهذه البيانات فإن ١٠ طن من الصلب تتكلف ٥٠٠٠٠ فرنك فى بلجيكا . وهذا المبلغ يمكن الحصول على ١٢٥ طن من القمح من فرنسا (٤٠٠٠ فرنك للطن) . فاذا بلغ الطلب الكلى لبلجيكا على القمح هفتس شرط التبادل (١٠ صلب الى ١٢٥ قمح) ١٢٥ مليون طن أو ما يوازي ٥٠٠٠٠ مليون فرنك ، وكان الطلب فرنسا من الصلب هو ٥٠ مليون طن وعسو ما يوازي ٥٠٠٠٠ مليون فرنك كذلك . فان قيمة صادرات كل دولة منهما تماوى قيمة وارداتها . وهذا يتوازن حساب تجارتها وتبعاً لذلك يبقى شرط التبادل ثابتاً .

ولنفرض الآن أنه بهذا المعبر ونسبة التبادل التجارى بلغ الطلب فرنسا ١٢ مليون طن من الصلب قيمتها الاجمالية ٦٠٠٠٠ مليون فرنك . فى هذه الحالة يتحتم على فرنسا أن تحول مبلغ ١٠٠٠٠ مليون فرنك ذهب الى بلجيكا ، وهذا يؤدى الى رفع الاجور والاسعار فى بلجيكا وانخفاضها فى فرنسا . ولنفرض أن الاجور ارتفعت فى بلجيكا الى ١٠٥٠٠ فرنك وانخفضت فى فرنسا الى ٥٥٠٠ فرنك فان البيانات تتغير كالتالى :

العمل	الاجور (رجل / سنة)	جملة التكاليف	الدولة	الصلب	القمح
				الانتاج	تكلفة الانتاج
				الوحدة	الوحدة
١٠	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠٠	بلجيكا	٢٠	٥٢٥٠
١٠	٥٥٠٠	٥٥٠٠٠	فرنسا	١٠	٣٦٦٧

وعلى غزو الاسعار الجديدة سينخفض طلب فرنسا نتيجة لارتفاع سعر الصلب الى ٥٢٥٠ فرنك وسيزيد طلب بلجيكا على الفصح لانخفاض سعره الى ٣٦٦٧ فرنك فاذا بلغ طلب فرنسا ١١ مليون طن من الصلب فان القيمة الاجمالية لوارداتها تصبح ٥٧٧٥٠ مليون فرنك . فاذا كان طلب بلجيكا على القمح بسعر ٣٦٦٧ فرنك يقرب من ١٥٧٥٠ مليون طن فان قيمة واردات بلجيكا تصبح ٥٧٧٥٠ مليون فرنك كذلك . ويكون هناك توازن في الميزان التجاري وكذلك يثبت شرط التبادل عند ١٠ صلب = ١٤٣٢ قمح فاذا اختلف الطلب البلجيكي عن ذلك بأعلى أو أقل من ١٥٧٥٠ مليون طن فان الاجور والاسعار تستعمر فسي التغير حتى تصل الى وضع متوازن .

وباختصار فان (١) الحدود الممكنة لشرط التبادل الدولي تعينها شروط التبادل المحلية والتي تعتمد بالتالي على الكفاية النسبية لكل دولة (٢) وفي الحسنة الحدود يعتمد شرط التبادل الحقيقي على طلب كل بلد من سلعة البلد الآخر (٣) ويثبت شرط التبادل عندما تتساوى قيمة صادرات الدولة مع قيمة وارداتها .

حدود تفاوت الاجور :
=====

وكما تحدد درجة الكفاية النسبية للعمل حدود معدل التبادل التجاري فانها تمنح حدود للاجور النسبية . ففي مثالنا السابق وجدنا أن نسبة كفاية العمل في انتاج الصلب هي ٢ : ١ وفي انتاج القمح ٢ : ١ ولذا فان الاجور في بلجيكا لا يمكن أن تكون ضعف الاجور في فرنسا بأي حال من الاحوال والا فان ذلك يعادل بأثر نهاد الميزة

النسبية لبلجيكا في انتاج الصلب ويجعل تصديرها لهذه السلعة مستحيل • وتتمثل فرنسا الى انتاج صلبها بنفسها بنفس تكاليف انتاجها في بلجيكا • وتصدر القمح لبلجيكا التي تصدر الى رفع ثمنها بالذهب • كذلك فان نسبة الاجور في بلجيكا للاجور الفرنسية لا يمكن أن تصل في انخفضها الى النسبة ٢ : ٥١ فعند هذا الحد تكون تكلفة انتاج القمح في بلجيكا أعلى نفس تكلفتها في فرنسا ولذا نكتفي بانتاج قمحها وصلبها وتصدر الصلب لفرنسا لتحصيل على ثمنه بالذهب •

وفي كلتا الحالتين حيث التوازن التجاري يكون مستحيلا • فان ميكانيكية الاسعار تعمل على خفض الاجور والاسعار في حالة ارتفاع مستوانا • ورفعها في حالة انخفاضه حتى تصل الاسعار الى المستوى الذي يجعل الطلب المتبادل متوازن •

تعليل حول النشأة التقليدية لنظرية التجارة : =====

ظلت أساسيات نظرية التجارة الخارجية منذ عهد ريكاردو وميل حتى الآن محتفظة بجوهرها نسبيا • ومع ذلك فقد جرت عدة محاولات لتطهيرها وأسم هذه التعمديلات محاولة ناوسيج لجعل هذه النظرية تشمل كل ما ينشأ عن وجود مجموعات غير متنافسة من العمل ووجود نفقات رأسمالية

المجموعات الغير متنافسة =====

اقتربت النظرية في أساسها تجانس العمل داخل كل دولة مع اختلاف الانتاجية بين الدول المختلفة • ومع ذلك فاننا نجد أن القوة العاملة في أي دولة انما تتكون من مجموعات مختلفة من العمل (فني ومهرة ونصف مهرة وغير مهرة ... الخ) بحيث أن الانتقال من مجموعة الى أخرى ليس بالمرونة الكاملة • هذه المسائل المختلفة من العمل والتي تحصل على أجور متفاوتة تسمى بالمجموعات الغير متنافسة •

ومجرد وجود مثل هذه المجموعات ما كان يؤثر في نظرية التجارة الخارجية لو كان التدرج النسبي في الأجور واحد في كل دولة * ولكن إذا كانت أجور العمال غير المهرة منخفضة بصفة خاصة في دولة من الدول وذلك لوجود وفرة من هذا النوع من العمل * فإن هذه الدولة يمكنها إنتاج بعض السلع بتكلفة نقدية أقل من منافستها وسع ذلك لا يوجد لها هذه الدولة ميزة نسبية * ونفس النتيجة تصبح بالنسبة للعمال المهرة أو أي مجموعة غير متنافسة تحصل على أجور غاية الانخفاض * أو في الحالات التي تنخفض فيها أجور كل من المجموعات في صناعة معينة بالذات * وبعبارة أخرى فإن الانخفاض الفيرعادي من أجور نوع ما من العمل يعمل كبديل للميزة النسبية *

نفقات رأس المال :

قد يكون لسعر فائدة رأس المال أثر على الأسعار النسبية للسلع بوجهاً عنصراً من التكاليف النقدية ولكن ذلك مرتبط بتوزيع عيني * سعر الفائدة هذا على السلع المختلفة * * لذا يشترط أن يقع عيني * سعر الفائدة بأوزان متفاوتة على السلع المختلفة حتى يظهر أثره على الاختلاف في الأسعار النسبية *

وحتى يكون ذلك صحيحاً * * فإن (١) سعر الفائدة لا بد وأن يختلف بين الدول * و (٢) يختلف الاستخدام النسبي لرأس المال بالمقارنة بالعمل من صناعة إلى أخرى * ولذا فإن الدولة التي تنخفض فيها سعر الفائدة تتمتع بميزة سعرية تعادل تلك الميزة التي تنشأ من قانون النفقات النسبية * ويحدث ذلك فقد في الصناعات التي تستخدم رأس المال بكميات كبيرة *

ولقد انتهى تاوسيج من تحليله إلى أن الاختلاف في الأجور بين المجموعات المختلفة من العمل وكذلك الاختلافات بين سعر الفائدة تلعب دوراً في حالات استثنائية معدودة ولذا لك احتفظ بمبدأ النفقات النسبية للعمل كنظرية أساسية في شرح الاختلافات الدولية في الأسعار وبالتالي تحديد اتجاه التخصص والتجارة *

أوجه القصور في النظرية التقليدية

لقد استمر استخدام قانون النفقات النسبية كأداة من أدوات التحليل لأكثر من قرن من الزمان . • وبإدخال بعض التصديلات الضرورية عليها يمكن توسيع مجال تطبيقها ليشمل عدد أكبر من المشاكل الدولية . ومع ذلك فإن هذه النظرية تعاني من عيب جسيم يعتمد على نظرية العمل للقيمة وبذلك تصبر عن التكاليف بعامل واحد . • ونظرية العمل للقيمة والتي يستعرضونها تشرح الأسعار المحلية ونسب التبادل في ظل تعاملاتها ذلك لأنها تفترض أن العمل هو المدخل الوحيد في حين أن الحقيقة تؤكد وجود مدخلات أخرى كعامل رأس المال والموارد الطبيعية وحتى العمل نفسه كعامل من عوامل الانتاج ليس متجانس . • ولكن توجد أنواع مختلفة منه في كل دولة . • وليس من الأنصاف أن نعالج كل هذه الحقائق (مع العلم بها) كاستثناء من القاعدة . • ولذا فإن نظرية النفقات النسبية بهذا الواسع تكون قاصرة غاية التقصير وكل ما يترتب عليها من نتائج يتصف بالتقريب .

وأخيرا ينبغي أن نشير إلى أن حل اعتماد الاقتصاديين التقليديين كان ينصب حول عرض مكاسب التجارة الخارجية أكثر منه لشرح ميكانيكية هذه التجارة . • ولقد حاولو بهذه النظرية أن يبينوا آثار التجارة على الرفاهية الاقتصادية ولكن هذه النظرية قد عانت قصورا شديدا كوسيلة للتحليل . • ولهذا فإن النموذج التقليدي قد بين كيف تؤدي التجارة في وجود تفاوت في تكاليف العمل إلى إفادة طرفي المبادلة . • ولكنها أخفقت في شرح الأسباب التي دعت إلى انخفاض التكاليف أو زيادة كفاءة العمل في دولة ما عن الدول الأخرى . • ومجرد المحاولة في شرح مثل هذه الأسباب يدعونا إلى الالتجاء إلى البحث عن عوامل أخرى تكمن وراء هذه الاختلافات مثل أفضلية الموارد واستخدام الآلات الحديثة أو وفرة ومستويات أفضل من الكفاءات الإدارية . • ولكن هذا يجرنا إلى الحديث عن تواسع عوامل انتاج لشرح الزيادة في إنتاجية أحد هذه — العوامل (العمل) .

وعذا يدعو الى التماؤل * * ألم يكن من الافضل بدلا من التركيز على عامل واحد
في نظرية النفقات النسبية لشرح التجارة الخارجية بوجود الاختلافات بين الدول في هذا
العامل فقط الى الاعتماد على وجود تفاوت بين الدول في توافر كل العوامل المنتجة الاخرى
كأساس لقيام التجارة بين هذه الدول ؟

٣ - تطوير نظرية النفقات البديلة

لقد اتجه تطوير النظريات الحديثة للتجارة الخارجية الى التعبير عنها بالتوازن النسبي لموامل الانتاج * * * وسوف نناقش هنا احدى هذه النظريات التي قدمها بايرلر وتعرف باسم نظرية نفقة الفرصة البديلة * *

٣-١ نظرية نفقة الفرصة البديلة

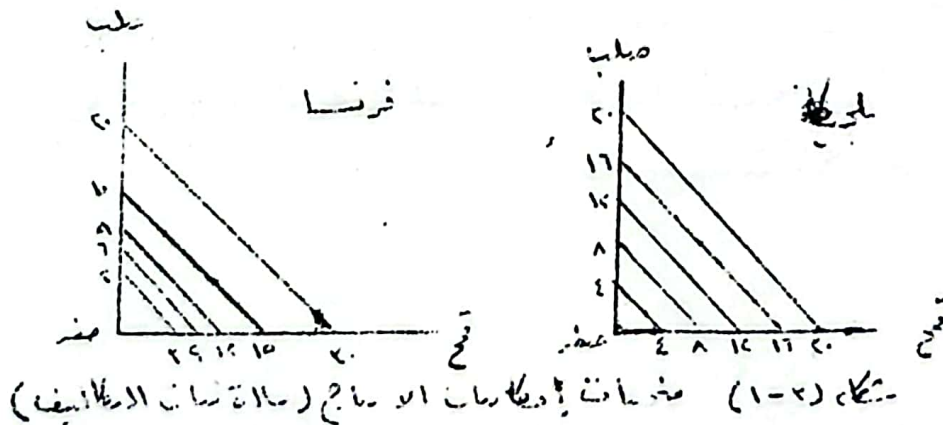
ولقد استنبط بايرلر هذه النظرية من النظرية القديمة للنفقات النسبية واستخدم في عرضها وتحليلها منحنيات امكانيات الانتاج ويمكن شرح اساسيات هذه النظرية باستخدام المثال المعروف سابقا عن بلجيكا وفرنسا * * * ومنه نستطيع ان نلاحظ ان فرنسا وبلجيكا أمكنهما الحصول على المنتج من الصلب والقماش باستخدام كمية معينة من العمل (١٠ وحدات عمل / سنة) * * * اذا سلمنا بتغير المدخل من العمل فان الانتاج سيتغير بلبيمة الحال * * * وبفرض ثبات الانتاج بالنسبة للعمل بمعنى أنه يتغير العمل الموظف في العملية الانتاجية فاننا نواجهه حالة ثبات تكاليف الانتاج ويمكننا عرب مثل على ذلك بعمل جدول لكل دولة يبين تناسب الانتاج مع المدخل من العمل تناسبا ثابتا على طول مرحلة معينة *

جدول (٣ - ١)

الانتاج				المدخل من العمل (مليون رجل / سنة)
فرنسا		بلجيكا		
قمح (مليون طن)	صلب (مليون طن)	قمح (مليون طن)	صلب (مليون طن)	
٣٠	٢٠	—	—	٢٠
١٥	١٠	٢٠	٢٠	١٠
١٢	٨	١٦	١٦	٨
٩	٦	١٢	١٢	٦
٦	٤	٨	٨	٤
٣	٢	٤	٤	٢

ويلاحظ أن هذا الجدول قد تضمن حالة ثبات التكاليف : فإذا بدأنا بـ ٢ مليون وحدة عمل تحصل بلجيكا على ٤ مليون طن صلب أو ٤ مليون طن قمح وتحصل فرنسا على ٢ مليون طن من الصلب أو ٣ مليون طن من القمح . فإذا تعاقتا المدخل من العمل ٢ مليون إلى ٤ مليون وحدة فإن المنتج من كل سلعة سوف يتضاعف كذلك في كل بلد . وتعتبر الزيادة في الانتاج متناسب ثابت مع الزيادة في العمل .

ويمكن التعبير عن هذه الحقيقة بيانيا في شكل منحنيات إمكانات الانتاج الموضح بالشكل (١-٣) . ويمثل الاعدائي الافقي وحدات القمح والاعدائي الرأسى وحدات الصلب ويلاحظ أن وحدات العمل الموظفة لم تظهر في هذا الشكل ولكن يفترض ارتباطها بالانتاج كما هو موضح بالجدول (١-٣) . وفي الشكل الخاص بلجيكا يبين أن استخدام ٢ مليون عامل بأكملهم في صناعة الصلب يمكن الحصول على ٤ مليون طن . واستخدامهم في زراعة القمح يعطى ٤ مليون طن كذلك . واستخدام هذا العدد من وحدات العمل في فرنسا يعطى ٢ مليون طن من الصلب أو ٣ مليون طن من القمح .

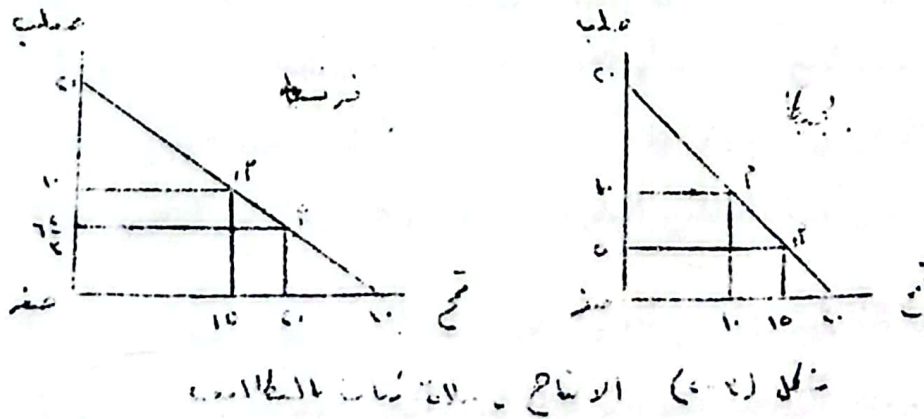


ولنفترض أن وحدات العمال لم تخصص بأكملها الى سلعة معينة بالذات ولكن وزعت بسبب انتاج كلا السلعتين . فإذا وزع نصف عدد العمال مثلاً في بلجيكا لصناعة الصلب بينما انتقل النصف الآخر لزراعة القمح فإن انتاج الصلب يذهب الى النصف أى ٢ مليون طن .

ويلاحظ أن وحدات العمل يمكن أن توزع بأية نسب أخرى بين السلعتين * والتخصيص الذي يقع الاختيار عليه إنما يعتمد على الطلب المحلي على كل من السلعتين * وكما يظهر في الشكل (١٠٣) توجد عدة منحنيات تمثل مستويات مختلفة من التوظيف والانتاج * فلو فرضنا مثلاً أن العرض الكلي للعمال في بلجيكا زاد إلى ١٠ مليون وحدة وفي فرنسا ٢٠ مليون (عامل/سنة) * فإن استخدام كل هذه الوحدات من العمل (توظيف كامل) في بلجيكا يمكنها من انتاج ٢٠ مليون طن صلب أو ٢٠ مليون طن قمح أو أي خليط من كلا السلعتين يتمثل في أي نقطة تقع على الخط الثقيل بالرسم (٢٠ = ٢٠) * كذلك فإن التوظيف الكامل في فرنسا يمكنها من انتاج ٢٠ مليون طن صلب أو ٣٠ مليون طن قمح أو أي خليط من كلا السلعتين * هذه البدائل الانتاجية تمثل أقصى ما يمكن الحصول عليه من كلا السلعتين أو احداًهما بتوظيف كل مال للدولة من وحدات عمل (توظيف كامل) واستخدامها بكامل طاقتها الانتاجية *

التمثيل البياني لحالة ثبات التكاليف :

إذا حاولنا تصوير منحنيات امكانيات الانتاج للمثال عن بلجيكا وفرنسا في حالة ثبات التكاليف فانها تظهر كما هو موضح بالشكل (٢-٣) *



والآن دعنا نفترض أن طلب بلجيكا على كلاً من السلعتين ومحمول عن التجاره تمثله النقطة A على منحنى امكانيات الانتاج حيث تنتج ١٠ مليون طن من الصلب و ١٠ مليون طن من القمح • ولنفرض أن طلب فرنسا على القمح اكبر نسبياً كما تحدد النقطة B حيث تنتج ٦ طن من الصلب و ٢٠ مليون طن من القمح • وبلاحظ أن منحنى امكانيات الانتاج تظهر في شكل خطوط مستقيمة ميل ثابت • للدلالة على وجود حالة ثبات التكاليف • فإذا زاد طلب بلجيكا على القمح ونقص طلبها على الصلب فان نقطة الانتاج تنقل الى أسفل المنحنى عند النقطة A • مثلاً حيث يصل انتاج الصلب ٥ مليون طن و ١٥ مليون طن من القمح • وإذا حدث عكس ذلك في فرنسا فان نقطة الانتاج تنقل الى أعلى عند A • حيث تبلغ انتاج الصلب ١٠ مليون طن و ١٥ مليون طن من القمح •

ومن الممكن أن تستمر بنفس طريقة التحليل التقليدي وذلك بالتعبير عن التكاليف بوحدة من العمل وحيث تظل تكاليف انتاج كل سلعة ثابتة في كل دولة • ولكن الوقت قد حان لاسقاط فرضه تكلفة العمل • ويمكننا اعتبار أن تكاليف الزيادة في انتاج القمح ببلجيكا هو مقدار انتاج الصلب المضى به للحصول على المزيد من القمح • وتمثل كمية الصلب المستخفي عنها نفقة الفرص البديلة للحصول على كميات اضافية من القمح • ولما كانت منحنى امكانيات الانتاج خطوط مستقيمة فان نفقة الفرص البديلة تكون ثابتة حيث تستبدل وحدة من الصلب بوحدة من القمح في بلجيكا وتكون النسبة هي وحدة من الصلب لكل وحدة ونصف من القمح في فرنسا •

ويمكننا الآن التخلص من المزيد من الفروض الضيقة للنظرية التقليدية • بهذا يمكن افتراض انتاج الصلب والقمح باستخدام عنصر العمل فقط • يمكننا أخذ العوامل الأخرى مثل الأرض ورأس المال في الاعتبار وبدأ يظهر النموذج أكثر واقعية • ويكون كذلك عمومياً بالتعبير عن التكلفة في شكل الانتاج البديل المستخفي عنه بدلاً من التعبير عنها بالعمل •

وبجدر بنا الإشارة هنا الى انه في نفس الوقت الذي نحاول فيه أن نخطو السمس الأمام باختفاء الصبغة الواقعية للنموذج فاننا لسوء الحظ لا بد وأن ترجع خطوه الى السوراء

يقصد هذا النموذج من الواقعية • لما أن تعرض خلط عوامل الانتاج بنفس النسب أو افترض أن كل عامل من عوامل الانتاج يتمتع بالقدره على انتاج جميع السلع بنفس الكفاءة • ولو أن مثل هذه الفروض ليست حقيقية إلا أنها ضرورية إذا أردنا أن نمتسـر في الاحتفاظ بمشروط ثبات التكاليف • سواء هبنا من هذه التكاليف بالانتاج الهديـمـل المضحى به أو في صورة الموارد اللازمة لانتاج وحده واحد من السلع •

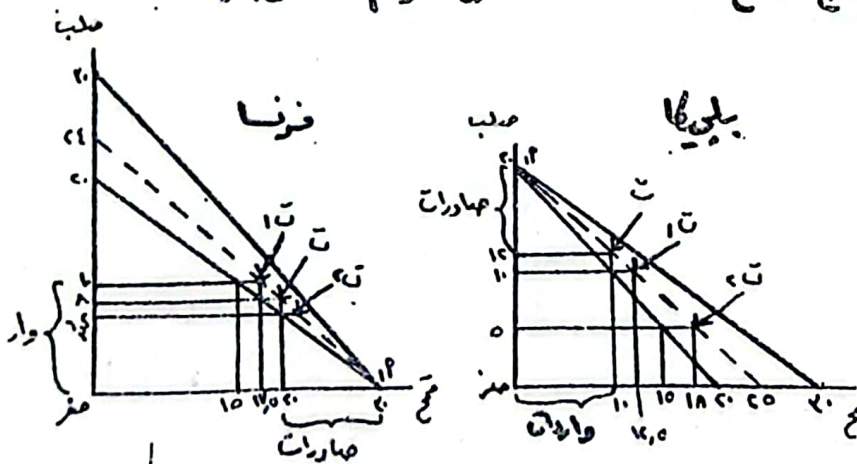
وسوف نذهب الحديث عن هذه النقطة عند التعرض لظاهرة تزايد التكاليف ونسبين أن بعض الموارد تناسب انتاج بعض السلع أكثر من غيرها •

التجارة الخارجية في ظل ظروف ثبات التكاليف :

يمكننا الآن تعديل شكل منحنيات إمكانيات الانتاج بحيث يأخذ في الاعتبار وجود تجاره خارجيه • فكما يتضح من الشكل (٣-٢) أمكن تعديل منحنيات الانتاج لكل من بلجيكا وفرنسا بحيث تخصص كل دولة منهما موارد لها لانتاج كلا السلعتين عند النقطة أ •

ويشير ميل هذه المنحنيات إلى الاسعار أو نسب التبادل لكل دولة قبل قيام التجارة • وهي وحده صلب = وحده قمح (أو ٢٠ صلب = ٢٠ قمح) بالنسبة لبلجيكا • ووحده صلب = ٥٠ قمح (أو ٢ صلب = ٣٠ قمح) في فرنسا • وحيث تتمتع بلجيكا بميزة نسبية في انتاج الصلب فإن قيام التجارة بين البلدين يؤدي إلى تخصصها كلية في انتاج هذه السلعة • ولذا فإن انتاجها ينقل من أ إلى النقطة أ' • وتخصص فرنسا من الناحية الأخرى في انتاج القمح عند النقطة أ' في الرسم الخاص بفرنسا •

وحتى تستفيد بلجيكا من قيام التجارة يجب أن تحصل على سعر (معبراً عنه بوحدات القمح) أفضل من ١ : ١ أو ٢٠ : ٢٠ • وأحسن ما يمكن الحصول عليه هو ٣٠ : ٢٠ وهو النسبة (أو السعر) التي



شكل (٢-٣) التجارة الخارجية في ظل ثبات التكاليف

تبادل بها هاتين السلعتين في فرنسا .

ويظهر الخط الذي يمثل هذه النسبة في الرسم الخاص بلجيكا . كذلك فان فرنسا لابد وأن تحصل على سعر أفضل من ٢٠ ص : ٣٠ ق (نسبة التبادل المحليه) : وأقصى ما يمكن الحصول عليه لفرنسا هو «سعر التبادل الذي يسدد في السوق المحلي الهلجيكسي أي ٣٠ ص = ٣٠ ق (أو ١ : ١)» ويشير الخطين ذات الميلين ٢٠ : ٣٠ و ٣٠ : ٣٠ : حدود شرط التبادل التجاري في كل من البلدين .

ويحدد شرط التبادل الذي يسود بين البلدين بالطلب المتبادل . ولنفترض أنه استقر عند ٢٠ ص = ٢٥ ق (١٠ : ١٢.٥ أو ١ : ١.٢٥) وأن بلجيكا ترغب في الحصول على ١٠ مليون طن قمح بهذا السعر الدولي . ومن أجل استيراد مثل هذه الكمية ينبغي عليها أن تصدر ٨ مليون طن من الصلب (٨ : ١٠ أو ١٠ : ١٢.٥) . ويمثل المركز التجاري لبلجيكا على خط السعر الدولي عندئذ بالنقطة ت . وسوف تصدر فرنسا ١٠ مليون طن من القمح في مقابل استيراد ٨ طن من الصلب ، ويمثل هذا المركز على خط السعر بالنقطة ت في الرسم الخاص بفرنسا .

يمكن التعبير عن هذه النقطة أكثر ايضاحا اذا استعرضنا الظروف التي تسود قبل وبعد قيام التجاره ووضعناها في شكل جدول على النحو التالي :

بلجيكا		فرنسا		قبل قيام التجارة
صلب (مليون طن)	قمح (مليون طن)	صلب (مليون طن)	قمح (مليون طن)	
١٠	١٠	١٠	٢٠	انتاج
١٠	١٠	١٠	٢٠	استهلاك
				بعد قيام التجارة
٢٠	٢٠	٣٠	٣٠	انتاج

فرنسا	بلجيكا	صليب (مليون طن)	قمح (مليون طن)	صليب (مليون طن)	قصب (مليون طن)
استهلاك	١٢	١٠	٨	٢٠	
صادرات	٨	—	—	١٠	
واردات	—	١٠	٨	—	

ويلاحظ أن بلجيكا بعد قيام التجاره أصبحت على نفس كمية القمح التي كانت تحصل عليها من الانتاج المحلي قبل قيام التجاره ولكن في مقابل (تكلفة) ٨ مليون طن من صادرات الصليب • فيبقى لها ١٢ مليون طن من الصليب (من الانتاج الكلي الباسف ٢٠ مليون طن) للاستهلاك المحلي زياده قدرها ٢ مليون طن • وكذلك تستفيد فرنسا بنفس الطريقه حيث تستهلك نفس كمية القمح التي كانت تحصل عليها قبل قيام التجاره ولكنها تحصل على $\frac{1}{3}$ مليون طن اضافيه من الصليب •

ولنفرض الآن أن الطلب المتبادل في وجود السعر العالي ٢٠ : ٢٥ يحصل بلجيكا تستورد ١٢ مليون طن من القمح بينما تستورد فرنسا في مقابل ذلك ١٠ مليون طن من الصليب • ويحضر ذلك الانتقال بالمركز التجاري الى النقطه ت في الشكل (٣-٣) • حيث يحصل بلجيكا على نفس كمية الصليب (١٠ مليون طن) التي كانت تستخدمها قبل قيام التجاره ولكنها تستورد ١٢ مليون طن قمح للاستهلاك بزياده قدرها ٢ مليون طن • والمكاسب من التجاره الخارجيه تنضج على طول خط التجاره بين النقطه ت و ت • حيث تحصل الدوله على زياده من كلا السلعتين وعند النقطه ت أو ت تحصل على المزيد من أحد السلع بينما تظل السلعه الأخرى على ماخص عليه •

ولكن ما هو الموقف بالنسبه لفرنسا • حيث تقع النقطه ت خارج الحدود • (ت - ت) والتي عندها تحصل على المزيد من إحدى السلع مع بقاء الكميه المستهلكه من السلع الأخرى على ما هي عليه • • ويبين هذه الحدود نحصل على المزيد من كسلات السلعتين • عند النقطه ت تستورد فرنسا ١٠ مليون طن من الصليب وتصدر ٢ مليون طن من القمح حيث يبقى لها ١٢ مليون طن من القمح للاستهلاك المحلي • • ولذا فإن المستهلكين الفرنسيين يحصلون على المزيد من الصليب (١٠ مليون في مقابل

$\frac{2}{3}$ ٦ مليون) ولكن نقص في كمية القمح مقداره $20\frac{1}{2}$ مليون طن . فهل تحسن موقفنا
نرمسا نتيجة للتجارة ؟ من المؤكد ذلك . حيث يفصل المستهلك الفرنسي (في ظل
سعر التبادل الجديد بين الصلب والقمح) أن يحصل على كمية أكبر من الصلب من
التضحية بالتنازل عن جزء من استهلاكه للقمح . واثان الكميات المتبادلة كانت لتتفج بين
الحدود حيث المكاسب من التجاره واضحه .

تزايد التكاليف :

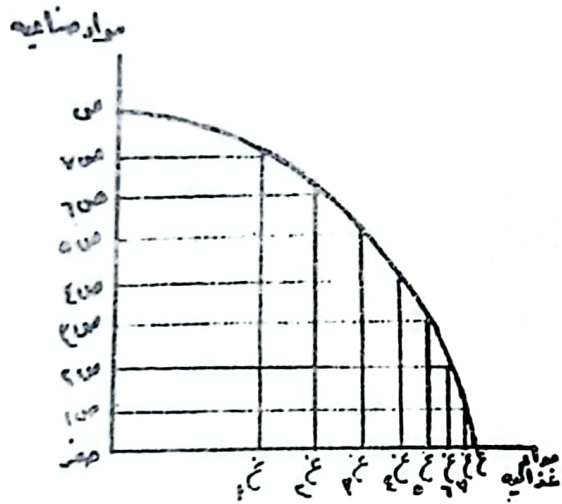
لقد افترضنا حتى الآن أن عملية الانتاج تسودها حالة ثبات التكاليف . ويعنى
ذلك أن الكفاية الانتاجية لعوامل الانتاج تظل كما هي بصرف النظر عن الانتاج النسبي
لكلا السلعتين . ويتضمن ذلك بالضرورة مزج عوامل الانتاج (الأرض والعمل ورأس المال)
بنسب ثابتة في كل الصناعات أو التسليم بأن عوامل الانتاج يمكن أن تحل محل بعضها
دون الاقلال من درجة كفايتها (بمعنى أن هناك احلال تام بين عوامل الانتاج) ولكن
كلا الفرعين لا يتفق ومع واقع الحياه العمليه .

ففي انتاج الخضروات مثلا نجد انه بالرغم من أن الأرض هي اهم عنصر من عناصر
الانتاج الا أنه لا بد من اضافة عوامل أخرى اليها مثل العمل ورأس المال في شكل معدات
زراعية وسجاد . بل أنه عندما يراد زيادة الانتاج من رقعه معينه من الأرض حين تكون كل
الأراضي المحده للزراعة في هذه الرقعه قد زرعت بالكامل فان الزراع انما يلجأ الى استخدام
المزيد من رأس المال والعمل بشكل كثيف كي يتوسع رأسيا في الانتاج المطلوب . ولستذا
فان العمل ورأس المال تحل محل الأرض الاضافيه . ولن يزيد الانتاج تناسبيا ولكن يخضع
الى قانون تناقص الغلة . ذلك لأن رأس المال والعمل ليست بديل كافي للأرض .

كذلك في الانتاج الصناعى يظهر رأس المال (المصنع والمعدات) كعامل اساسى
للانتاج وخاصة في الأجل القصير حيث يصعب تغيير المعدات المستخدمه . ولذا فبان
احلال العمل محل رأس المال لزيادة الانتاج انما يدر عائدا متناقصا . وبمرور الزمن
تستهلك المعدات ويمكن استبدالها بمعدات اقل تعقيدا حيث يمكن استخدام المزيد

من العمل مع هذه الآلات بكفاية عالية • ولذا فإن عملية احلال العمل محل رأس المال تكون عالية في الأجل الطويل ولكنها ليست تامة •

وعدم كمال الاحلال بين عوامل الانتاج في انواع الانتاج المختلفة تؤدي الى ظاهرة تزايد التكاليف •



(شكل ٢-٤) - تزايد نفقة المزرعة المربية

ويصور الشكل (٣-٤) حالة تزايد التكاليف لمنحنى امكانيات انتاج مواد غذائية ومواد صناعية • فساداً نرضنا أولاً أن كل موارد الدولة موظفة بالكامل في انتاج المواد الصناعية • • مثل هذه الصناعة تستخدم رأس المال بشكل كثيف ولذا فإن كل موارد الدولة من رأس المال تكون في حالة توظيف كامل مع وجود طلب كبير عليه فإن عائده رأى المال تكون في حالة توظيف كامل • ومع وجود طلب كبير عليه فإن عائد رأس المال يكون مرتفعاً جداً • ولذا توجه الجهود الى المحاولة مسرعاً الاقتصاد في استخدام رأس المال واحتمال

العمل والأرض محله كلما أمكن ذلك • ولذا فإن كل ما للدولة من قوة عاملة سوف تستخدم بالكامل كذلك • ويقع الاختيار على أسلوب الانتاج الذي يستخدم أكبر قدر ممكن من العمل للاشتراك مع رأس المال الباهظ التكاليف • وحيث يستخدم قليل من الأرض لصناعة فإن الأرض تصبح عامل رخيص جداً توجد منه وفرة غير مستخدمة •

والآن دعنا نخفض انتاج المواد الصناعية الى الكمية ص ٢ مع توجيه ما يتوفر من عوامل الانتاج الى انتاج مواد غذائية • وحيث تمثل الأرض أهم عنصر في انتاج المواد الغذائية والمتاح منها كثير فإن كميات كبيرة منها سوف توجه الى انتاج الغذاء مع قليل من رأس المال والعمل • ولذا فإن انتاج المواد الغذائية سيرتفع بكميات كبيرة الى غير •

ومخاصة وأن الأرض وهي أنسب عنصر للإنتاج الزراعى سوف تستخدم أولاً . ومتكرار هذه العملية بانقاص انتاج المواد الصناعيه بنفس المقادير التى انقصت بها مسبقا نجسده أن الكميات التى نحصل عليها من المواد الغذائية فى كل مرة نسحب الموارد من المسود الصناعيه تتناقص تدريجيا كما يتضح فى الشكل وتمثلها الكميات ١ غ ٢ غ ٣ غ ٤ غ ٥ غ ٦ غ ٧ غ ٨ غ ٩ غ ١٠ غ .

والسبب فى تناقص الخلة هذا يرجع الى أنه كلما كثر توجيه المزيد من الموارد الى انتاج السلع الغذائية كلما تحول عناصر انتاج اقل ملاءمه وكفاية فى انتاج هذه السلع نفى بداية الأمر عندما أردنا أن ننتج بعض من السلع الغذائية كان علينا أن نحول بعض من عناصر الانتاج من انتاج المواد الصناعيه الى السلع الغذائية ولذا فأول ما يبدأ نفسه التحول هى تلك العناصر التى تتمتع بكفاية أعلى فى انتاج المواد الغذائية وتبدأ بحسب ذلك فى النفاذ وعندئذ نلجأ الى عناصر أقل كفاية من الأولى وهذا بالطبع يكون على حساب التضحية بكمية أكبر من السلع الصناعية لزيادة كمية أقل من السلع الغذائية . ولكن عنصرا واحدا بمفرده غير كافى لانتاج السلعة ان لابد من مزجه مع بقية العناصر الأخرى فى عملية الانتاج . . ولذا فانه عند انتاج كمية معينة من السلع الغذائية تحتساج الى القليل من العناصر ذات الكفاية العاليه فى انتاج مثل هذه السلع حيث تكون انتاجية كبيرة وقليل منه يؤدى المطلوب ولكن العناصر الأخرى التى ينبغى أن تمزج معه ولكن درجة كفايتها أقل تحتاج منها الى كثير من الوحدات لانتاج الكمية المطلوبه . نفسى مثالنا هذا لو أن كل الأراضى المتاحة مستخدمه أما فى انتاج المواد الصناعيه أو انتساج السلع الغذائية وكانت الكميات المنتجه منهم هى ص ٦ و غ ٢ على التوالى فان كل تخصيص فى انتاج المواد الصناعيه يستلزم سحب كمية أقل نسبيا من الأرض ولكن كمية أكبر نسبيا من رأس المال . وكما أن رأس المال عنصر فقير كبديل للأرض فان الموارد المستحوه من انتساج المواد الصناعيه ستناقص كفايتها تدريجيا فى انتاج المواد الغذائية .

ويمثل زيادة التكاليف منحنى مقعر لامكانيات الانتاج وهذا يعنى أنه كلما انتقلنا على المنحنى من اليسار الى اليمين فان الاستغناء من وحده واحده من المواد الصناعيه تعوضه كميات أقل فأقل من السلع الغذائية . وبعبارة أخرى فانه لكل زيادة فى انتساج

المواد الخدائيه بوحده واحده تزداد التضخمه كميات أكبر من السلع الصناعيه . ومعنى هذا أن تكلفة المواد الخدائيه معبرا بالسلع الهديله تتزايد .

وسنذكر هنا الاشارة هنا الى العلاقة بين درجة احلال عناصر الانتاج محل بعضهما البعض وشكل منحنيات امكانيات الانتاج . ولنبداً بالأجل القصير (أى فترة لا تزيد على سنة) ونرى خلال هذه الفترة لا يمكن تغيير رأس المال المستثمر فى أصول ثابتة مستعمل الصنوع والآلات والمعدات . ويتكون العمل من عدة مسائل متفاوتة فى درجة المهاره والتخصص والأرض (حتى فى الانتاج الزراعى)

تشارك مع العمل ورأس المال لانتاج نوع معين من المنتج . وعلى ضوء ذلك نجد أن نسبة لا توجد هناك أى فرصه لتحلل بين عوامل الانتاج وبعضها البعض . ولذا فإن منحنى امكانيات الانتاج يأخذ شكل مستطيل مثل ص ١ ب غ ١ فى الشكل (٥ - ٣) . وهنا نجد أن حالة توزيع الموارد هى التى تحدد الانتاج فى كل فرع . . نلوه نرضنا مثلاً ان انتاج المواد الصناعيه كان ص ١ والمواد الخدائيه غ ١ . فسان

تغني عن انتاج أى منهما

يؤدى الى تخليص

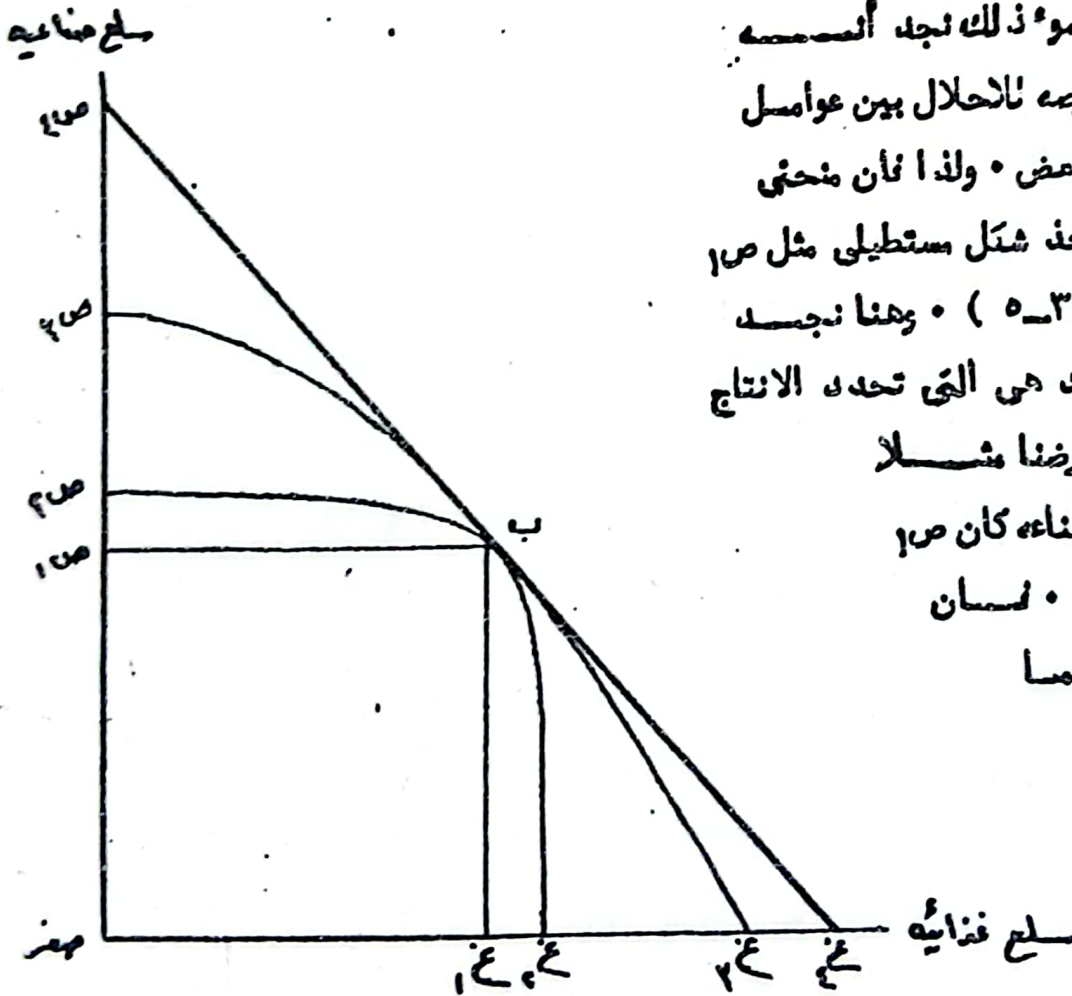
الانتاج الكلى حيث

أنه لا يمكن تحويل

الموارد من أحد

نوع الانتاج

الى نوع آخر .



شكل (٥ - ٣)

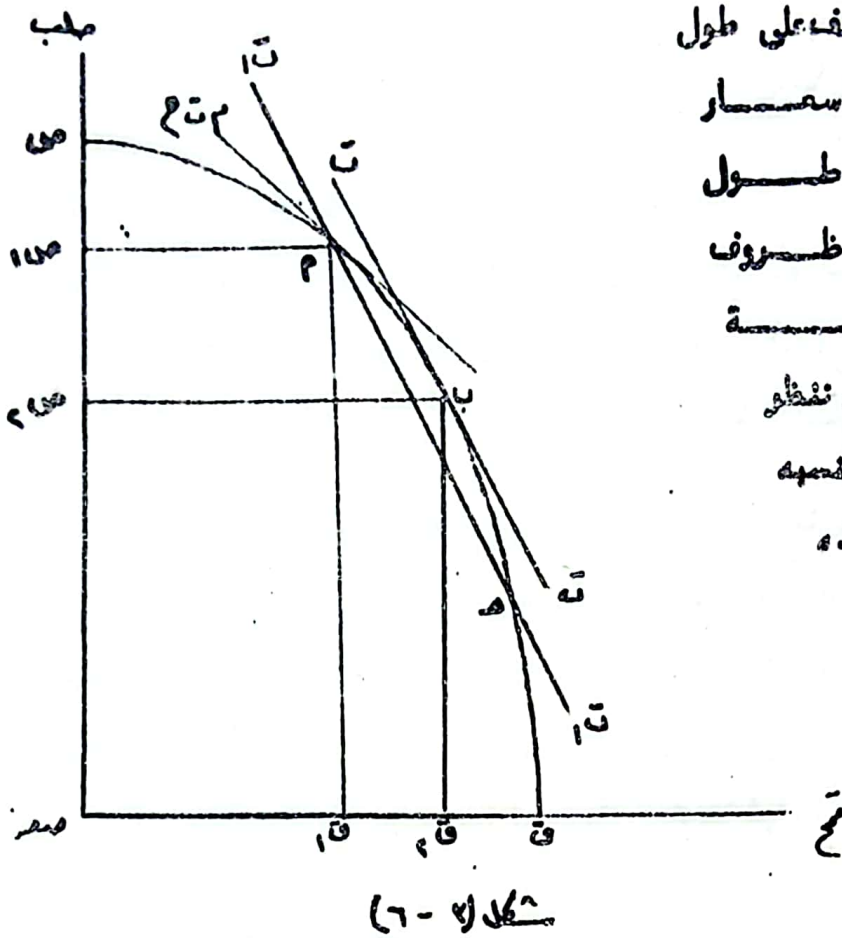
وإذا امتدت الفترة إلى سنتين أو ثلاثة مثلاً بحيث يمكن إعادة تدريب العمال وتوجيههم ما يستجد دخوله إلى القوة العاملة منهم إلى أوجه نشاط مختلفة • وبينما يبلى رأى المال تستخدم احتياجات الاستهلاك في شراء معدات وآلات أخرى • وفي هذه الحالة يظهر منحني إمكانيات الإنتاج مثل ص ٢ ب غ ٢ في الشكل (٣-٥) •

أما في الأجل الطويل (٢٠ سنة مثلاً) حيث تطول الفترة بحيث يمكن استبدال الأجزاء الرئيسية من المصنع والمعدات ومعدات تدريب وتوجيه القوة العاملة •• فإن الاحلال بين عوامل الإنتاج يزيد انحناء منحني إمكانيات الإنتاج مثل ص ٣ ب غ هـ وان كان الاحلال بين عوامل الإنتاج لا يزال غير تام إلا أنه أكبر مما كان عليه في الأجل القصير •• أما نفس حالة وجود احلال تام بين عوامل الإنتاج فإن منحني إمكانيات الإنتاج يصبح خط مستقيم مثل ص ٤ ب غ ٤ •

الإنتاج والطلب :

قبل الدخول في عرضه للتجارة الخارجية في حالة تزايد التكاليف يجدر بنا التأمّل في كيف توزع دولة ما (وهي بمعزل عن الدول الأخرى) إنتاجها بين مجموع معين من البدائل وما هي الأسباب التي تدعو إلى مثل هذا التوزيع • ولنذكر أنه في حالة ثبات التكاليف كان ميل منحني إمكانيات الإنتاج يحدد كلا من نفقة سلعة بالنسبة لسلع أخرى والسعر أو النسبة التي يتبادل بها هاتين السلعتين • وأصبح الطلب يحدد فقط الكمية المراد إنتاجها من كل سلعة • أي نقطة الإنتاج الحقيقية على المنحني •

ولكن الحالة تختلف عند تزايد التكاليف فيميل المنحني ليس ثابتاً ولكنه يتغير على طول المنحني • ويمثل الميل عند أي نقطة (ميل المماس عند هذه النقطة) بمعدل التحول الحدي marginal rate of transformation أو المعدل الذي تتحوّل به سلعة إلى سلعة أخرى • وهو يساوي نفقة الفرصة البديلة عند هذه النقطة : كمية التمتع مثلاً التي يمكن الحصول عليها بالتنازل عن وحدة من الصلب وتحويل الموارد المخصصة من إنتاجها إلى إنتاج القمح •



وحيث أن التكاليف النسبية تختلف على طول
منحنى امكانيات الانتاج فان الأسعار
النسبية للسلع سوف تختلف على طول
نفس المجال كذلك . ولذا فان ظروف
التكاليف لاتحدد وحدها نسبة
أسعار السلع . ولكن ينبغي أن نلاحظ
الى قوى الطلب كذلك لمعرفة النسبة
المعينة التي تعود النسبة لهذه
السلع .

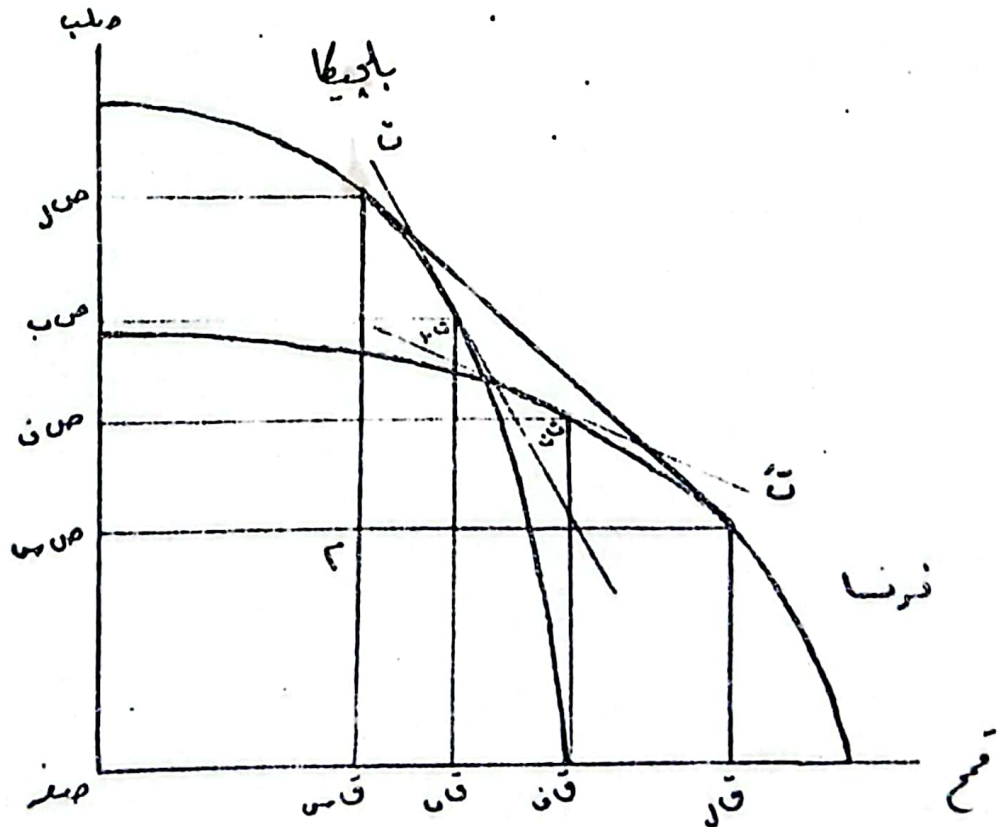
ولنفرض الآن ان الطلب على
الصلب والقمح في بلجيكا
جاءل نسبة الأسعار
تكون ٢ صلب = ١ قمح .

ويمكن تمثيل ذلك بالخط $T_1 T_2$ وهذه الدرجة من الميل يقطع منحنى امكانيات الانتاج
عند النقطتين " أ " و " ب " . فاذا تحدد الانتاج عند النقطة أ حيث يبلغ انتاج
القمح Q_1 وانتاج الصلب Q_2 فان معدل التحول الحدي أو التكاليف النسبية يشتمل
اليهم عند هذه النقطة بالخط $T_1 T_2$ المماس عند النقطة أ بميل تدرة ١ : ١ . ويمكن
يمكن الاستعاضة عن كل وحدة من القمح بالحصول على وحدة واحدة من الصلب . بينما
نجد أن وحدة من القمح تستبدل في السوق بوحدين من الصلب . وهذه النسبة
يكون من المربح التحول من انتاج الصلب الى انتاج المزيد من القمح . مع ذلك ننتقل
على طول منحنى امكانيات الانتاج الى اليمين حتى نصل الى النقطة ب حيث ينطبق المماس
 $T_2 T_3$ (الموازي للخط $T_1 T_2$) على الخط $T_2 T_3$. وتتبادل النقطات النسبية للفرصة
الهيولى مع الأسعار النسبية في حالة من التوازن المستقر . دعاه فان التوازن تحل
النقطة التي يتماس فيها خط السعر (الذي يحدد قوة الطلب على السلعة)
منحنى امكانيات الانتاج .

التجارة الخارجية في ظل ظروف تزايد التكاليف :

ولنبدأ الآن في أخذ الآثار المرتبطة على تهيأ التجارة الخارجية في الاعتبار عنسند وجود حالة تزايد التكاليف - ولننظر أولاً إلى كل بلد على حده حيث تنتج بلجيكا عند النقطة T_1 (بشكل ٣-٧) ونسبة الأسعار هي وحدين صلب = وحدة قمح بينما تنتج فرنسا عند النقطة T_2 ونسبة السعر هي ١ صلب = ٢ قمح .

ولذا فإن الصلبة أرخص نسبياً في بلجيكا والقمح أرخص نسبياً في فرنسا . وإذا غابت التجارة بين البلدين سيوجد التجار البلجيكيون أنه من الأرباح لهم شراء القمح من فرنسا وببدايته بالصلب . بينما يرغب التجار الفرنسيون لنفس الأسباب الحصول على الصلبة البلجيكية في مقابل القمح الفرنسي . وإضافة الطلب الخارجي لأسواق كل من الدولتين سوف يؤدي إلى رفع القيمة التبادلية للمسلعة الرخيصة نسبياً في كل منهما .



شكل (٧-٢)

حيث يسود سعر عالي جديد عند وحدة صلب = وحدة قمح نظريا . وبناء على ذلك يعرف يقوم المنتجين البلجيكيين بزيادة انتاجهم من الصلب وتخفيض انتاجهم من القمح حتى يتم الوصول الى نقطة جديدة للانتاج . وعند هذا تتعادل رافعة الفرصة الهائلة مع معادلة التبادل التجاري . وسوف يتحول المنتجين الفرنسيين الى المزيد من التخصص في انتاج القمح عند النقطة . وتحتل نقط الانتاج الجديدة في كل بلد وضع توازن بشروط تتوازن الواردات والصادرات . . . وبعبارة اخرى فان وجود توازن في الطلب المتبادل انما يعنى أن هناك رضا تام في كل بلد عن الكمية التي تستوردها في مقابل كمية صادرتها عندها الاسعار العالمية السائدة .

ويظهر شرط التوازن هذا بالرسم يتساوى صادرات كل بلد مع وارداتها عند الاسعار العالمية السائدة فبالجيكيا تنتج ص من الصلب وتستهلك منه ص وتصدر ص من صلب (ص م ت) وتنتج فرنسا بدورها ق ل من القمح تستهلك منه ق ص وتصدر ق ل من ق ل (ص م ت) .

وحيث ان صادرات بلجيكا هي بعينها واردات فرنسا (والعكس بالعكس) فان صادرات وواردات كل دولة تتوازن مع بعضها عن السعر الممثل بميل الخطات .

وبين الجدول الاتي طبيعة المكاسب من التجارة الخارجية :

بلجيكا		فرنسا	
قبل التجارة	صلب	قمح	صلب
الانتاج	ص ب	ق ب	ص ب
الاستهلاك	ص ب	ق ب	ص ب
بعد التجارة			
الانتاج	ص ل	ق م	ص م
الاستهلاك	ص ل	ق م + ق م ق ل	ص م + ص م ص ل ق م
التصدير	ص م ص ل	-	ق م ق ل
الاستيراد	-	ق م ق ل	ص م ص ل

ونتيجة لقيام التجاره تضاعف استهلاك بلجيكا من القمح من قبل الى قبل (منها
ق من الانتاج المحلي بالاضافه الى ق س ق ل واردات) بينما انخفض استهلاك الصلب
من ص الى ص س * ومن الناحية الأخرى نجد أن استهلاك فرنسا من الصلب قد
انداد من ص الى ص ل (منها ص س انتاج محلي بالاضافه الى واردات قدرها ص س
ص ل) بينما انخفض استهلاكها من القمح من ق الى ق س *

من ذلك يتضح أن مستهلكي السلع المستورده في كل دولة قد استفاد ومن قيسام
التجاره بينما ساء وضع مستهلكي السلع المصدرة * ومع ذلك توجد بشكل عام مكاسب من
التجاره ذلك لأن المستهلكين يمارسون الاختيار في سوق حرة * بل أن مجرد وجود
فرصه للحصول على واردات أرخص مما كان يمكن الحصول عليها بالاسعار المحليه يلقي
قبولا شديدا * فارتفاع اسعار الصلب في فرنسا والقمح في بلجيكا قبل قيام التجاره قد دفع
مستهلكي هذه السلع للحد من شرائها ولكن تخفيض الاسعار نتيجة لقيام التجاره مكنتهم من
التوسع في الاستهلاك * ومن خلال هذه العملية فقد دفع مستهلكي السلع المصدرة السعي
تخفيض مشترياتهم *

وحيث يكون مستهلكي السلع المصدرة هم بعينهم مستهلكي السلع المستورده فائتسا
لا تواجه أى مشكله لتخفيض توزيع الرفاهيه الاقتصاديه * * ولكن اذا حدث أن كان مستهلكين
هذه السلع مجموعات مختلفه تظهر لنا هذه المشكله * ويمكن معالجتها اذا باعادة توزيع
الدخل وذلك عن طريق ضرائب الدخول مثلا أو تحميل الجزء الأكبر من تكاليف الحكومه
على كتيبي المستوردون * * وغير ذلك من السياسات العديده لاعادة توزيع الدخل *

التخصص الجزئى :

عند الحديث عن حالة التكاليف الثابتة لاحظنا أن التجاره قد تؤدى الى التخصص
الكامل * ولكن هذا لا يحدث في حالة تزايد التكاليف حيث تخصص كل دولة جزءا من
موارد لها لانتاج محلي من السلع المستورده * ويمكن أن يظل بعض المنتجين في منافسة
الواردات حين لا تتعدى تكاليفهم النسبه بأى حال من الاحوال معدل التبادل التجارى *
ففى الشكل (٣-٧) نجد أن نفقة الفرص البديله لوحده من الصلب هي وحده من

القمح وهذه تعادل نسبة التبادل الدوليه . ولذا فان منتجى الصلب الفرنسيين سوف يستثمروا في مضافة الصلب المستورد طالما تتساوى نفقة الفرصه البديله لهم (أو تقل عن) هذه النسبه (عند النقطة $\bar{c}$ أو الي يمينها) .

ويمكن التعبير عن ذلك في شكل ما تتكلفه من موارد ، فعند النقطة $\bar{c}$ مثلاً يمكن إنتاج وحده من الصلب بنفس كمية الموارد التي تلزم لإنتاج وحده من القمح . ويصادف ذلك نصف نفقة الموارد عند النقطة $\bar{c}$ في قبل قيام التجاره حيث نجد أن كمية الموارد اللازمه لإنتاج وحده واحد من الصلب يمكن توجيهها لإنتاج وحدتين من القمح . وبالنقل من النقطة $\bar{c}$ الى النقطة $\bar{c}$ ترتفع تكلفة القمح وذلك لاستخدام الأرض بكثافه وعدم تناسب مزج عوامل الإنتاج لإنتاج القمح . ومن الناحيه الأخرى نجد أن إنتاج الصلب الباهظ التكاليف قد قضى عليه وتركز إنتاج الصلب في المصانع ذات الكفايه العاليه في مزج عوامل الإنتاج . . . وهذا أمكن لهذه المصانع مضافة الواردات البلجيكيه .

المقصود بالنفقات النسبيه :

عند التعرض للحديث عن النظرية التقليديه للنفقات النسبيه تبيننا أن التجساره إنما تمد كل دولة ببعض المكاسب عندما تتفاوت التكلفة النسبيه للحمل بين الدولتين أو بعبارته أخرى عندما تتمتع كل دولة بميزه نسبيه في الإنتاج . وفي حين نجد الكسب التقليديين يقررون هذه الحقيقه فأنهم لم يبدوا أية محاولات جاده لتفسير الاسباب التي دعت وجود مثل هذه الأحوال المناسبه لخلق التجاره وإنما ارجوعها الى . التفاوت في القدرات القومييه التي تشبه الى حد كبير القدرات الفرديه التي تدعو الى قيام التخصص بين الأفراد في بلد واحد . هذا التفاوت في القدرات القومييه قد يكون نتيجة لوجود المناخ المناسب (إنتاج الخمر في البرازيل ، أو نتيجة لوجود الهيئه الاجتماعيه الصالحه لجلب الاختراعات والمهارات الميكانيكيه ، أو نتيجة لوجود الأرض الخصبه أو وفرة رأس المال الذي يؤدي بدوره الى زيادة الكفايه الإنتاجيه للعمل في الزراعه أو الصناعه . هذه الأمور كلها لم تذكر صراحة وإنما تركت قابضة في ظلال المناقشات النظرية .

ولقد تخلصنا في تحليلنا لهذا الفصل من الافتراض الذي يقصر عناصر الانتساج على العمل وحده • وعوضا عنه بفكرة اجمالي الموارد الاقتصادية للدولة كالأرض والعمل ورأس المال والتي يمكن تجزئتها الى فصائل مختلفة • كذلك سمحنا باشتراك هذه العوامل مع بعضها بنسب مختلفة • وأخيرا • فقد استمضنا عن فكرة نفقة العمل بفكرة نفقة الفرص البديلة • أي البديل المتنازل عنه نتيجة لانتاج أو استهلاك إحدى السلع بدلا من الأخرى •

وطبقا لهذا المدخل الأكثر تطور • لا زال الأساس في قيام التجاره الخارجية هو النفقات النسبية • ولكن الاختلاف الوحيد هو أننا نستخدم الآن النفقة النسبية للفرصة البديلة بدلا من النفقة النسبية للعمل • فإذا كانت نفقة الفرص لانتاج السلعة بدلا من القمح أقل في بلجيكا عنها في فرنسا بينما العكس صحيح في فرنسا • ففهمان التجاره الخارجية تكون مربحه في هذه الحالة • ولكن كيف نفسر مثل هذا التفاوت يسمى نفقة الفرص البديلة ؟ • مثل هذا السؤال الهام ينتظر الأجابه •

ولحل أكثر الاجابات اقناعا حتى الآن • وأكثرها قبولا جاء نتيجة لعمال اثنين من الاقتصاديين السويديين • هكشر وأوهلين • فلقد قدم هكشر خطوه رائده في تقسيم كتيب في عام ١٩١٩ وضمت الخطوط العريضة للنظريه الحديثه في التجاره الخارجية • ثم قام أوهلين بتوسيع وتطوير وتنظيم أفكار هكشر في بحث عام عن الموضوع •

وكأي نظريه أخرى ماهي الا تعميم لملاحظات معينه بين ظواهر معقده • ولذا كانت نظريه هكشر وأوهلين غاية في التبسيط • ولقد واجهت هذه النظرية حديشا بمحض الانتقادات لاخفاقاتها في معالجة بعض جوانب الموضوع • ومع ذلك أعطت هذه النظرية تفسير معقولا لأسس التخصص في التجاره الدوليه في شكل يبدو مناسباً وهاماً •

ولنا أن نسأل الآن عن العلاقة بين نظرية نفقة الفرص البديله التي عرضناها في هذا الفصل • ونظريه هكشر - أوهلين ؟ ولماذا نعرض نظريتين في حين تكفي

واحد منهم بالفرض المطلوب ؟

ويمكننا أن نقرر أن نظرية نفقة الفرص البديلة هي أساسا تبسيط لمدخل التوازن العام الذي استخدمه أوهلين * بل يمكن تحويلها الى هذا المدخل الذي يعبر عنه بالتكاليف النقدية والأسعار النقدية وذلك في سلسلة من الفروض النسبية السهولة أسعار المنتج وأسعار عوامل الانتاج * ومع ذلك تتميز نظرية نفقة الفرص البديلة بجانب سهولتها الى عرضها لكيفية تطور الافكار دون هدم يذكر في افكار الاقتصاديين التقاليديين * وبالإضافة الى ذلك فان هذه النظرية قد لفتت النظر الى مشكلة احلال عوامل الانتاج أكثر من النظريات العامة * كذلك أمكن التعبير عن هذه النظرية بيايا مما يكسبها وضوحا وسموله *

٣ - ب محددات التكاليف والأسعار النقدية

في التجارة الخارجية

نستعرض فيما يلي نقطتين أساسيتين : الأولى تختص بإعطاء تفسير واضح للأسباب التي تدعو الى وجود الاختلافات النسبية في التكاليف والثانية تصور نظرية التجارة الخارجية محبرنا عنها بالتكاليف والأسعار النقدية تماما مثلما نقصوره للاقتصاد النقدي الذي نعيش فيه *

أسس الاختلافات النسبية في التكاليف :

لقد عزى آدم سميث الاسباب التي تؤدي الى التخصص وتقسيم العمل الى القدرات الطبيعية والمكتسبة التي يتمتع بها الأفراد * فالذكاء والمهارة اليدوية والأذن الموسيقية أمثلة للمصفات الموروثة للانسان بينما تشمل المصفات أو القدرات المكتسبة المهارة المسمية بكتسبها الانسان نتيجة للخبرة العملية والمران * وكلا النوعين من القدرات تعطيان حائزها ميزة (على من يعانون نقصا فيها) في آراء بعض الاعمال التي تتطلب نوع معين من التخصص * ان يكون أكثر انتاجية في هذا النوع الخاص من الاعمال ومؤديا

بتكلفة أقل ويحصل على دخل أكبر • ولذا فإن تخصصه يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه •

وكثير من الناس يتمتعون بمهارات متنوعة تمكنهم من التفوق في أداء عدة وظائف • وفي هذه الحالة نجدهم يتخصصون في تلك الوظيفة التي يتمتعون منها بأكثر ميزه نسبيه • فقد تصادف في الحياة العملية أحد المديرين الذي يحيدون استخدام الآله الكاتبة أكثر تفوقاً ممن يعملون في مثل هذه الوظائف الكتابية • ومع ذلك من المستحسن توكيزهم على أعمال الاداره حين يتمتعون بميزه أكبر نسبياً في هذا المجال • وينفس الطريقه التي استخدم بها آدم سميث مبدأ تقسيم العمل بين الأفراد توسع في استخدامه ليتمثل تقسيم العمل بين الدول • معتمد على الميزه الطبيعيه التي تتمتع بها أحد الدول على غيرها • وعلى خلاف آدم سميث وجدنا أن ريكاردا ومن اتبعوه فيما بعد بينسرو أن وجوده الميزه النسبيه وليست الميزه المطلقة هي التي تبرر التخصص الدولي للعوامل • ولكن لم يحاول أي منهما بذل أي جهد حقيقي للتمييز بين العوامل أو العناصر التي تكون الميزه الطبيعيه لدولة ما • مثل هذا التمييز يقع في أساسيات النظرية الحديثه للتجارة الدوليه • لذلك أشار أوهاين إلى أن الدول يختلف فيما يتوافر لها من عناصر الانتاج تماماً كما يختلف الأفراد فيما يتوافر لديهم من قدرات طبيعيه أو مكتسبه • وكما يؤدي ما يتوافر لدى الأفراد إلى تقسيم العمل بينهم تؤدي الاحتياطات الدوليه إلى التقسيم الدولي للعمل • وقد يكون التفاوت في توافر احتياطات الموارد مطلقاً • فلانتاج النحاس الخام لا بد وأن يكون للدوله مناجم نحاس • ولانتاج الحاصلات الاستوائيه لا بد وأن تتمتع الدوله بمناخ استوائي • وهكذا • ولكن هذا التفاوت بين الدول كأساس لقيام التجاره ليس بحدّة التفاوت المطلق ولكن يكفي وجود اختلاف نسبي فقط لقيام التجاره • فلكل الدول موارد بشريه ورأسمال وأرض ولكن احتياطات هذه الموارد تختلف كثيراً من دوله إلى أخرى • ولهذا فإن الميزه الطبيعيه لأي دوله إنما تتكون من احتياطاتها النسبيه من الموارد الانتاجيه المختلفه •

ولنفيد النظر الآن في الشكل (٣-٧) على ضوء هذه الملاحظات • فهنساك اختلاف جوهرى في اشكال منحنيات امكانيات الانتاج لفرنسا وبلجيكا • فالمنحني

الفرنسي طويل على طول الاحداثي الافقي (القمح) ، قصير على طول الاحداثي الرأسي (الصلب) . ويعني ذلك أن فرنسا بتكرس كل مواردها لانتاج القمح نسبيا انتاجها يكون كبير بالنسبة لهلجيكا بينما يكون انتاجها بين الصلب صغير نسبيا اذا ركزت كل مواردها لانتاج هذه السلعة . كذلك فان لفرنسا نفقة فرصة أقل نسبيا في انتاج القمح ، ولهلجيكا في انتاج الصلب . ويمكننا الآن تفسير هذه الاختلافات في النفقات النسبية التي تجعل عملية التجاره مربحه . ان لا بد وأن يتوافر لفرنسا الأرض بكميات كبيرة وهي الخضر الأكثر اهمية في انتاج القمح ، بينما يتوافر رأس المال نسبيا لهلجيكا وهو عنصر رئيسي في انتاج الصلب . وتتفاوت امكانية انتاج كلا السلعتين بين الدولتين وذلك لتفاوت التوافر النسبي لعوامل الانتاج . ومن ثم تختلف اشكال منحنيات امكانيات الانتاج . وتبعاً لذلك تختلف نسبة نفقة الفرصه البديله عن نسبة الاسعار وتكون التجاره في هذه الحاله مربحه .

وعرضنا للاختلافات الجغرافيه في توزيع عامل الانتاج كأساس للنفقات النسبيه انما يمدنا بمدا يصابه في أساسه مبدأ التخصص الفردي . ولكن نظرية النفقات النسبيه معبرا عنها بالانتاج البديل المتنازل عنه هي نظريه حقيقيه . فهنالك من الاسباب التي تدعو إلى اهمية معرفه التكلفة الحقيقيه للمجتمع في الحصول على سلعه معينه . فالتكلفة الحقيقيه لانتاج الصواريخ وبناء قواعد لها وبناء شبكات الرادار وغيرها من لوازم الدفاع هي المدارس والمستشفيات والطرق والمنازل والمصانع التي كان يمكن الحصول عليها باستخدام الموارد التي وجهت إلى الدفاع . والتميز عن برنامج الدفاع بهيئته الكيفيه بدلا من تصويره في شكل مبالغ تقديريه ضخمه يصبح أكثر دلاله وحقيقى .

ولكن هذا المدخل باستخدام التكلفة الحقيقيه يكون أقل ملاءمه عند التحسس بالتحليل للقوى والعوامل التي تدعو دولة ما إلى تعديير منتجات معينه واستيراد المنتجات الأخرى . والمشكله هنا تنحصر في شرح ميكانيكيه التجاره ليست مقارنة الحالات المتنافسه للرأسيه . والمنطلق الواقعي هنا يبدأ بالبحث عن اسباب قيام التجاره الخارجيه والسعي بنعكس في وجود اختلافات في التكاليف والاسعار التقديريه . ومهمتنا الآن هي أن نبين

كيف يترجم التفاوت في الميزات الطبيعية بين الدول (التوازن النسبي في عوامل الانتاج ، الى تفاوت في الاسعار الدولية .

عملية التسعير في سوق منفرد :

ونقطة الانطلاق هنا هي سوق منفرد تتحرك فيه المواد الاولى والسلع النهائيـه وعوامل الانتاج (بخلاف الأرض) بحريه تامه . وحتى نيسط التحليل «سوف يفترض وجود منافسه كامله . ففي الاقتصاد الحر يتم تخصيص الموارد والسلع المنتجه بقصد اشبع رغبات المستهلكين . ولذا يصبح من الملائم ونحن نوجز عملية التسعير أن نبدأ بطلب المستهلك الذي يهيمن ويوجه الانتاج .

ويعكس الطلب رغبات المشترين والتي يحددها أزواقهم ودخولهم وعددهم وأسعار السلع الأخرى المكمله والبديله وتوقعاتهم عن الاسعار والدخول .

وتحدد نقطه معينه على منحنى الطلب (أى تحديد الكميـه المستهلكه فعلا مسن كل سلعه) يعتمد على عرض هذه السلعه . وهنا ينبغي الاشارة الى شرطين اساسيين لهم دور في تحديد عرض السلعه : وهم طرق الانتاج المتاحه للمنتجين والاسعار المستقر يلزم دفعها لعوامل الانتاج المختلفه المشتركة في العمليه الانتاجيه المختاره . وتتحدد الطرق المختلفه للانتاج بالظروف الفنيه (الناشئه من تطبيق الاكتشافات العلميه) وكسل طريقه من طرق الانتاج تحدد بدورها النسب المختلفه المطلوبه من العوامل الانتاجيه المختلفه . وتتراوح هذه الاساليب من الاستخدام الكثيف لرأس المال الى الاساليب التي تستخدم القليل من رأس المال وكميه كبيره من العمل . وتحديد اختيار العلميه الانتاجيه نفسها انما يعتمد على الاسعار النسبيه لعوامل الانتاج الموظفه في هذه العمليه .

ولذا فانه بمجرد معرفه أسعار عوامل الانتاج يتحدد اسلوب الانتاج لكل سلعه منتجـه . وهذا بدوره يعين الكميات اللازمه من كل مدخل (عنصر الانتاج) لانتاج كميـه معينه من كل سلعه . وتكون جملة التكاليف هي مجموع المدنوعات لعوامل الانتاج ونحصل

عليها بضرب الكمية المستخدمة من كل عنصر في سعره وجمع هذه المبالغ • وبقسمة اجمالي التكاليف على جملة الانتاج نحصل على متوسط تكلفة الوحدة • ولابد من تخطيط هذه التكلفة حتى يمكن الاستمرار في العملية الانتاجية • ولذا نجد أن تكلفة الوحدة هي نفسها السعر الذي يدفعه المستهلك عند التوازن •

وهذا لايعنى أنه لا يوجد دور للطلب في تحديد أسعار السلع • إذ أن أي تغير في الطلب إنما يحدث تغير في الطلب على عوامل الانتاج (طلب مشتق) وبالتالي نفسى أسعارها • وبميل أصحاب الاعمال الى دفع ما يوازي قيمة الانتاجية الحدية لكل عامل من عوامل الانتاج وتعتمد هذه الانتاجية بدورها على كمية عنصر الانتاج الباحثه عن العمل • فإذا كان أحد عوامل الانتاج وليكن العمل مثلاً نادراً بالنسبة للعوامل الأخرى ، فإن مساهمة العامل الحدى الأخير ، في الانتاج تكون كبيرة • وسوف يتنافس أصحاب العمال للحصول على خدمة العمل الكافية للعملية الانتاجية ولذا ترتفع الأجور • فساداً زاد حجم القوة العاملة عن طريق الهجرة أو الزيادة السريعة في السكان بينما يظل رأس المال والأرض ثابتين على حالهما فان استخدام عمال اضافيين يستتبعه تناقص نفسى الفله • متناقص الانتاجية الحدية للزيادة في غرض العمل وبالتالي ينخفض معدل الأجور •

وبتحديد أسعار عوامل الانتاج يكون قد اكملنا الدائرة ونعود ثانياً الى نقطة البداية ، أي دخول أصحاب المصانع • وتبين من هذا أن عملية التسعير في أي منطقة هي نظام للتوازن العام متبادل الاطراف يسير دائره من العلاقات السببيه مثل الدائره النوبه أو دائرة الكون أو الحكومه التي تحاول التوفيق حين مصالح الجماهير المتعارضة •

التداخل بين نظم الاسعار المختلفه :

ان عناصر نظام الاسعار واحده في كل دولة • تبدأ من دخول الافراد الى الطلب على السلعه الى تحديد (بالاشتراك مع العرض) أسعار السلع ثم تحديد اسعار عوامل الانتاج ومن ثم دخول الأفراد عن طريق الطلب المشتق لعناصر الانتاج بالاشتراك مع المعروض المتاح من هذه العناصر :

وبالتزم من أن نظام الاسعار مألوفه لجميع الاقتصاديات الحره فان الاسعار التي
تسود الاسواق المختلفه قد تفرقت طالما اختلفت اوزان أحد القوى المحدده للاسعار
في هذه الاسواق .

وهنا تدخل ميزه الدوله الطبيعيه في الانتاج (احتياطاتها من عوامل الانتاج)
في الصوره . فمن زاوية العرض نجد أن تكاليف الانتاج هي التي تحدد أسعار السلع .
وتكاليف الانتاج هي من فوعات لعوامل الانتاج أي أسعار عوامل الانتاج . وتختلف أسعار
عوامل الانتاج من دوله الي أخرى حسب التوازن النسبي لهذه العوامل في كل دوله .
ففي الدول التي بها وفرة من الأرض مثل الأرجنتين وأستراليا وكندا والولايات المتحدة
الأمريكيه تكون أسعار الأرض رخيصه . ولذا فان السلع التي تتطلب كميه كبيره من الأرض
لانتاجها مثل القمح واللحم ستكون أسعارها أقل في هذه الدول عنها في الدول التي
تندر فيها الأرض ويرتفع أسعارها مثل إنجلترا وبلجيكا . وفي البلاد التي بها وفرة من
العمل مثل الهند واليابان تنخفض الأجور ولذا فانها تفتج السلع التي تستخدم العمل
بكثرة مثل الجوت والمنسوجات القطنيه والدراجات بأسعار منخفضه .

ومما سبق يمكن تفسير الاختلافات الدوليه في الاسعار وبالتالي التخصيص الدولي
وتقييم التجاره . فالاختلافات في ثوابت عوامل الانتاج تحدث اختلافات في أسعار عوامل
الانتاج . وبالتالي في التكاليف والأسعار حيث أن عوامل الانتاج هي بعينها التكاليف
النهائيه للانتاج .

ويلاحظ أن اختلاف ثوابت عوامل الانتاج شرط ضروري لوجود التخصيص الدولي
وتقييم التجاره الدوليه ولكنه غير كاف . ولذا من الضروري وجود تفاوت في اساليب
الانتاج كذلك . أي اختلاف في دوال الانتاج من سلعه الي أخرى .

فتفوق أستراليا في انتاج القمح لا يرجع إلى وجود وفرة من الأرض الزراعيه
ورخصها فقط ولكن إلى الحقيقه في أن انتاج القمح يلزمه كميه أكبر من الأرض عن بقيه
عوامل الانتاج الأخرى . فلو أن انتاج السلع كان يستلزم مزج عوامل الانتاج المختلفه بنفس

النسبة لما كان لتوفر ورخص عامل منها أى أثر ، ولما اختلفت الاسعار النسبية للسلع بسبب الدول ولا يوجد اساس لقيام التجاره .

وأخيرا ينبغي أن نشير الى أن الاختلافات الدولية في الأذواق والطلب قد تكون سببا مستقلا في حد ذاتها لقيام التجاره أو قد تتألف الآثار الناجمة من وجود اختلافات في توافر عوامل الانتاج فتحميه . فلو كان هناك دولتين لهما نفس الكمية من عوامل الانتاج ، وبينما يجب أفراد دولة منهم الغذاء يمجّد أفراد الدولة الأخرى الخدمات الشخصية بجميع أنواعها . في هذه الحالة فإن سعر الأرض سيكون مرتفعا في الدولة الأولى بينما ترتفع أجور العمل في الثانية . ولهذا فقد تصدر الدولة الثانية المنتجات الزراعية للدولة الأولى في مقابل استيراد سلع يدخل العمل في إنتاجها بنسبة كبيرة . كذلك إذا أخذنا حالة دولتين يتوافر لديهما عوامل الانتاج بنسب مختلفة ، فمن الواضح أن سكان الدولة التي بها وفرة في الأرض قد يفضلون الغذاء وغيره من المواد الزراعية مما يرفع من ربحهم في الأرض عن عوائد العمل ورأس المال كما لو كانت هذه الدولة بها كثافة سكان ونسبة فسي الأرض .

ومن الأهمية أن نشير هنا أن الاختلافات النسبية في عرض عوامل الانتاج هي السبب الرئيسي . فدولة كالهند مثلا مساحتها تقرب من مليون وربع مليون ميل مربع هي أكبر من الأرجنتين (١٠٢٩ ميل مربع) وعدد سكان الهند حوالي ٥٠٠ مليون أكسسبر بكثير من سكان الأرجنتين البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة تقريبا ولذلك فإن الهند بحددها الهائل من السكان تجعل الأرض عامل نادر والعمل عامل متوفر بينما نجد العكس بالأرجنتين . وبعبارة أخرى فإن الأرض المتاحة بالهند تمثل ١٨ فدان لكل فرد بالمقارنة بـ ٣٤ فدان في الأرجنتين .

الاختلافات الدولية في اسعار السلع :

لقد أظهر التحليل الحديث للتخصص والتجارة الدولية وجود مجموعتين مسـ من الحقائق تؤدي الى وجود اختلافات بين اسعار السلع في الدول المختلفة ، فمن ناحية نجد أن التفاوت بين الدول في توافر عامل الانتاج يسبب في وجود اختلافات بين اسعار

عوامل الانتاج • ومن الناحية الأخرى نجد أن هناك أسباب فنية تدعو الى مثل هذا التفاوت في الاسعار اذا أن هناك العديد من الطرق التي تشترك بها عوامل الانتاج مع بعضها لانتاج سلع مختلفة •

فالسيارات كغيرها من السلع كثيفة رأس المال مثل الصلب والآلات والاعتماد على المصانع وتكرير البترول تستخدم في انتاجها كمية كبيرة من رأس المال مع حجم لا بأس به من العمل وجزء قليل من الأرض • بينما تستلزم بعض السلع الأخرى مثل الساعات ومعدات التصوير والأجهزة العلمية كمية كبيرة نسبياً من العمل وخاصة العمل الفني • أما بالنسبة للسلع الزراعية فهي بالطبع سلع كثيفة للأرض •

وانا سلمنا بأن طرق الانتاج تختلف بالنسبة لكثافة عامل الانتاج من سلعة إلى أخرى بينما تتفاوت أسعار عوامل الانتاج من دولة إلى أخرى لكان من الطبيعي ظهور اختلافات دولية في أسعار السلع •

ولنورد مثال بسيط لدولتين تنتج سلعتين : ولنفرض أن الدولة أ مثل الأرجنتين بها وفرة من الأرض وعرض صغير نسبياً من العمل وتلبي من رأس المال والدولة ب مثل بورما يتوافر لديها عرض كبير نسبياً من العمل ولكن قليل نسبياً من الأرض وقليل جداً من رأس المال • وبصور الجدول التالي أسعار عوامل الانتاج في كلا الدولتين :

أسعار عوامل الانتاج (بالجنيهات)

	" ب "	" أ "	
(فدان / سنة)	٢٠	١	الأرض
(رجل / سنة)	١٠٠	٦٠٠	العمل
{ استخدم ما قيمته ١٠٠٠ جنيه في السنة }	١٥٠	٨٠	رأس المال

والأرض الوفيرة في أ رخيصة ولكنها غالية الثمن في ب لندرتها النسبية . كذلك فإن العمل رخيص في ب لوفرة بينما يبلغ ستة أضعافه في أ لندرة النسبية . وحيث تزيد ندرة رأس المال في ب عن أ فإن عائد رأس المال في ب ضعف ما هو عليه في أ تقريبا .

ولندخل الآن سلعتين مثل اللحم والأرز تنتج بطريقتين مختلفتين . حيث يستخدم اللحم في إنتاجه مساحات شاسعة من الأرض وقليل من الأيدي العاملة بينما يلزم لإنتاج الأرز كثير من العمل وقليل نسبيا من الأرض . ولنفرض أن احتياجات الإنتاج كالآتي :

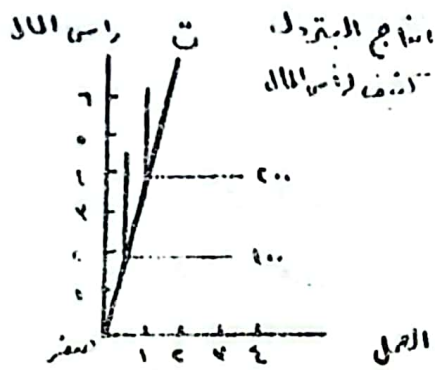
الكمية المطلوبة من عوامل الإنتاج (بالطن المترى)

لحم	أرز	
١٠٠٠	٢	الأرض
١	١	العمل
١	$\frac{1}{4}$	رأس المال

وبجمع هذين نجد ولين يمكننا معرفة تكلفة إنتاج اللحم والأرز في كل من الدولتين . ويتكلف اللحم (كثيق الأرض) ١٦٨ ر جنيهه للكيلو أو ٧٦ قرش للطن في الدولة أ . وذلك لو خص الأرض المتوفرة في هذه الدولة . بينما ترتفع تكلفتها بكثير في الدول ب لندرة الأرض وارتفاع ثمنها . ومن الواضح أنه من المقيد أن تخصص الدولة أ

أصول عوامل الإنتاج		عوامل الإنتاج		تكلفة الإنتاج		تكلفة الأرز	
أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب
الأرض ١	٢٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢	٢	٤٠
العمل ٦٠٠	١٠٠	١	١	٦٠٠	١	٦٠٠	١٠٠
رأس المال ٨٠	١٥٠	١	١	٨٠	$\frac{1}{4}$	٤٠	٢٥
				٢٠٢٥		٦٤٢	٢١٥
				١٦٨		٠٦٤	٠٢١٥
				٧٦		٠٣٠	٠١٠
تكلفة إنتاج طن مترى		تكلفة إنتاج كيلو جرام		تكلفة إنتاج رطل واحد			

ووحده من العمل • ولا يوجد هنا أى داعى لتخفيض نسبة رأس المال الى العمل



شكل (٢-١)

نستخدم أكثر من أربع وحدات من رأس المال الى وحدة عمل لا يجدى نى شىء ولا يساهم بأى شىء نى زيادة الانتاج وتكون الانتاجية الحدية لرأس المال صفر نى هذه الحالة • ونفس الشىء ينطبق على العمل : باستخدام ٤ وحدات من رأس المال لا يمكن زيادة الانتاج باضافة وحدات أكثر من وحدة من العمل •

ونى مثل هذه الأحوال تحتوى دالة الانتاج على عملية واحدة (منتج رأس المال والعمل بنفسه ٤ : ١) ويمثلها المخططات حيث يقاس مستوى الانتاج من الصفر وعلى طول المخططات كما يشار اليها بالمسافة بين مستطيلات سواء الانتاج (منحنياته سواء ذات الزاوية القائمة) •

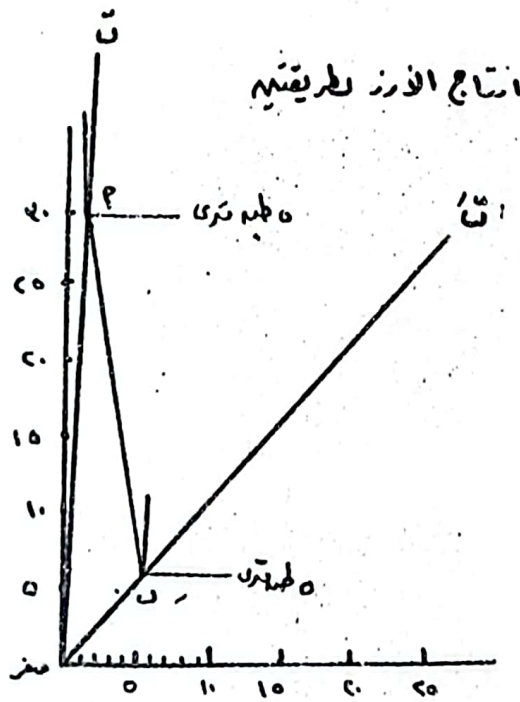
ويصور الجزء الأيمن من الشكل (٣ - ٨) حالة دالة انتاج كثيفة للعمل وتحتوى على عملية واحدة ولكن نسبة رأس المال الى العمل نى هذه الحالة هى ٥ : ١ • وتشمل منحنيات سواء الانتاج المستويات المختلفة للانتاج عندما تستخدم كميات أكبر من عنصرى الانتاج ولكن مع الاحتفاظ بنفس النسبة • ويمثل المخططات كذلك مسار دالة الانتاج

Production function Poth

ولنتقل الآن الى دوال الانتاج التي تحتوي على عاملين كل منها لديهم المرونة حيث يستخدم نسبه ثابتة من خلوط عوامل الانتاج .

وبصور الشكل (٣ - ٩) دالة انتاج الارز انه في ضوء التطورات الحديثة في استخدام الآلات في زراعة وحصد الارز أصبح من الممكن زراعة الارز بواسطة يدبلمسه لكثافة العمل كما يحدث الآن ومنذ عدة سنوات في اليابان .

ويمثل الخطوط الطريقة الآليه للانتاج حيث يشترك رأس المال بثلاثين وحدة بمسح وحدة من العمل . أما الخط T_1 فيمثل الطريقة كثيفة العمل حيث يمنج ٥ وحدات من رأس المال مع ٥ وحدات من العمل لانتاج نفس الكمية من الارز .

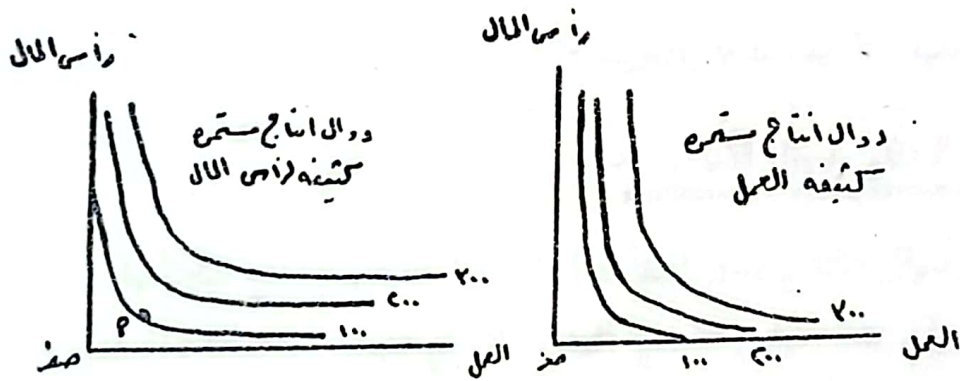


شكل (٩ - ٩)

وبالحظ انه يمكن انتاج الارز بأحدى الطريقتين أي أي خلوط منهم . ولذا لمسك فانه يمكن تمثيل دالة الانتاج الكلود (لانتاج كمية معينة ولكن ٥ طن متري) بمسواء الانتاج التي يربط بين الطريقتين بالخط أ ب . ويمكن تمثيل دالة الانتاج الكليه لأي مزيج من عوامل الانتاج بالمسطح المحصور بين خطي الانتاج T_1 و T_2 .

وبدلاً من الانتصار على طريقته واحدة أو طريقتين فقط يمكن التوسع في التحايل لمثل دوال الانتاج في ثلاث عمليات أو أربع أو أكثر . وهذا ننقل من الدوال ذات النسب المحددة الى دوال انتاج مستمرة يمكن الاستمرار فيها في تفسير نسب مزج عوامل الانتاج بدرجات مختلفة . ويمثل مثل هذه الدوال منحنيات سواء مستمرة كمما تظهر بالشكل (٣ - ١٠) .

ولي مثل هذه الدوال نجد أنه يمكن انتاج كمية معينة ١٠٠ وحدة مثلاً باستخدام كمية كبيرة من رأس المال بالاشتراك مع كمية قليلة من العمل أو باستخدام كمية كبيرة من العمل



شكل (٤ - ١٠)

وتقليل من رأس المال أو بعدد بدائل أخرى كثيرة تحددها بدالة الانتاج المستمرة . وبالحديث في الجزء الأخير من الشكل (٣ - ١٠) انحناء دالة الانتاج بشكل ملحوظ في منحنى الكثافة العالي لرأس المال ويشير ذلك الى وجود درجة عالية من الاحلال بين عوامل الانتاج في هذه المنطقة . ولكن كلما اتجهنا على طول المنحنى تجاه منطقة أكثر كثافة للعمل (على يمين النقطة أ) كلما أصبح المنحنى أقرب الى خط أفقي وسيرا الى درجته منخفضة من الاحلال بين عوامل الانتاج . وبعبارة أخرى فإن هناك العديد من البدائل لنسب عوامل الانتاج عند المنطقة الكثيفة لرأس المال ولكن قبل أن نصل الى المنطقة التي تصبح فيها نسبة العمل الى رأس المال عالية فإن هذه البدائل تتوقف عن الظهور . ولذا فإن مثل هذه المنحنيات تمثل سلج كثيفة لرأس المال . وسوف نقيّم أن هذا يعنى بانضروء أنه مهما كانت الاسعار النسبية لعوامل الانتاج فإن السلمة سوف تنتج نفس

هذه الحالة بطرق كثيفة لرأس المال نسبيا .

ويظهر الجزء الأيمن من الشكل (٣-١٠) الحالة المكسيه ، فالمنحنى مسرن ودرجة الاحلال بين عوامل الانتاج عاليه عند المنطقة التى تكون فيه نسبة رأس المال السى العمل منخفضه . وعديم المرونه ودرجة احلال بين عوامل الانتاج ضعيفه عند الاجزاء التى تكون فيها نسبة رأس المال الى العمل عاليه نسبيا .

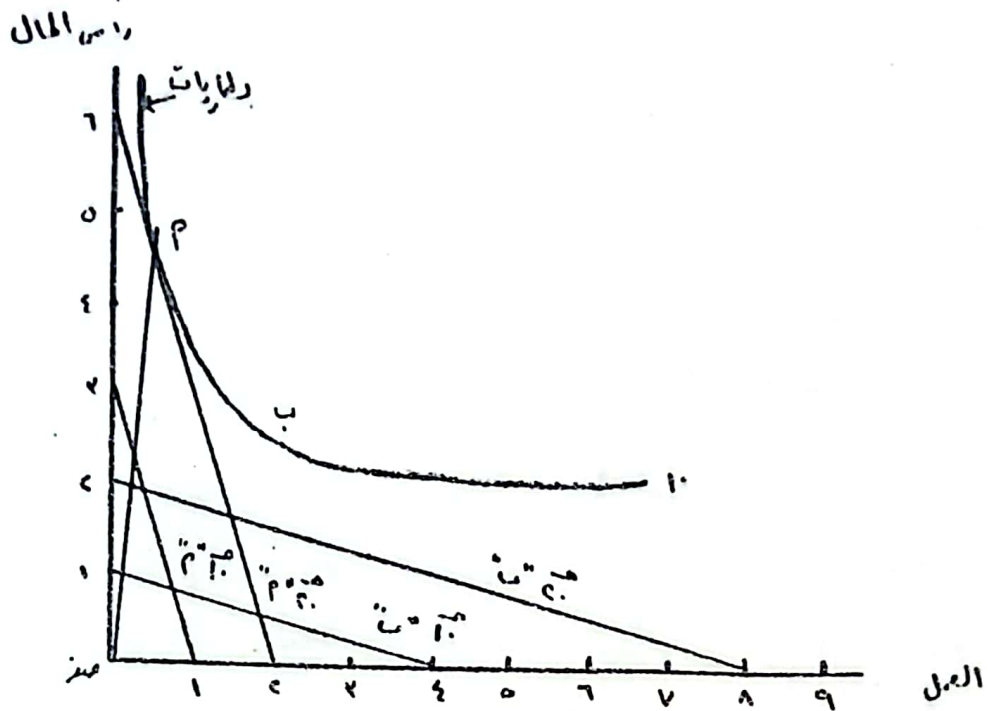
وبالرغم من أن مثل هذه المنحنيات التى تظهر بالشكل (٣ - ١٠) تستخدم كأساس فى المناقشات النظرية الا انه نادرا ما نواجهه مثل هذه الحالات فى الحيات العملية ان الهدائل المتاحة عمليا قليلة العدد الى حد ما ونسب عوامل الانتاج نفسى كل خليط أو عملية انتاجيه محد ود المرونه .

أسعار عوامل الانتاج ودوال الانتاج :

تبين دوال الانتاج مدى استخدام العمليات الفنية لانتاج سلعه ما . وتعكس الهدائل المختلفه لخلط عوامل الانتاج المتاحة للمنتج نتيجة للاكتشافات العلميه وتطبيقاتها على الصناعه . ومن الناحيه الفنية يمكننا اختيار أى من هذه الهدائل ولكن المشكله هنا تنحصر فى تحديد أى من هذه الهدائل ذات استخدام اقتصادى . . ويعتمد ذلك على أسعار عوامل الانتاج .

وبمصور الشكل (٣-١١) منحنيات سواء لدوال انتاج متصله لانتاج حججه بطاريات . ونود الآن تجديد خليط معين لعوامل الانتاج على ضوء أسعار عوامل الانتاج السائده .

ولنفرض الآن أن رأس المال وفير ورخيص فى الدوله " أ " بينما يندر العمل وتكاليفه عاليه . ولذا فانه باتفاق مقدار معين يمكن الحصول على كميه كبيره نسبيا من رأس المال وكميه صغيره نسبيا من العمل .



شكل (٢ - ١١)

ولنفرض مثلاً أنه باتفاق مبلغ عشرة جنيهات يمكن الحصول بوحده واحدة من العمل أو ثلاث وحدات من رأس المال . ويصور الخط الوصل بين ٣ وحدات على الاعداد الرأسية ووحده على الاعداد الأفقية هذه الحقيقة . ويمثل الخط الموازي له من أعلى والذي يوصل النقطة ٦ على الاعداد الرأسية بالنقطة ٥ على الاعداد الأفقية اتفاق مقداره ٢٠ جنيه . يشير ميل هذه الخطوط إلى أنه يمكن استبدال وحدة من العمل بثلاث وحدات من رأس المال باسعار تبلغ ٣٣٣ جنيه لوحدة رأس المال و ١٠ جنيهات لوحدة العمل . ولذا فإن ميل هذه الخطوط يشير إلى اسعار عوامل الانتاج أو نسب التبادل بينما تشير بعد المسافة عن نقطة الاصل، حجم الاتفاق .

وفي ظل الاسعار النسبية ١ : ٣ (أو ٣٣٣ : ١٠) لرأس المال والعمل في الدولة " أ " فإن أقل التكاليف الممكن اتفاقها للحصول على ١٠ وحدات من حبة سارة البطاريات (منحني سواء ١٠ وحدات بالشكل ٣ - ١١) سوف تتحدد بخط النفقات المماس لمنحني سواء . وهذه النفقات (التي يمثلها الخط ٤٠ " أ ") هي

أقل ما يمكن انفاقه للحصول على انتاج ١٠ بطاريات باسعار عوامل الانتاج السائسده .
وحيث أن أقصى انتاج يمكن الحصول عليه هو ١٠ بطاريات فان سعر الوحدة يكسسون
٢ جنيهه .

وبلاحظ أن نقطة التماس بين خط الانفاق (السعر) ^{جنيه} ٢٠ " أ " ومنحنى
السواء يمثل انتاج كثيف لرأس المال ويمكن قياس ذلك بميل الخط الواصل من نقطة الأصل
الى النقطة أعلى منحنى السواء حيث يقرب من ٦٠ وحدات رأس مال . وحدة عمل .

ولنتقل الآن الى حالة دولة أخرى " ب " تسودها مجموعه أخرى من أسعار عوامل
الانتاج . ولنفرض أنه باتفاق ١٠ جنيهات يمكن شراء وحدة رأسمال وأربع وحدات عميل
(مشارا اليها بالخط ^{جنيه} " أ ") . وهنا نجد أن العمل رخيص نسبيا ورأس المال
غالى الثمن .

وبالنظر الى الشكل ٣ - ١١ نجد أن خط انفاق ٢٠ جنيهه لم يقترب مسمن
منحنى السواء لانتاج ١٠ وحدات من البطاريات . حتى خط انفاق مبلغ ٣٠ جنيهه سوف
تقاصر عنه تماس منحنى السواء . ويعنى ذلك أن تكاليف انتاج الوحدة بالدولسه " ب " ^{جنيه}
فوق ٣ جنيهات .

والمرجح أن تقع نقطة تماس خط سعر الدولة " ب " عند ب تقريبا . وعند هسسنه
النقطة نجد أن $\frac{2}{3}$ رأسمال و $\frac{2}{3}$ عمل (تقريبا) تشترك مع بعضها في الانتاج . وهذا
قريب جدا من النسبه ١ : ١ رأسمال الى عمل . هذه النقطة أقل كثافة لرأس المال مسمن
النقطة أ . ويتضح من هذا الرسم الحقيقه التى نعلمها من أن الدولة التى يتوافر لها
رأسمال رخيص نسبيا تاتج السلع كثيفه رأس المال اقتصاديا .

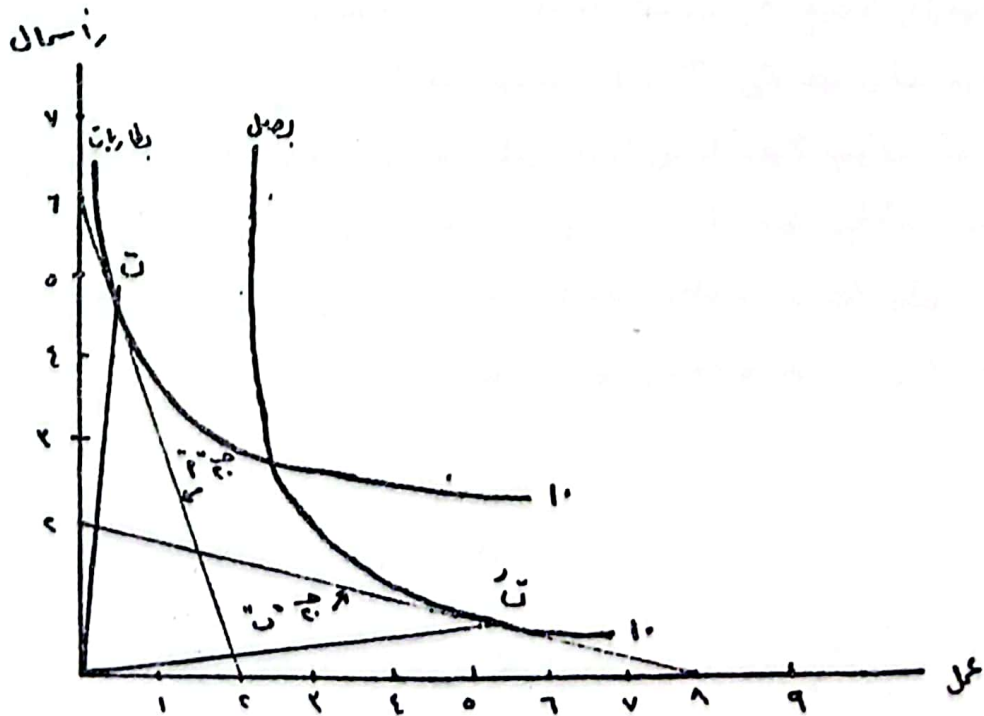
ولنوسع الآن دائرة النقاش بأدخال سابع أخرى لها دالة انتاج مختلفه تماما
عن دالة انتاج البطاريات . ولنفرض أن هذه السلعه كثيفه لرأس المال ولتكن البصل
مثلا .

ويعنى ذلك أنه بينما يمكن احلال رأس المال محل العمل لمدى كبير على طوليه

دالة الانتاج الا أنه توجد قيود لحماية الاحوال لهجانبا أن السلع ضعيفة الكثافة
لرأس المال فان رأس المال لا يمكن أن يدخل محل العمل . وبالرغم من أنه يمكن دراسة
الهصل باستخدام كميات كبيرة من العمل مشتركة مع بعض الآلات اليدوية الهسولة أو بطرق
تستخدم كميات أقل من العمل مع زيادة في استخدام الآلات الحديثة . الا أن نسبة
استخدام رأس المال الى العمل لازالت منخفضة في انتاج ساحة مثل الهصل بالمقارنة
بغيرها من السلع كثيفة رأس المال . وسوف نفترض أنه ام يكتشف حتى الآن من الاساليب
التيه مايسمح باستخدام نسبة كبير من رأس المال في انتاج الهصل .

ويصور الشكل (١٢-٣) منحنيات سواء انتاج الهطاريات ومنحنيات السواء
لانتاج الهصل وحفظ الاسمارلند ولتين " أ " و " ب " المناظرة لانفاق مبالغ ٢٠ جنيه .
وكما حدث سابقا فان الدوائ " أ " تنتج الهطاريات بتكلفة ٢ جنيه للوحده .

واما كان العمل، وخصوصا نسبيا ورأس المال غالي في الدوائ " ب " فان حسمسظ
سعرها عما، مسطح نسبويا ومن خط بانفاق ٢٠ جنيهه منحنى سواء .



شكل (١٢-٣)

انتاج البصل عند النقطة ث . وهذا يمكن الدولة "ب" أن تنتج البصل بتكلفة
 ٢ جنيه للوحده . وبالنسبة للدولة "أ" تكون التكلفة أعلى من ٣ جنيه للوحده
 حيث أن اتفاق ٣ جنيه موزعاً بين العمل ورأس المال وبأسعار السائدة في الدولة
 "أ" وبمستخدم أسلوب انتاج أكثر كثافة لرأس المال عن المستخدم في الدولة "ب"
 لا يعطى انتاج ١٠ وحدات من البصل .

وبناء على ذلك نجد أنه بالنسبة لهاتين السلعتين سوف تقوم الدولة "أ" (والتي
 يتوافر لها رأس المال ويندرج العمل) بانتاج البطاريات بتكلفة أرخص نسبياً عن طريق
 استخدام طرق كثيفة لرأس المال . بينما تقوم الدولة (ب) (وفيه العمل) بتوجيه
 مواردها لانتاج البصل باستخدام طرق كثيفة للعمل .

وبخلاصة القول ان دوال الانتاج تحدد اكنايه الانتاجية التوزيعات المختلفة
 لعوامل الانتاج . وتظهر هذه الدوال في شكل منحنيات سواء . وتشكل كل نقطة على
 هذه المنحنيات نفس كمية الانتاج . وإذا كان كل نقطة منبهاً تمثل نفس درجة الكفاية
 من انماحيه الهندسية . وكن تحديد أي من هذه النقط أكثر كفاية من الناحية
 الاقتصادية إنما يعتمد على الاسعار النسبية لعوامل الانتاج . فالسلع التي تستخدم
 في انتاجها اساليب كثيفة لرأس المال يمكن انتاجها بأقل تكلفة للوحده (أي بأكثر
 كفاية اقتصادية) في الدول التي تتميز بوجود وفرة نسبية من رأس المال . أما السلع
 كثيفة العمل يمكن انتاجها بكفاءة اقتصادية أعلى في الدول التي تتمتع بوفرة نسبية
 العمل وبالتالي تكون تكلفه العمل فيها رخيصة .

٤ — الجوانب الديناميكية للتجارة الخارجية

لقد احتوت مناقشتنا لنظرية التجارة الخارجية نفسها في نطاق فروع إستاتيكية • وإمكانيات هذا الطابع من الفروغ على توافر عوامل الانتاج للدول المختلفة • فلقد بينا أنه عند وجود تفاوت في احتياجات الدول من عوامل الانتاج • تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تستخدم عامل الانتاج الوفير لديها بكثافة •

عند التخصص ينشأ في ظل فرض آخر يؤكد سهولة انتقال العمل ورأس المال والتنظيم داخل الدولة الواحدة بمرونة أكبر بكثير عن انتقالها بين الدول • وإلا فإن الحدود الدولية لا تتناسب مع توزيع توطن الأنشطة المنتجة بين المناطق المختلفة من العالم • ونتوقع في هذه الحالة تجمع العوامل التي يمكنها الحركة حول أكثر الأراضى الزراعية خصوبة وأغنى المناجم في الاحتياجات مكونة بذلك مراكز صناعة زراعة تتمتع بالاكتماء الذاتي • ولكن أساس قيام التجارة والتخصص يحوم حول افتراض عدم تعادل توزيع الموارد بين الدول •

والآن عند المحاولة في ادخال بعض الجوانب الديناميكية للتحليل لابد وأن نأخذ فسي الاعتبار امكانية تغير الاحتياطات من عوامل الانتاج دون بقائها ثابتة على حالة على طول الزمن • مثل هذه الاحتياطات دائمة التغير اما نتيجة لعوامل داخلية خاصة باقتصاد معين أو نتيجة للانتقال الدولي لمعامل الانتاج •

الآثار الداخلية لتغير احتياطات عوامل الانتاج :

لا يوجد لأي عامل من عوامل الانتاج في أي دولة عرض ثابت لا يتغير • فالقوة العاملة لأي دولة تزيد عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان • ولقد ساهمت الزيادة الهائلة في مصدلات الزيادة الطبيعية للسكان في الدول النامية الى زيادة حجم القوة العاملة فيها •

كذلك فإن عرض رأس المال يزيد عن طريق الادخار وتكوين رأس المال • وقد يكون معدل الزيادة متصفاً بالثبات • ويتوقع ذلك على العادات الادخارية للأفراد مع زيادة بلية في الدخل

النومى أو قد يزيد طفرة نتيجة لتخيرات هيكلية تجعل الادخار أكثر أمان وجاذبية ، أو نتيجة زيادة كبيرة فى الانتاجية والدخل القومى • كذلك فان إعادة توزيع الدخل لصالح المجموعات ذوى الميول الحدية للادخار المرتفعة يؤدى الى نفس النتيجة •

كذلك تزيد الموارد الطبيعية عن طريق الاكتشافات والبحث والتنقيب أو تنسحب عن طريق استخدامها عن آخرها • ومن الامثلة على ذلك اكتشاف البترول فى فنزويلا فى أوائل هذا القرن واختفاء احتياطيات الحديد الخام فى الولايات المتحدة • فلقد أدى الأول الى خلق أساس لكبرى صناعة تصدير فى فنزويلا ، والثانى قد حول الولايات المتحدة من حالة الاكتفاء الذاتى فى الحديد الخام الى دولة يزيد اعتمادها على الواردات •

والمسألة من وجهة نظر التجارة والتخصص الدولى ليست مسألة امكانية تغير عوامل الانتاج أو عدم تغيرها فهذه حقيقة غير مشكوك فيها • لان تغير هذه العوامل بطريقة تبقى على اختلافات النسبية لعرض عوامل الانتاج بين الدول كما كانت عليه من قبل ليست لها أى أهمية • وانما المهم هنا هو امكانية حدوث تغير فى التوافر النسبى لعوامل الانتاج •

مثل هذا التغير فى التوافر النسبى لعوامل الانتاج ظاهر فى عدة دول ، وسوف نعطى أمثلة لها فى الفصل التالى • ويمكن الإشارة الى أن الولايات المتحدة تحولت خلال القرن التاسع عشر من دولة تتمتع بوفرة فى الارض ويندر فيها العمل ورأس المال نسبيا الى دولة يتوافر فيها رأس المال بكثرة (وبالاحظ أن هذا التغير لم يرجع الى عوامل داخلية بحثة ان جزء كبير من عرض العمل ورأس المال قد أتى من الخارج) •

ولابد وأن تكون آثارها مثل هذه التخيرات فى التوافر النسبى لعوامل الانتاج لدولة ما واضحة • ان تغير المبادئ التى يقوم على أساسها التخصص وسلوك التجارة • وتتحول تدريجيا من انتاج وتصدير السلع الأولية الى انتاج وتصدير السلع الصناعية • وقد تستمر هذه الدولة فى الاستمرار فى الاحتفاظ بميزتها النسبية فى بعض صادراتها القديمة الا أهميتها تتناقص أو حتى تنالشى •

نرى من ذلك هندسيا على تغير شكل منحنى امكانيات الانتاج • فلو كانت المواد الأولية والمواد الصناعية تتمثل على الاحداثيين نجد المنحنى يتحيز في أول الامر تجاه المواد الأولية لكبر حجمها بالنسبة للمواد الصناعية • وكلما تغيرت نسب عوامل الانتاج كلما تغير شكل المنحنى • وبعد تتابع التغير يصبح المنحنى متحيزا تجاه المواد الصناعية حيث يصير انتاجها اكبر نمبيا من انتاج المواد الأولية •

مثل هذا الذي قمنا بشرحه انما يمثل جانب من جوانب النمو الاقتصادي وعواحد الأعداء (التي تشمل بصفة خاصة تكوين رأس المال وزيادة التصنيع) التي تتطلع الدول النامية الى تحقيقه وتحقيقه بالتتابع • تحقيق زيادة دخولها •

انتقال عوامل الانتاج ومدى توافرها :

فرض عدم الانتقال الدولي • •

لاحظنا من الحديث السابق أن أحد الفروض الأساسية لنظرية التجارة الخارجية هو سهولة انتقال عوامل الانتاج داخل البلد الواحد عن الانتقال بين الدول • والآن آن الأوان للقيام باختبار صحة وأهمية هذه الفروض •

ولقد عاجم جون وليامز هذا الفرض منذ أكثر من أربعين سنة • وادعى أن الانتقال الدولي لعوامل الانتاج أكبر بكثير مما اقترح وهو عادة يكون أكبر بكثير بين الدول عنه داخل البلد الواحد • وإذا أخذنا ذلك في الاعتبار نجد أن الانتقال الدولي لعوامل الانتاج يساعد على تسريع النمو الاقتصادي والتجارة الدولية • ولقد اقترح وليامز بصفة خاصة أن التخليص الاقتصادي للدول النامية يشيق الخناق أمام انتقال العمل ورأس المال داخليا بينما تنتقل عوامل الانتاج وخاصة رأس المال بحرية من الدول المتقدمة الى الدول النامية أكثر منها داخل هذه الدول الأخيرة •

وتتضح أهمية نقد جون وليامز بالنسبة لنظرية التجارة الخارجية اذا نظرنا الى حالة الدول المصدرة للمواد الأولية • • فمثل هذه الصناعات لم تقم لتوافر عوامل الانتاج بشكل مناسب لهذه الدول • إذ أن هذه الدول كانت تنتج للاكتفاء الذاتي قبل تصدير هذه المواد الأولية واتصالها

كان ضعيفا بالمعالم الخارجى حتى أمكن لها الحصول على رأس المال الاجنبى والخبرات الفنية من الدول الفنية . . . وعموماً بان كل ما تتمتع به مثل هذه الدول المصدرة للمواد الأولية لا يزيد على مجرد وجود الموارد الطبيعية من مناجم غنية بالاحتياليات أو أرض خصبة .

ومثال ذلك استغلال السماد المتراكم من زرى الياور على جزر تشنتشا المتاخمة لسواحل بيرو . ففي فترة الاربعينيات لسنة ١٨٤٠ جذبت ارباح هذا النوع من السماد رأس المال والمنتجين من انجلترا . كذلك من الامثلة الاخرى صناعة الموز فى وسط أمريكا وزراعة الشاي السيلاني ، وصناعة المطاط فى الملايو والعديد من المنتجات الأولية فى جنوب أفريقيا والساحل الاوسط لافريقيا وجزر البحر الجنوبي وغيرها من الصناعات التى تنشأ على الموارد الطبيعية المحلية وتعمل وتدار بمنشآت ورؤوس أموال أجنبية وتعتمد حقيقة على استيراد العمل . ويضرب الى هذه القائمة من الصناعات التى تعتمد بصفة أساسية على استيراد رؤوس الأموال والعمل والخبرات الفنية من الخارج صناعة استخراج البترول فى الشرق الاوسط وسوخطرة وفنزويلا . ومناجم النحاس والنفقات فى شيلي . . . وغيرها من العديد التى توجد له أشئلة فى عالمنا من صناعات لا تعتمد على ما يتاح لها محلياً من الموارد اللازمة لهذه الصناعات ولكن على مصادراً أجنبية لرأس المال والادارة والعمل الى حد ما .

ونظرية التجارة الخارجية مرتكزة على هذه القاعدة انما تعكس استثناء من النظرية التقليدية القديمة التى تؤكد أن الدولة تتخصص طبقاً للتوافر النسبى لعرض عوامل الانتاج قبل قيام التجارة . ولكننا هنا بصدد مجموعة من الصناعات المهمة التى لم تنشأ من اعتمادها على ما كان يتوافر محلياً وليس من عوامل الانتاج الصادرة بل تعتمد فى قيامها على الهجرة من الخارج . ففي حالة وجود مصادر غنية بالمناجم الثمينة أو الأراضي الغنية بالخصبة يكون الامل فى الحصول على عائد كبير لها فى المستقبل عو الحافز للمنظمين وأصحاب الأعمال على تجميع وتدير العوامل الأخرى المطلوبة وتنظيمها فى حشاة تستغل هذه الموارد . وعلى مثل هذا الأساس نشأ العديد من صناعات تصدير المواد الأولية .

حقيقة أن نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج قد أرجعت تخصص الدولة وثيامها بالتجارة الى ما يتوافر لها من عوامل انتاج قبل قيام التجارة ، وخاصة تلك العوامل التي تناسب انتاج منتج معينة بالذات . ولكننا لاحظنا أن هذه النوع من التحليل اساتيكى بطبيعته ، فالتد مبني أن بينا أن ما يتوافر لاي دولة من عوامل انتاج قد يتغير بصفة أصلية نتيجة لعوامل محلية ويتغير طبعا لذلك نموذج انتاجها ومن ثم تفسير تجارتها .

ولقد أعطينا أمثلة تبين أن ما يتوافر للدولة من عوامل انتاج قد يتغير كذلك نتيجة لعوامل خارجية . فإذا توافر للدولة موارد طبيعية غنية فإن ما يتوقع من عائد مرتفع لهذه الموارد يجلب لها العناصر المكملة من الخارج . وهذه النظرية الديناميكية لما يتوافر من عوامل الانتاج يمكن أن توفق بين النظرية والواقع .

على أننا نواجه صعوبات منطقية عند حل المشكلة بصفة الكيفية باعتبارنا على الانتقال الدولى للعوامل المنتجة لتفسير بعض أنواع التخصص الدولى . ولكن انتقال عوامل الانتاج بين الدول بهذه الدرجة تحكمه فروض صعوبة انتقال عوامل الانتاج بين الدول . وهنا نواجه مباشرة التعارض بين الفروض وبين ما وضعناه لانتقال عوامل الانتاج بين الدول للاسباب التي سبق ذكرها .

إعادة النظر في إمكانية الانتقال الدولى لعوامل الانتاج . . .

يبدو من الأصل أننا محاولة اخفاء النقد المرجع الى النظرية وتعديل فروضها . فالانتقال الدولى لعوامل الانتاج أكبر بكثير مما صورته النظرية . ولكن مثل هذا الانتقال يتطلب بصفة عامة أن يكون عائد هذه العوامل مرتفع جدا حيث ينتقل عما يمكن الحصول عليه من توظيفه عند العوامل في موطنها الأصلي . وهذا نجد (مثل ما يحدث في صناعة استخراج البترول) رأس المال والتنظيم والعمل الفني المعاصر يتجاوب مع هذا الارتفاع في العائد . ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة حالات في تدفق رأس المال وإدارة من الدول المتقدمة الى الدول النامية وخاصة ما حدث في القرن التاسع عشر من انتقال رأس المال والتنظيم من بريطانيا الى هولندا وفرنسا وبلجيكا .

وأخذ هذه الحالات في الاعتبار يصحح الفرض الخاص بانتقال عوامل الانتاج وهذا يمكن إعادة صياغة بالطريقة الآتية : على ضوء وجود عوائق لانتقال عوامل الانتاج فانها تظل باقية للمحل داخل موطنها عندما تتساوى عوائد هذه العوامل بين الدول • ولكن اذا وجدت اختلافات في عوائد عوامل الانتاج فان رأس المال أو التنظيم أو العمل تهاجر (الى الخارج) حيث يوجد عائد أعلى •

ويمكن التوسع في استخدام نظرية التجارة لتشمل التخصص في الخدمات كما حدث في تطبيق هذه النظرية على انتاج السلع • ولما كانت التجارة الخارجية تشمل السلع والخدمات أصبح من الاعية أخذ التخصص في أداء الخدمات بين الدول بعين الاعتبار •

فهناك العديد من الأمثلة على تخصص بعض الدول في تأدية الخدمات الهامة في عملية التجارة مثل الشحن والتسويق والاعلان والتأمين والادارة وخدمات البنوك • • وفيما يختص بالخدمة كانت لندن تمثل مركزا هاما يجمع بين الخبرة والمعلومات والشهرة في أعمال البنوك بالانحاف الى ما كانت تجذبه من مبالغ كبيرة من المدخرات بما سمح لبعض المؤسسات فيها للقيام بشهام بنوك الاستثمار على المستوى الدولي •

ولقد اعتمدت هذه المؤسسات على شهرتها في جذب رؤوس الأموال واستخدمت مهارتها وخبرتها في التخليص على المصنوعات التي تعترض طريقها في التحرك في المجال الدولي • وحيث يرتفع العائد من الاستثمار الدولي شقت هذه المؤسسات طريقها في تدبير عملية تدفق رأس المال وقامت باكتشاف الفرض المريحة لانتقال رأس المال •

وبازدياد أهمية الولايات المتحدة في الشؤون الدولية اكتسبت نيويورك نفس الخبرة وأصبحت منافسا للندن في النطاق العالمي • ومنذ انتهاء الحرب العالمية الاولى أخذت نيويورك ولندن يوسعان مراكز مالية وتسويقية في جذب المراكز الرئيسية للشركات الكبرى بدرجة مكنتهم من تجميع الكفاءات الادارية •

نجددنا الإشارة هنا الى أنه لا يوجد في الواقع ذلك الاختلاف التقليدي بين سلوك انتاج السلع وتادية الخدمات . بالتخصيص الدولي أو الاقليمي في انتاج السلع لانشطة معينة لا يستلزم الصورة القيام بانتاج سلعة بأكملها . فقد تخصص بعض المناطق في استخراج المواد الأولية وربما غير بآداء بعض العمليات الأخرى مثل تحويل النحاس الخام الى نحاس مشكل . وتخصص بعض المناطق الأخرى في الانتاج الوسيط بتحويل المواد الخام الى سلع نصف مصنعة يقومون بتصديرها . مثال ذلك خيوط وغزل القطن والصوف والنايلون . وتظل بعض المناطق الأخرى تستورد هذه السلع النصبة مصنعة وتحولها الى سلع للاستخدام النهائي . فمثلا يقومون بانتاج النسيج من الغزل المستورد وكذلك يقومون بانتاج القمصان والملابس والبذل من النسيج المستورد . وبذلك تقوم كل منطقة بآداء عملية أو بعض العمليات من مجموعة من الأنشطة المتعددة اللازمة لانتاج السلع النهائية . وربما تقوم بآداء جميع الأنشطة اذا مكنتها ظروفها من ذلك من حيث توفر عوامل الانتاج وقدرة أسعارها على المنافسة في السوق العالمي .

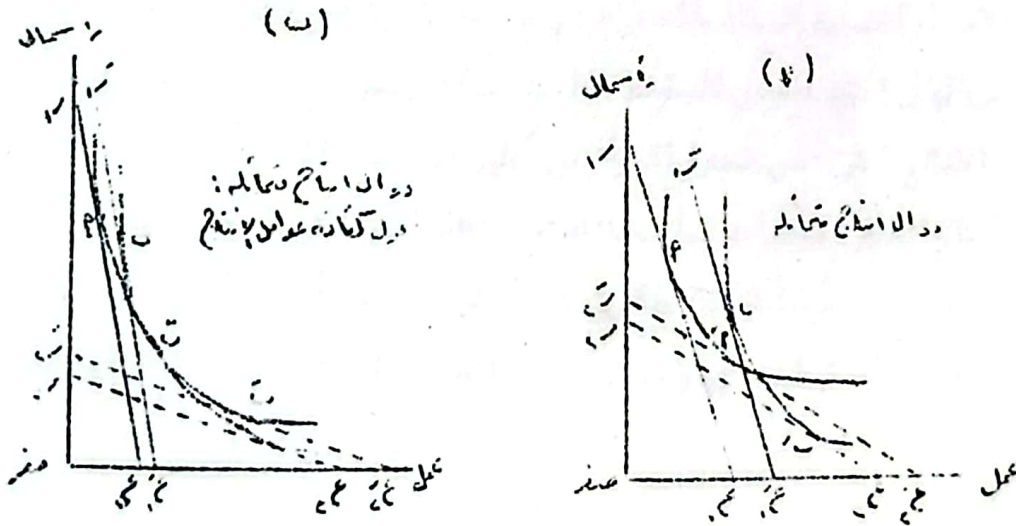
ولا تختلف الأنشطة التي تقدم الخدمات في أي شيء جوهري عن تلك التي تمر بمراحل انتاج السلع مثال استخراج المواد الأولية ، والتكرير ، والتشطيب) . تتفاخر عوامل الانتاج يتم بنصب تحدد لها دالة الانتاج الفنية . وفي حالة انتاج الخدمات (مثل التأمين والتسويق أو البنوك) نجد أن نسبة اشتراك ذلك النوع من العمل المتخصصة عالية جدا ونسبة رأس المال أو الموارد الطبيعية منخفضة — وبدلا من تحويل منظور للمواد الأولية نجد أن المنفعة المضافة أو الخدمة المؤداة غير منظورة . ولكن كلا النوعين من النشاط الاقتصادي يتكون من تادية خدمة نافعة وذات قيمة .

وتظهر الفارقة الحقيقية بين الخدمات المشغلة بانتاج وسلعة الخدمات غير المنظورة عند ما تشمل الأخيرة تصدير عامل من عوامل الانتاج (مثلما نشاهد في خدمات البنوك عندما تتضمن تصدير رأس المال أو عندما تستلزم تادية خدمات ادارية معجزة الاشخاص ذوي الخبرة في هذا المجال) . هؤلاء الذين يقومون بتادية الخدمة وتصدير عامل الانتاج أصبحوا خبراء (متخصصين) في تادية الوظائف الفنية المرتبطة بعملهم . مثل التغلب على أو التعايش مع الصعاب التي تترغ حركة الانتقال الدولي لعوامل الانتاج . مثل هذه الخدمات تشغل مكان في النظرية العامة للتجارة الخارجية .

تحول كثافة عوامل الانتاج

نستعرض الآن أحد التحديات الأخرى لبدء نسب عوامل الانتاج في تفسير نظرية التجارة الخارجية والتي لها جوانب ديناميكية .

فلقد البقى عدد من الكتاب حديثا في انتقاد النظرية على أساس أنها تفترض وجود دالة انتاج من نوع خاص . فقيام التخصص على أساس احتياطات عوامل الانتاج يحمل في معناه أن دالة الانتاج تكون متحيزة لاستخدام أحد عوامل الانتاج (العمل ورأس المال مثلا) بكثافة .
ويعنى ذلك هندسيا أن منحنيات السواء للانتاج لا بد وأن تكون متماثلة الشكل بالنسبة لاحداثى رأس المال والعمل كما هو واضح بالشكل (٤-١) " أ "



فلاى مجموعة من أسعار عوامل الانتاج في دولة ما سوف تكون هناك سلعة كثيفة لرأس المال والأخرى كثيفة للعمل . ولهذا يمثل الاسعار النسبة لعوامل الانتاج في الشكل (٤-١) " أ " خطوط الاسعار المتوازية $\frac{w}{r}$ و $\frac{r}{w}$. وتظهر نقطة الانتاج للسلعة (عند أكثر كثافة

لرأس المال عن نقطة الانتاج السلعة ٢ عند ب ° ويصح ذلك لاي مجموعة أخرى من أسعار عوامل الانتاج كذلك المعثلة بالخطوط ٢٤ ٢٢ و ٢٤ ٢٢ ° ومرة أخرى نجد أن نقطة انتاج السلعة ١ عند أ أكثر كثافة لرأس المال عن نقطة انتاج السلعة ٢ عند ب °

غير أن مثل هذه الدوال المتحيزة من النوع المتماثل ليست بالذوال الوحيدة المتعارف عليها ° اذ يمكن أن تأخذ الوضع المتماثل للاحد اثنين كما عوفى الشكل (١-٤) "ب" مثل منحنيات السواء هذه لانتاج سلعتين يمكن أن تأخذ الوضع الموضع بالشكل (١-٤) "ب" حيث تتاسم بعضها في نقطة واحدة عند ب °

ولكن ما معنى هذا وما هو مضمونه ؟ يتضمن ذلك الى أنه اذا اختارت الدولة "أ" انتاج السلعتين بالأسعار النسبية المعثلة بالخطوط ٢٤ ٢٢ و ٢٤ ٢٢ ع/أ فان السلعة ١ يكون انتاجها أكثر كثافة لرأس المال (عند أ) عن السلعة ٢ (عند ب) ° ويصح هذا لاي مجموعة من خطوط أسعار عوامل الانتاج التي تمثل منحنيات السواء من أعلى وعلى يسار النقطة ب/أ ° أما عند النقطة ب/ب بود وال انتاج تغطي منحنيات سواء متماثلة تحدث التنازعة التي تعبر بها يسمى "تحسول كثافة عوامل الانتاج" ° ولهذا نجد العكس يحدث بالنسبة لدولة أخرى "ب" فأسعار عوامل الانتاج التي تمثلها الخطوط ٢٤ ٢٢ و ٢٤ ٢٢ ع/ب تنتج السلعة ٢ وليست السلعة ١ بأسلوب أكثر كثافة لرأس المال °

وبصرف النظر عن الأسعار النسبية لعوامل الانتاج لا يوجد الان اي سلعة يمكن اعتبارها الوحيدة أو المستحرة في الانتاج بأسلوب كثيف لرأس المال فالأى مجموعة من أسعار عوامل الانتاج نوصل الى نقطة انتاج أعلى النقطة تكون كثيفة لرأس المال والسلعة ٢ كثيفة للعمل ° ولكن لمجموعة أسعار عوامل الانتاج التي تؤدي الى نقطة انتاج أسهل يتقلب الوضع بالنسبة لكثافة عوامل الانتاج ° وسوى تصدر الدولة التي يتوافر فيها رأس المال (الدولة "أ") السلعة ١ كثيفة لرأس المال بأسعار عوامل الانتاج السائدة في الدولة "أ" ° ولكن يمكن للدولة

التي يتوافر لها العمل (الدولة " ب ") أن تصدر السلعة ٢ كثيفة رأس المال أيضا بأسعار
يرامل الانتاج السائدة في الدول " ب " . ويمكن أن يكون العكس صحيحا .

وفي كلتا الحالتين نجد أنه بينما تصدر إحدى الدول السلعة التي تستخدم بكثرة عاملا
الانتاج الوفير لديها ، تصدر الدولة الأخرى السلعة التي تستخدم بكثرة عاملا الانتاج النادر
لديها . ولذا يتبين لنا أنه عندما نواجه حالة تحول لكثافة عاملا الانتاج في انتاج أي سلعتين
لا يصح الاعتماد على احتياطات عوامل الانتاج المتوفرة لدى الدولة لتحديد تخصص هذه الدولة
في انتاج سلعة دون أخرى . حتى لو سلمنا بأن مثل هذه الحالات التي ينقلب فيها أسلوب
استخدام عاملا الانتاج غير شائعة فإن التوقعات المبنية على استخدام نظرية توافر نسب عوامل
الانتاج لا بد من تعديلها جذريا .

وتجب الإشارة هنا الى بعض النتائج الأخرى لدوال الانتاج التي تظهر فيها حالة تحول
كثافة عوامل الانتاج . فعندما تأخذ هذه الدول شكل منحنيات سواء متماثلة للاحدائمين (قطع
مكافئ) فان اختلافات احتياطات عوامل الانتاج لا تعتمد بأي أساس للتخصص . اذا يمكن أن
نجد كل دولة من عدة دول ، تتفاوت فيها احتياطات عوامل الانتاج بكثرة ، تنتج سلعة معينة
بنفس التكاليف .

لنتوحيح ذلك ، نفرض أن الخط ١٥٤ بالشكل (١-٤) " ب " يمثل الاسعار النسبية
لرأس المال والعمل وكذلك جملة انفاق معينة على عوامل انتاج دولة يتوفر فيها رأس المال بكثرة
وذن ثم ينخفض سعره ، ويندر فيها العمل ويرتفع سعره .

مثل هذه الدولة (" أ ") سوف تستخدم في انتاجها للسلعة ١ أسلوب كثيف لرأس المال
كما يظهر عند النقطة أ . ولنفرض أن الخط ٢٢٣ يمثل الاسعار النسبية لعوامل الانتاج في الدولة
" ب " ذات رأس المال مرتفع الثمن والعمل الرخيص كذلك يمثل هذا الخط نفس حجم الانفاق التي
يصورها الخط ١٥٤ . ولذا فان الدولة " ب " تستطيع انتاج السلعة ١ بنفس تكاليف انتاجها في
الدولة " أ " باستخدام عملية انتاج كثيفة للعمل والتي تشير اليها النقطة أ . كذلك فان الدول

الدول الأخرى التي تملك احتياطات من عوامل الإنتاج بكمية ما بين المقدار الموجود في الدولة "أ" والمقدار الموجود بالدولة "ب" تستطيع إنتاج هذه السلعة (السلعة ١) بنفس التكاليف وذلك باستخدام أساليب إنتاج درجة كثافتها في وسط ما بين درجة الكثافة التي تستخدم بها الدولة "أ" عوامل الإنتاج وما بين درجة الكثافة التي تستخدم بها الدولة عوامل الإنتاج أي وسط ما بين النقطة أ و ب /

ومن الممكن جداً ، بل ومن المحتمل أن نجد أمثلة لدولة الإنتاج التي تعطي منحنيات سواء بهذا الشكل موجودة جنبها إلى جنب مع الدول الأخرى المتحيزة لرأس المال أو المتحيزة للعمل . وهذا يعطى تفسير لقابلية الدول المختلفة في إنتاج سلعة معينة بعدة عمليات مختلفة وتتنافس في بيع هذه السلعة في الأسواق العالمية . والأرز مثال واضح لذلك ، وكذلك توجد أمثلة للعديد من السلع الأخرى . فهناك المنافسة من الدراجات المصنوعة في أوروبا بطرق كثيفة لرأس المال والدراجات المصنوعة في الهند باستخدام كمية كبيرة من العمل وقليل جداً من رأس المال . والمنافسة بين ماكينات الخياطة المصنوعة في الهند و تلك التي تصنع (باستخدام الكثير من رأس المال والقليل من العمل) في أوروبا والولايات المتحدة . والمنافسة بين لعب الأطفال المصنوعة بأمريكا والمصنوعة باليابان .

ولكن هل يعنى ذلك أن احتياطات عوامل الإنتاج لها أى علاقة بالتجارة الخارجية ؟ أعنى بذلك أن نظرية نسب عوامل الإنتاج ليس لها الآن بل ولم تكن تفسيراً محسوساً للتخصص الدولي . والمعتقد أنه يمكننا إلقاء بعض الضوء على هذا السؤال إذا أخذنا في الاعتبار التغيرات التي طرأت على دول الإنتاج في القرنين الماضيين .

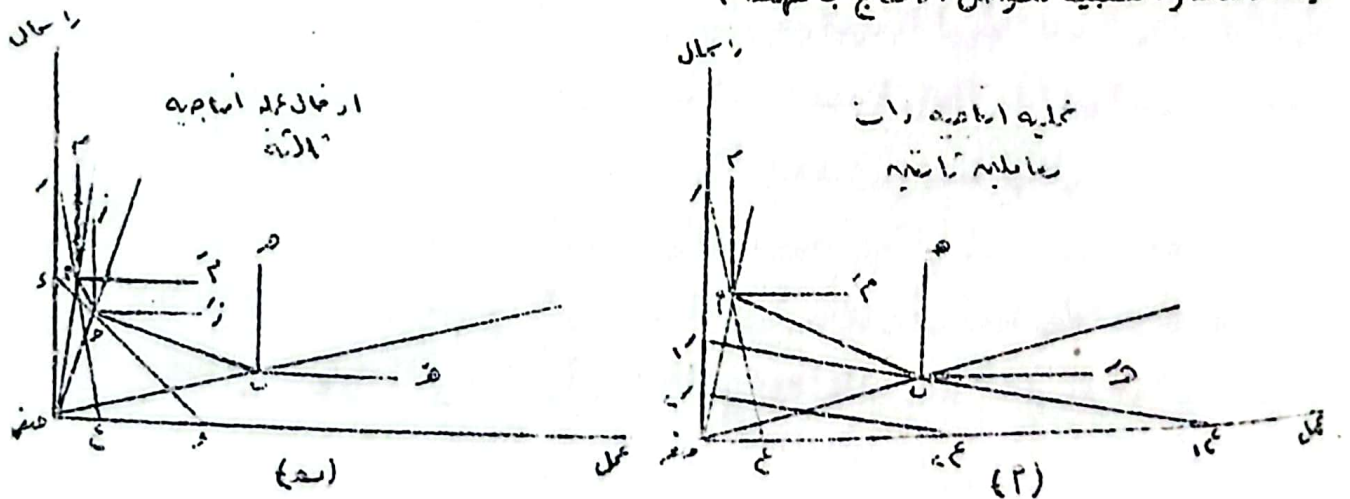
نظرة تاريخية لدول الإنتاج :

إذا تابعنا تطور إنتاج ما يسمى بالسلع المصنعة لوجدنا أن هذا النوع كان ينتج في كل مكان من العالم حتى نهاية القرن الثامن عشر بطرق يدوية أو بطرق كثيفة للعمل . ثم جاءت الثورة الصناعية لتغير (من الناحية الفنية) دول الإنتاج في الصناعة والنقل بصفة خاصة .

واستحدثت طرق انتاج كثيفة لرأس المال لما كان ينتج يدويا أدت الى التصنيع بتكلفة أقل بكثير عما كانت عليه من قبل • وفي بادى الامر قضت الصناعات الجديدة على كثير من الحرف اليدوية للانتاج فى أوروبا الغربية •

وفى خلال القرن التاسع عشر عندما غزت المنسوجات البريطانية (كثبان من عدة أمثلة) أسواق الشرق قضت بالتدريج على انتاج المنسوجات القطنية يدويا بالنول • وشاهد أصحاب الحرف من صناعات الاقفال وصانع الشمع وغيرهم مهنتهم وهى تختفى مع تدفق السلع المصنوعة رخيصة فى مصانع الخرب وظهور البدائل مثل الآلات الكاتبة والمصباح وغيرها • وساد كل الصناعات دخول الآلات فى عملية الانتاج فى جميع أنحاء العالم •

وبعبارة أخرى فإن دوران الانتاج كثيفة العمل أصبحت بخلاف كثيفة لرأس المال • وكما ينصح من الشكل (٤ - ٢) أ يمثل منحنى سواء الانتاج هـ (قطع مكافئ) ذى النسب الثابتة كمية معينة من انتاج سلعة ما ولكن المنسوجات القطنية المنتجة بأساليب يدوية • ويمكن انتاج هذه المنسوجات بأسعار عوامل الانتاج السائدة فى الهند مثلاً باجمالى النفقات المثلثة بالخط ر ج (ويعكس ميله الاسعار النسبية لعوامل الانتاج بالهند) •



وطالما لا توجد طرق أخرى معروفة لدينا لإنتاج هذه السلعة فإن منحنيات السواء المتحيزة للعمل تصور دالة الإنتاج المتاحة .

وبقيام الثورة الصناعية ظهرت إلى حيز الواقع طرق كثيفة لرأس المال كالتى يمثلها منحنى السواء م م / (بنفس كمية إنتاج ه ه /) . ويمكن إنتاج هذه الكمية من السلعة طبقا للاسعار النسبية لعوامل الإنتاج السائدة فى انجلترا ويا جمالى نفقات ر ع . فإذا افترضنا أن هـ هذه النفقات تساوى نصف النفقات التى يمثلها الخط ر ر ع ١ (أى أنها تساوى ر ع ٢ التى تصور نصف مشتريات عمل ورأس مال نفقات ر ع) فإن تكاليف إنتاج وحدة المنسوجات بالطريقة م م / سيمسادل نصف تكاليف الوحدة بالتباع طريقة الإنتاج ه ه / . وسوف يؤدى ذلك عاجلا أو آجلا إلى توقع الإنتاج اليدوى للمنسوجات . وبصور الخط المتعرج م أ ب ه / ، فى هذه الحالة ، دالة الإنتاج الكلية التى تشمل كل العمليات الإنتاجية المعروفة ، غير أنه طبقا للاسعار النسبية السائدة لعوامل الإنتاج يتبع الإنتاج الحقيقى طريقة المصنع م م / .

وإذا تتبعنا تطور التاريخ لوجدنا البيان فى نهاية القرن التاسع عشر (حيث كان رأس المال أعلى تكلفة عنه فى انجلترا وأوروبا الغربية ولكن أرخص مما هو بالهند وكان سعر العمل متوسط) تستخدم أساليب كثيفة لرأس المال لاحتياجاتها من عوامل الإنتاج بدالة إنتاج مثل ز ز / بالشكل ٤ - ٢ (ب) . ولكنها تستخدم كمية عمل أكبر مما يستخدمه المنتجون فى أوروبا الغربية ورأس المال أقل . فإذا كان د و (والذى يشير ميله إلى الاسعار النسبية لعوامل الإنتاج فى اليابان) يمثل نفس كمية ر ع لا يمكن لليابان أن تنافس أوروبا الغربية فى إنتاج المنسوجات . وبالرغم من أن منحنى السواء م أ ب ه / يمثل دالة الإنتاج الكلية إلا أن الإنتاج الحقيقى يتبع العمليات م م / و ز ز / .

وبانتشار التقدم الفنى من صناعة إلى أخرى زاد استخدام الآلية فى التصنيع وأصبحت وسائل الإنتاج الكثيفة لرأس المال أرخص بكثير من غيرها من الأساليب التى تستخدم العمل بكثرة بعمل أكثر كفاءة فى الاستمرار الاقتصادى . . إذا أصبح من الممتعين استخدام جيش من العمال فى الصناعات اليدوية حتى تستطيع أن تنتج كمية معينة من الإنتاج ، حتى ولو رخص العمل ، فإنها لا تستطيع منافسة الإنتاج بالطرق ذات الكثافة الرأس مالية العالية .

وحتى عهد قريب كانت ظروف الانتاج الزراعى والمواد الاولية على عكس حالة الصناعة . اذ اعتبر انتاج المواد الغذائية والمواد الاولية (مثل السكر والشاي والقهوة والارز والمطاط ، والظن) كصيف للعمل اساسا . وتوطن انتاجها تبعا لذلك فى البلاد التى تعاني من نقص فى رأس المال ووفرة فى العمل . وكانت صادرات مثل هذه السلع تمثل المورد الاساسى لهذه البلاد لدفع نفقات استيرادها من المواد الصناعية .

ولكن سرعان ما تبدلت هذه الصورة . وأدخلت الاليات فى الزراعة ، وكان لاستخدام الاماليب كصفة لرأس المال فى انتاج الارز بالولايات المتحدة ما مكّمها من منافسة بورما وتايلاند فى اسواق الارز العالمية . وامتد التقدم الفنى ليشمل استخدام السماد والبذور المنتقاة فى العديد من السلع الزراعية الاخرى مما زاد من انتاجية الدول التى تستخدم هذه الاماليب الحديثة فى الانتاج . حتى بالنسبة للسلع التى لا تزال تستخدم طرق كصفة للعمل مثل المطاط . ظهرت سلع منافسة مثل المطاط الصناعى تستخدم رأس المال بكثافة وتكالىف منخفضة ومفولة وتنتج سلعة تعادل فى جودتها الانتاج الطبيعى منها .

والرغم من أن التغيير فى دوال الانتاج لتشمل وسائل انتاج كصفة لرأس المال وذات كاية عالية لم يمتد بشكل كبير فى انتاج المواد الزراعية والمواد الاولية مثلما ظهر فى الصناعة الا أن شكل تهديد خطير للدول التى تعتمد أساسا على تصدير هذه السلع الزراعية أو المواد الاولية ومصدر للعمليات الاجنبية . اذ أن مثل هذا التطور فى تقديم البدائل من السلع الصناعية ووسائل اكثر كفاية لانتاج المواد الغذائية قد ضيق من امكانيات الصادرات المتاحة لهذه الدول . مثل هذه التغييرات أدت ببدء الدول الى الالحاح فى طلب عقد الاتفاقات الدولية لتدعيم أسعار منتجاتها وضمان أسواق لها وساعدت على تقوية الشعور بحاجة هذه الدول الى انعاش الصناعات التى تحل محل الواردات .

ولقد كان رد الفعل الطبيعى (من وجهة نظر الدول المنتجة للمواد الاولية) نفسى بوجهة منافسة وسائل الانتاج الحديثة (كصفة لرأس المال) لصادراتها أن اتجهت هذه الدول الى اتباع طرق انتاج تتلائم ونسب عوامل الانتاج المتاحة لها . ووجهت بذل مسك

البحر والدراسات لاكتشاف طرق انتاج ذات كفاية عالية كثيفة للعمل . وكان منطقي أن يتجه هذه الدول الى ايجاد مثل هذه الحلول لمشاكل انتاج بدائل للواردات الصناعية حيث لا تزال تقلد هذه الدول في انتاجها لهذه السلع الطرق كثيفة لرأس المال التمسى تطبق في الدول الصناعية مع اجراء بعض التعديلات الخفيفة عليها .

واذا صح ما سبق فانه يمكن تصوير منحنيات الانتاج سواء الانتاج متماثلة بالنسبة لإحاطل رأس المال والعمل للعديد من السلع حيث تتلشى أسس التفاوت النسبي للتكاليف والخبرة النسبية في هذه الحالة . ان نجد الكثير من الدول ينتجون نفس السلع بطرق مختلفة ولكن بتكاليف متقاربة . ويكون التوزيع الجغرافي للصناعات موحدا الى حد كبير وبذا يتجه العالم الى التقليل من التخصص والتجارة .

ومع أن التشابه في انتاج السلع بطرق مختلفة هو الاستثناء من القاعدة الا ان هذه الامتثالات أصبحت عديدة . ولا تزال هناك الغالبية من السلع التي تنتج بكفاءة عالية باستخدام الطرق التي يشترك فيها احد عوامل الانتاج بكثافة . وطالما صح هذا فان نظرية نسب توافر عوامل الانتاج تستمر في الاحتفاظ بمكانتها في تفسير وايضا التجارة الخارجية .

وتعتبر نظرية نسب توافر عوامل الانتاج حتى الان عنصرا اساسيا في تفسير التخصص الدولي . لان تكاليف أى مرحلة من مراحل الانتاج ان هى الا مدفوعات لعوامل الانتاج . وفي ظل دول الانتاج المحيطة لما تستلزمه من عوامل انتاج نجد الدول تخصص في انتاج السلع التي تتطلب كميات اكبر نسبيا من العامل المتوفر لديها والرخيص نسبيا تبعا لذلك . ولا تمتنع ذلك من وجود بعض مسائل الانتاج البديله التي تسمح لدول تتفاوت فيها احتياطي عوامل الانتاج بالتنافس في انتاج سلع معينة بالذات . وقد تناهض العوامل السوقية او انتاج المواد الاولية ميزة التكاليف الناشئة من افضائية اسعار عوامل الانتاج . كذلك فان الوفورات الاقتصادية لحجم المشروع بعدا باساس لقيام انتاج مخصص في الدول التي تتشابه فيها احتياطي عوامل الانتاج على أننا لا نستطيع أن نخفل الدور الهام الذي يلعبه توافر رأس المال ووجود الادارة اليقظة للمشروع في هذا الصدد . وبناء عليه نستطيع ان نقرر انه لا ينبغي انتقاص اهمية الدور الهام الذي تلعبه نظرية توافر نسب عوامل الانتاج وتفسير التجارة الخارجية .

مدى تشابه دوال الانتاج بين الدول :

ومن الفروض الاخرى التى بنينا عليها تحليلنا للتجارة الخارجية هو افتراض تشابه دوال الانتاج فى كل مكان ، ويعنى ذلك جميع العمليات الانتاجية تنطوى تحت دالة الانتاج الممطاه وعلى الدولة ان تختار من بينها العملية الانتاجية التى تتلائم مع احتياجاتها من عوامل الانتاج .

ويصبح مثل هذا الفرض فى النماذج الاستاتيكية حيث تظل الظروف الفنية للانتاج ثابتة ، ويستطيع أى فتح استخدام أى من اساليب الانتاج باستثناء تلك التى تتعلق بأسرار الصناعة والاختراعات فى عمليات الانتاج ، وبشرط ملائمة احتياجات عوامل الانتاج واسعارها للأسلوب الواقع الاختيار عليه ، غير أنه لا توجد اية اسرار للصناعة فى الاجل الطويل وتنتهى برادات الاختراع بمضى المدة .

على أن الامر يختلف فى النماذج الديناميكية وخاصة تلك التى تتغير اساليبها الانتاجية باستمرار ، فمن الطبيعي جدا ان تبدأ دولة ما فى تطوير أساليب جديدة فى صناعة معينة أو حتى فى عدة صناعات أساسية .

وعلى ضوء الابتكارات والتجديد والاختراعات فى اساليب الانتاج قد يحتفظ أحسدى الدول بالدور الطليعى فى صناعة ما لفترة طويلة أو قد ينتقل مركز القيادة فى هذه الصناعة الى دولة اخرى حيث تنشط المنافسة فى السباق نحو التجديد والانتظار .

فحين كانت المانيا أول دولة تطور الانتاج الكبيرة فى الصناعات الكيماوية مستخدمة وسائل كثيفة لرأس المال احتفلت بمركز الصدارة فى هذا المجال حتى نهاية الحرب العالمية الاولى . وأدت الحرب الى تشجيع وترويج بعض فروع الصناعات الكيماوية فى الولايات المتحدة وبريطانيا ، ونهت هذه الصناعة فى كلا البلدين نتيجة للاستثمارات الضخمة فى البحث وتدريب الكيماويين والمهندسين الكيماويين .

ومع نهاية العشرينات ١٩٢٠ واجهت مارين أكبر منتجى الكيماويات فى المانيا منافسة شديدة من شركة ديبون فى امريكا وصناعات امبريال الكيماوية فى بريطانيا .

ولقد صاحبت التغييرات السريعة في الاساليب الانتاجية تطور استخدام عمليات انتاجية كلفة لرأس المال . ولكن هذه الصناعات التي حدث فيها تجديدا رئيسية اخذت تتغير من وقت الى اخر . ومع تطور الاساليب الفنية ظهرت خطوط انتاج جديدة تستخدم رأس المال بشكل اكبر نسبيا من تلك الصناعات ذات الخبرة القديمة والتي احتفظت بالسبق لمدة طويلة في الاستخدام الكثيف لرأس المال .

ولقد عاصرت صناعة المنسوجات القطنية هذا التطور . ففي خلال القرن التاسع عشر انتقلت الاساليب الميكانيكية من منشأها في انجلترا الى أوروبا والولايات المتحدة ورغم هذا احتفظت انجلترا بمكانتها . وبعد الحرب العالمية الاولى ازداد الدور الطليعي لليابان في هذا الفرع من المنتجات الصناعية الذي يستخدم العمل بشكل اكثف نسبيا بالمقارنة بالصناعات الحديثة مثل السيارات والراديو وغيرها من السلع الاستهلاكية المصنوعة . ومنذ ذلك الحين أصبح كثير من الدول النامية مثل الهند ومصر وغيرها من الدول التي تتمتع بميزة نسبية نتيجة لانخفاض الاجور بها من اهم المنتجين للمنسوجات .

وخلاصة القول أن القوى التي ذكرناها قد ولدت اضطرابات واختلال مستمر في التوازن الاستاتيكي . وظهرت أساليب حديثة (كلفة لرأس المال) في دوال الانتاج نتيجة للاختلالات الفنية . هذه الطرق الحديثة (والتي نشأت أساسا في البلاد التي تتمتع بوفرة في رأس المال) اعطت للبلاد التي نشأت منها ميزة في التكاليف قد تطول او تقصر معتمدة في ذلك على مسدي احتفاظ الدولة بالمتقدم الفني الذي احرزته أو انتقال هذا التقدم الى منافسين في مكان اخر . وسرور الزمن تضائلت مكانت الصناعات التي استقرت فيها الاساليب الفنية دون تغيير (من حيث درجة كلفة رأس المال) في مواجهة التقدم الهائل في اساليب الانتاج في فروع نشاط اخرى . ولقد حلت محل مثل هذه الصناعات في البلاد الصناعية الصناعات المتطورة والمتجددة . واصبحت هذه الصناعات الساكنة متاحة أمام البلاد النامية التي تسمح ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بما يؤكد نجاحها وتقدمها .

٥ - الاطار المترتبة على قيسام التجارة الخارجية

والان وقد اكملت محاولتنا لمرض الاسس التي تركز عليها التجارة والتخصص الدوليين ، نيين لنا أن من أهم هذه الاسس المتوافر النسبي لعوامل الانتاج في الدول المختلفة بجانب الطرق المختلفة لأمزج هذه العوامل المتاحة ، وبالنظر الى هذه العناصر بمفردها فان كسل دولة تخصص في انتاج تلك السلع التي تناسب المتوافر لديها من عوامل الانتاج ، ويعنى ذلك انها تقتصد في استخدام العوامل النادرة لديها وتعرف في استخدام تلك العوامل الوفيرة والرخيصة لديها . وقد تجرى جميع العمليات الانتاجية على صناعات التصدير وهذه الدول من بداية مرحلة استخراج المواد الأولية مارة بالمرحلة الوسيطة وتنتهى الى المرحلة النهائية أو قد تقتصر على مرحلتين فقط من مراحل الانتاج ، وفى تحديد أى الخدمات الانتاجية يمكن للدولة انتاجها اقتصاديا لا بد وأن ينظر الى الاصلاحات النوعية فى عوامل الانتاج ، فالرخص أو الخلو قد يناهضه ردائه النوع أو حدوده والتي يمكن تفسيرها فى شكل الظروف الاجتماعية التي تحيط بالعملية الانتاجية .

موجود منافسين لمعظم صادرات هذه الدول سواء من دول يتوافر لديها نفس - احتياطات عوامل الانتاج أو من دول يتوافر لديها من الاحتياطات التي تلائم أياها لاسبب انتاج متعددة ، وتصدر هذه الدول كل الخدمات الانتاجية التي تلائم ظروف عرض وحالة أسعار عوامل الانتاج وتبيع تبعا لذلك تكلفة منخفضة نسبيا ، ويستثنى من ذلك السلع التي ترتبط بالسوق المحلى لكونها قابلة للتلف أو تحتاج الى خدمات شخصية وما شابه ذلك ، وماعد ذلك من السلع الاخرى تستورد الدولة على أن جزء من الاستهلاك المحلى يأتى من الانتاج المحلى فى حالة انتاج هذه السلع تحت ظروف تزايد التكاليف .

وتخير تكاليف النقل الصورة بشكل ملحوظ ، أذ انها تخفض الكمية المتاحة عن طريق زيادة سعر صادرات الدولة ، فاذا اطمت هذه الزيادة على الفرق بين تكاليف انتاج السلعة محليا وانتاجها فى السوق المنتظر لقضيت على التجارة كلية ، والا بعد من ذلك انها تحدد

(بالنسبة لصناعات المواد الأولية والمواد الغذائية) توطن الصناعة • اذ تتوطن الصناعة - بجانب المواد الأولية اذا كانت تكاليف نقل المواد الأولية تزيد على تكلفة نقل السلع النهائية • واذا صح العكس تتوطن الصناعة بجانب السوق •

وعلى ضوء مجموعة المبادئ هذه يمكن ايضا كيفية تكوين صادرات دولة ما في نمسودج تجارتها الخارجية • بل يمكن تحديد السبب في توطن الصناعة حيثما وجدتوما اذا كانت هذه الصناعة اقتصادية بالنسبة لدوله معينة • غير أن النموذج المبني على هذه المبادئ لا يأخذ في اعتباره تدخل الحكومة في العمليات المختلفة لى شكل اعانات وتمريقات جمركية وميزات ضرائبية وما شابه ذلك • ولكن اى تحليل دقيق للموضوع لا بد وأن يأخذ في اعتباره مثل هذه العوامل •

ولقد كان حل اهتمامنا حتى هذه النقطة ينحصر فى ايضا القوى التى تؤدى السبب قيام التجارة الخارجية وطبيعة هذه التجارة • ولقد أن الاوان لتأخذ فى الاعتبار كيف تؤثر التجارة على الاشخاص المتعاملين بها (كيف ولماذا يستفيد منها ؟ كيف تتأثر دخول المجموعات المختلفة وما هو نوع العلاقات التى تنشأ بين الدول المتعاقده ؟ •

مكاسب التجارة وطرق قياسها •

١ - التخصص يعنى دخل أكبر • • ان التجارة فى اساسها شىء بسيط وتحنى تبادل نوع من السلع بنوع آخر • ومع ذلك فهى من اهم الاختراعات الاجتماعية للانسان اذ انها تخلص الفرد المنعزل من انتاج كل ما يحتاج اليه • فمن طريق التجارة يتخصص مثل هذا الفرد ليزيد من دخل المجموعة التى يعيش بينها •

ويقوم التخصص فى ظل العديد من الظروف • فقد تحكمه التقاليد كما كان يحدث فى العصور الوسطى • أو قد تحكمه ظروف الحكم كما حدث فى عهدهم الماركسيين • أو قد ينشأ نتيجة لاختيار الفرد من تلقاء نفسه • وفى ظل نظام حصر يكون هناك سعر موحد لكل سلعة يمثل أدنى ما يمكن أن يحصل عليه المنتجون

المتنافسون حتى يستمر في الانتاج . وفي ظل هذه الاسعار يوزع المستهلكون دخولهم للاتفاق على السلع المختلفة بحيث يحصل كل مستهلك على نفس الاشباع من كل حينه بصرفه على من السلع المتاحة له . ولا يوجد ما يبرر للمستهلك تغيير نموذج انفاقه اذ لا توجد هناك اية منفعة تعود عليه من هذا التصرف ولذا فانما يصل في هذه الحالة الى اقصى اشباع ممكن في حدود ميزانيته . كذلك فان اسعار عوامل الانتاج تكون موحدة كذلك في جميع الاستخدامات المختلفة وهذا يجعل اسعار هذه العوامل تمثل اقصى ما يمكن الحصول عليه . فمثلا اذا كان يمكن للعمل الحصول على اجر أعلى في بعض المهن عن الاخرى فان انتقاله من الوظائف ذات الاجر الاقل الى ذات الاجر الاعلى يزيد من الاجر في الاولى ويخفضه في الثانية ويؤدي الى تحسين مستوى الاجر بصفة عامة . بالإضافة الى أن مساواة عوائد عوامل الانتاج تعني أنها قد استغلت افضل استفلال ووجهت طبقا لاختيار المستهلك .

٢- التجارة الخارجية: تزيد من فرص التخصص :

ان التجارة الخارجية بوصفها تحرك التجارة الى خارج حدود الدول فانهما تساهم في توسيع نطاق التخصص والاستفادة المستندة منه . وكما تتيح التجارة المحلية الفرصة للاستفادة من القدرات الخاصة للأفراد فان التجارة الخارجية تمكن كل دولة من الاستفادة من القدرات الخاصة للدول الاخرى واستخدام مواردها بكفاءة عالية . فالخامات الفقيرة في الاراضي الزراعية تندر فيها المنتجات المستترة تستخدم الارض بكثرة وترتفع ثمنها تبعا لذلك ولما كان من المستحيل استثمار الارض التي تعين العمل في انتاج مثل هذه السلع فان هذه الدولة تقوم باستيراد هذه السلع من الدول الغنية بأراضيها بينما تحصل الاخيرة في مقابلها على المنتجات التي تستخدم في راس المال والعمل بكثرة . وبذلك تستفيد كسلا الدولتين من التجارة بالحصول على السلع ارخص بكثير مما كان يمكن انتاجها محليا .

ويمكن القول بأن التجارة الخارجية تسمح بتخصيص الموارد الاقتصادية على أحسن وجه . فهناك من الدول التي يتوافر لها مزيج من عوامل الإنتاج الذي يمكنها من إنتاج المنتجات الزراعية الاستوائية بتكلفة منخفضة . بينما تتج الدول الأخرى الحبوب واللحوم والبعض الآخر المواد الصناعية وهكذا . ويقام التجارة الدولية والتخصص يتاح للدول الحصول على مجموعات متنوعة من السلع بأسعار منخفضة . وبذلك يزيد الدخل الحقيقي للمستهلك ويزيد اشباعه تبعاً لذلك .

كذلك فإن عوامل الإنتاج تتقل حيث تكون أكثر كفاءة وتدر عائداً أكبر بدلاً من استخدامها محلياً استخداماً غير منتجاً . فبدلاً من استخدام إنجلترا العمل الوفير لديها لإنتاج القمح على الأرض المائرة لديها وتكلفة مرتفعة تفضل استخدام رأس المال لإنتاج السلع الصناعية وتستخدم البراري في أستراليا وهكذا في إنتاج القمح التي تحتاجه إنجلترا بدلاً من ترك هذه البراري دون استغلال .

ويشير ذلك إلى أن إنجلترا تستخدم الأراضي الوفيرة في أستراليا وهكذا بطريقة غير مباشرة بينما يستخدمون العمل ورأس المال الوفير نسبياً لدى إنجلترا . كذلك فإن الهند والدول الأخرى التي تعاني نقص شديد في رأس المال يستوردون السلع كثيفة رأس المال من الولايات المتحدة وهذا يستخدمون رأس المال الوفير لدى أمريكا . بينما تدعم الولايات المتحدة النقص في عرض العمل لديها بالحصول على سلع كثيفة للعمال من الهند .

كيفية قيام المكاسب :

يمكن التعبير عن المكاسب التي تحصل عليها أي دولة من التجارة بالشكل التالي :
يمكن استيراد السلع من الخارج بتكلفة أقل بكثير مما كان ينفق في إنتاجها محلياً باستخدام الموارد استخداماً غير اقتصادياً . ولذا فإن الدولة تستخدم مواردها في إنتاج سلع للتصدير وتستخدم حصيلة هذه الصادرات في استيراد ما يلزمها من السلع ذات التكلفة المرتفعة في الإنتاج محلياً . ولذا فإن هذا الإجراء يجعل الموارد

تستلزم بطريق غير مباشر استخداما أقل من الموارد المحلية . وبعبارة أخرى فإن استخداما معين من الموارد يعطى مقدار أكبر من السلع الواردة إذا كرست هذه الموارد لانتاج الصادرات بدلا من استخدامها فى انتاج السلع الواردة مباشرة .

وعملية حساب المكاسب من التجارة تتضمن مجهود كبير حتى لو أمكن تقديرها بدقة لما كان يمكن أن تتكلفه الواردات لو انتجتها الدولة محليا بدلا من الحصول عليها من مصادر أجنبية أقل تكلفة .

شروط التبادل

يمكن تقدير الاتجاه العام لمكاسب التجارة (وليس اجمالى المكاسب) بقياس التغيرات فى نسب التبادل السلعية . هذه النسب تقيس العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات . فإذا زادت أسعار الصادرات أو قلت أسعار الصادرات بالنسبة لسنة الأساس تحسن نسبة التبادل السلعية . وتزداد نسبة التبادل سوءا بانخفاض أسعار الصادرات أو ارتفاع أسعار الواردات .

وتستخدم الاوقام القياسية لعمل مثل هذه المقارنات ويقاس التغير فى نسبة التبادل السلعية بالحصول على التغير فى أسعار الصادرات منسوب الى التغير فى أسعار الواردات .

$$\frac{\text{م} \text{ ص} ١}{\text{م} \text{ ص} ١} = \frac{\text{م} \text{ ص} ١}{\text{م} \text{ ص} ١}$$

حيث ترمز م الى معدل التبادل السلعي وتشير و الى الواردات وص الى الصادرات ويرمز الرقم ١ الى سنة معينة أما صفر فيرمز الى سنة الأساس .

فلو فرضنا أن أسعار الصادرات قد زادت من ١٠٠ فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٢٩ فى سنة ١٩٧٠ بينما ارتفعت أسعار الواردات الى ٣٨٥ فإن التغير فى معدل التبادل هو :

$$\frac{339}{100} = \text{م} \quad \frac{385}{100} = ٨٨$$

ولما كانت أسعار الواردات قد زادت أكثر من الزيادة في أسعار الصادرات فإن معدل التبادل التجاري يسوء بمعدل ١٢% بالمقارنة بما كان عليه في عام ١٩٥٠ ويعني ذلك أن هذه الدولة يمكن أن تحصل على واردات مقدارها ١٢% أقل عما كانت عليه في سنة الأساس أو تعني أنه للحصول على نفس كمية الواردات لا بد أن تصدر هذه الدولة ١٣٦% أكثر مما كانت تصدره في سنة الأساس .

وبالرغم من أن التغير في معدل التبادل السلمي يعطى اتجاه حركة مكاسب التجارة إلا أن نتائجه قابلة للتعديل نتيجة للتغيرات الأخرى . نذكر منها ثلاثة تغيرات لها آثار مضادة وهي التغيرات في سلوك البيانات الإحصائية نفسها والتغيرات في حجم التجارة والتغيرات في الانتاجية .

١- التغيرات في سلوك البيانات الإحصائية :

أن الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات لا تعكس الاختلافات في جودة السلع المتبادلة أو التغيرات في مكونات السلع الداخلة في التجارة الدولية . ولذا فإن معدل التبادل السلمي لا يبين إلا ما حدث للأسعار بالنسبة للصادرات والواردات المتبادلة في سنة أساس معينة ما لم يصحح من هذا العيب والتغيرات في جودة السلع متعددة بينما تدخل سلع جديدة باستمرار في رتب السلع المتبادلة .

ولقد شغلت هذه النقطة موضعاً هاماً في المناقشة التي دارت في الأمم المتحدة حول معدلات التبادل السلمية للدول الفتحة للمواد الأولية . وورد في مطبوعات الأمم المتحدة إلى أن معدل التبادل التجاري بين المنتجات الأولية والسلع المصنعة قد تدهور بشكل ملحوظ (من ١٠٠ إلى ٦٤) في الفترة ما بين ١٨٧٦ - ١٨٨٠ وما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ . ويعني ذلك أن الدول المنتجة للمواد الأولية تحصل على ٦٤% من السلع المصنعة في نهاية الفترة عما كانت تحصل عليه في بداية المدة بتصدر نفس كمية المواد الأولية .

وهناك ممن يرون أن النتائج الإحصائية بهذا الوضع لا تغطي الصورة الصحيحة للدوقف ويرون أنه بينما ظلت المواد الأولية على نفس الدرجة (تقريبا) التي كانت عليه في عام ١٩٣٨ فإنه حدث تغير كبير في تنوع المواد الصناعية ومثل ذلك بالفرق بين مصباح الكيروسين والمصباح الكهربائي والجوارب القطنية وجوارب النايلون ودخول التليفزيون والراديو وغيرها من السلع الجديدة التي لا تصورها البيانات الإحصائية :

وحيث أن مثل هذه التغيرات مستمرة في الحدوث ويجب عدم الاعتماد على معدل التبادل السلعي في الأجل المطويل والاقتصاد على استخدامه في الأجل القصير فقط . وحتى في الفترة القصيرة يجب الحرص في استخدام هذا المقياس .

٢- التغيرات في حجم التجارة :

عندما ينخفض معدل التبادل السلعي فإنه يشير إلى أن كمية الصادرات أصبحت تشتري كمية أقل من الواردات . ولكن لفرض أن كمية الصادرات قد زادت في نفس الوقت نتيجة لهبوط أسعارها . في هذه الحالة قد تظل طاقة الدولة المصدرة على الاستمرار كما هي دون تغير وربما تزداد تحسنا بالرغم من سوء حالة معدل التبادل السلعي .

مثل هذه التغيرات في حجم التجارة يمكن أخذها في الحسبان باستخدام ما يسمى بمعدل التبادل الدخلي وهي النسبة التي تقيس التغيرات في كمية الواردات الممكن الحصول عليها مقابل حصيلة الصادرات بالنسبة لسنة الأساس (المقارنة) على

$$\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

وبعبارة أخرى فإن معدل التبادل الدخلي يساوي معدل التبادل السلعي مضروبا في الرقم القياسي لكمية الصادرات :

$$\text{أي أن : } M = m \left(\frac{K}{K_0} \right) \quad \text{حيث } K = \frac{K_1}{K_0}$$

ففي الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ انخفض معدل التبادل السلمي لكولمبيا من ١٠٠ الى ٩١ . بينما زادت صادراتها من ١٠٠ الى ١٢٨ . ولو لم تزد صادراتها لادى ذلك الى نقص استيرادها بمقدار ٩% عما كانت عليه في سنة ١٩٥٠ . ولكن نتيجة لزيادة حجم صادراتها استطاعت كولمبيا في عام ١٩٦٠ زيادة وارداتها بمقدار ١٧% عما كانت عليه في عام ١٩٥٠ ($91 \times \frac{128}{100} = 117$) . ولقد زادت قدرة كولمبيا على الاستيراد بالرغم من أن وحدة الصادرات أصبحت تحصل على كمية أقل من الواردات . وكما يتضح لنا فإن معدل التبادل الدخلي لا يعطى اى نتائج للمكاسب او الخسائر من التجارة ولكنه يشير الى أن تغير في قدرة الدولة لتسديد نفقة وارداتها من حيلة صادراتها .

٣- التغيرات في الانتاجية :

يمكن ان يتأثر اتجاه معدل التبادل السلمي جزئيا او كليا بالتغيرات في الكفاية الانتاجية للصادرات . فلو فرضنا انه بينما بقيت اسعار الواردات ثابتة في المتوسط انخفضت تكاليف وأسعار الصادرات بمقدار ١٠% نتيجة لزيادة في الانتاجية . فان معدل التبادل السلمي يزداد سوءا نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات ولكن في الحقيقة لا يوجد اى انخفاض في مركز الدولة . صحيح ان كمية الصادرات تعطى ١٠% اقل من الواردات الا أن تكلفة هذه الكمية من الصادرات انخفضت . ولهذا فان التكلفة الحقيقية للاستيراد (معبرا عنها بالموارد المستخدمة) لم تتغير .

ويمكن اخذ التغيرات في الانتاجية في الحسبان باستخدام ما يسمى بمعدل التبادل التجاري لمعامل واحد

ويمكن الحصول عليه بضرب معدل التبادل السلمي في رقم قياسى للتغير في انتاجية صناعات التصدير :

$$E = \left(\frac{I}{T} \right) S$$

ويحدد من استخدام هذا المقياس صمودية الحصول على بيانات عن الانتاجية
ويستخدم في حساب هذه البيانات درجة كبيرة من التقريب.

التفاوت في ظروف التكاليف :

من المصروف أن الانتاج يتم تحت ظروف تزايد او تناقص أو ثبات التكاليف. فهل
تمتد المكاسب من التجارة على أى من هذه الظروف ؟ وفى الحقيقة ان واردات
الدولة تتوقف عندما تنتج هذه الواردات فى مرحلة ثبات او تناقص التكاليف . ولكن فى
حالة تزايد التكاليف تقوم الدولة بانتاج جزء من السلع محليا .

وتقتصر الواردات فى هذه الحالة على الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية
مع النفقة الحدية للانتاج المحلى للسلع . ومع ذلك لا يزال هناك مكسب من التجارة .

فمؤلفنا مثلا تستورد جزء من جبنها وتنتج بنفسها الجزء الآخر . فإذا لم
تستطع هذه الدولة الحصول على القمح والشعير وغيرها من الحبوب من الخارج بنحو
عليها تحويل مواردها من انتاج الصادرات التى كانت تستبدل بالحبوب الى الاراضى
الزراعية المحدودة وترتفع النفقة الحدية تبعا لذلك بشكل ملحوظ وتحصل هولندا فى
هذه الحالة على كمية من الحبوب اقل بكثير مما كانت تحصل عليها من الاستيراد .

ولكن كيف تكون النتيجة اذا كانت صادرات الدولة هى الاخرى تخضع لتزايد
التكاليف ؟ . فى هذه الحالة اذا انسحبت الدولة من التجارة الخارجية فانها
تستطيع تخفيض انتاجها من هذه السلع الى ما هو مطلوب للاستهلاك المحلى فقط
وبذا تكون النفقة الحدية اقل بكثير . وهل من الموقول أن الخسارة الناشئة من ارتفاع
اسعار الصادرات التى يستهلك جزء منها محليا توازى الريح الناشئة من انخفاض
اسعار الواردات ؟

والاجابة هنا بلا . ذلك لان صادرات هذه الدولة تستخدم العناصر الوفيرة
لديها بينما يحتوى الواردات على كميات من العوامل النادرة لدى الدولة . ولذلك
فإن احلال انتاج محلى محل الواردات سوف يزيد من الطلب على الموارد الوفيرة وهذا

ترتفع التكاليف بدرجة أقل نتيجة لوفرة هذه العوامل . ولذا فإن استخدام المسوايد يكون أكثر كفاءة في إنتاج سلع التصدير عن استخدامها في إحلال الواردات بالانتاج المحلي .

أثار التجارة الخارجية على أسعار عوامل الانتاج :

تسمى المؤسسات والافراد والفلاحين الى الحصول على عائد مجزى من أنشطتهم رؤوس أموالهم وذلك بالقيام بانتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات وللوصول الى قرار سليم في هذه الناحية لا بد من اخذ عدة عوامل في الحسبان مثل حالة المنافسة التي يواجهونها وتكاليف المواد وأجور الحمل والمنتاج ضهم وتكاليف رأس المال وما يتاح منه والارض المنافسة . وتشمل هذه المسائل أسس اتخاذ أى قرار بشكل القيام بالعملية الانتاجية من عدمه ومثل هذا القرار يتحدد في اقتصاد يرتبط مع اقتصاديات أخرى أخرى برابطة التجارة ، والقوى التي تتعلق بقوة الطلب في الاقتصاديات المتعددة والغرض النهائي لعوامل الانتاج ووسائل الانتاج المختلفة واحجام الانتاج وتكاليف المختلفة واحجام الانتاج وتكاليف النقل . وعلى ضوء هذه الاعتبارات يظهر المدد من القرارات التي تختص باستثمار رأس المال وتوظيف العمل في كل دولة في الصناعات المختلفة بعضها ينتج للسوق المحلي والبعض الآخر يرسل بضائعه الى اركان بعيدة من العالم .

اسعار السلع المتبادلة :

وبالنسبة للسلع التي تعبر الحدود الى دول أخرى فانها تباع في كل مكان بنفس السعر يضاف عليها تكاليف النقل وغيرها من نفقات حواجز التجارة . على أن وجود الاحتكار يؤدي الى وجود تمييز في الاسعار في الاسواق المختلفة . ومما يلاحظه ان القول بأن التجارة الخارجية تؤدي الى توحيد الاسعار التي تتفاوت بشكل كبير في غياب التجارة .

تساوى أسعار عوامل الإنتاج :

وبالانغافه الى أثر التجارة الخارجية فى توحيد أسعار السلع فى الاسواق المختلفة
فانها تؤدي الى توحيد أسعار التي تشترك فى إنتاج هذه السلع ، فنتيجة لتخصص احدى
الدول فى إنتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الرخيص التكلفة لديها يتركز الطلب
العالمى على خدمات هذا العامل الوفير لدى الدولة كذا لك ينتقل طلب هذه الدولة على
عامل الإنتاج النادر لديها الى الدول الأخرى حيث يتوفر هذا العامل وينخفض سعره .
ونتيجة لعملية انتقال الطلب هذه تتجه أسعار عوامل الإنتاج الوفيرة الى الارتفاع وتنخفض
أسعار عوامل الإنتاج النادرة . وبناءً على ذلك تميل أسعار عوامل الإنتاج الى التساوى
فى جميع أنحاء العالم .

وكمثال لذلك نجد أن كندا تمتلك الوفير من الاراضى الرخيصة نسبيا والملائمة لزراعة
القمح . ولذا فان تكاليف إنتاجها منخفضة وتصدر منها كميات كثيرة . ويتركز طلب
البلاد ذات الكثافة السكانية على مثل هذه السلع على كندا (وكذلك استراليا والارجنتين
والولايات الساحلية بأمريكا) . ونتيجة لذلك ترتفع ايجارات الاراضى فى كندا عما كان يمكن
أن تكون عليه لو انحطرت بريطانيا وغيرها من بلاد أوروبا الغربية الى الاعتماد على إنتاج
القمح محليا فى أراضيها المحدودة .

الحاجة الى انتقال عوامل الإنتاج :

يعتمد التساوى الكامل لأسعار عوامل الإنتاج فى البلاد المختلفة من العالم وكذا
الاستخدام الأمثل لهذه العوامل على إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بحرية تامة . وبالرغم
من أن الموارد الطبيعية لا يمكنها التحرك لتحقيق هذه النتيجة الا ان إمكانية تحرك رأس
المال والعمل بحرية تامة يقررها كثيرا من الوصول الى التساوى . وبناءً عليه يسهجر السكان
المناطق الغير خصبة ويتركز إنتاج المواد الغذائية فى المناطق الخصبة جنباً الى جنب
مع معظم السكان والصناعات المختلفة . وتكون هذه المناطق ذات اكتفاء ذاتى نسبيا حيث
نحتاج الى الواردات من السلع المعدنية والاشباب والاسماك فى حالات خاصة من تلك

المناطق التي تملك مثل هذه الموارد • وتتساوى الاجور فى الصين والهند والولايات المتحدة وأوروبا ويسود العالم بمصر فائدة موحدة •

مقومات تساوى أسعار عوامل الانتاج :

بالرغم من أن التجارة الخارجية تعمل فى نفس اتجاه الانتقال الدولى لعوامل الانتاج (تجاه مساواة عوائد الانتاج فى كل مكان) الا انها لا تستطيع تحقيق المساواة الكاملة التى يحققها انتقال هذه العوامل وذلك لعدة أسباب •

أولا : تمنع تكلفة النقل وغيرها من تكاليف التجارة مساواة أسعار السلع الناشئة حتماً من تساوى عوائد عوامل الانتاج •

ثانياً : فى وجود التفاوت الكبير فى احتياطيات عوامل الانتاج فان تركيز الطلب المالى لعوامل انتاج معينة على المناطق الوفيرة بهذه العوامل لا يكون كافى فى المادى بالدرجة التى تعالج أثر التفاوت الكبير فى عرض هذه العوامل • فمثلاً لو حصلت بقية دول العالم على كل احتياجاتها من السلع كثيفة العمل من الصين والهند لادى ذلك الى الارتفاع الاجور فى الصين والهند وانخفاضها فى بقية دول العالم الى أن تتساوى فى كل البلاد • ويمكن للدول التى يندرف فيها العمل أن تنقل جزءاً فقط من طلبها للعمل الى بلاد أخرى يتوافر فيها العمل وذلك لان الطلب على عوامل الانتاج طلب متصل • اذ لابد وأن تمزج جزء من العمل مع رأس المال والموارد الطبيعية •

ثالثاً : يتضاءل أثر اتجاه الطلب العالمى تجاه العرض الوفير من عوامل الانتاج فى عملية التسوية هذه نتيجة لاستخدام أساليب مختلفة للانتاج • فمثلاً تطوير زراعة الارز باستخدام عمليات انتاجية كثيفة لرأس المال يؤدى الى نقل جزء من الطلب الموجه الى العمل فى بورما وتايلاند الى رأس المال بالولايات المتحدة •

المعذر الذي يصيب عوامل الانتاج النادره :

بالرغم من وجود عوائق امام تحقيق التساوى التامل لاسعار عوامل الانتاج الا ان اعداد
لا يستطيع ان يفكر دور التجارة الخارجية في هذا الاتجاه • ففي وجود التجارة يحصل
العامل الوفير على عائد أكبر والعامل النادر على عائد أقل مما كان يمكن الحصول عليه في
غياب التجارة • ولذا ناه من وجهة نظر المصنع العالمي لعوامل الانتاج فان متوسط
عوائد الانتاج يرتفع نتيجة لقيام التجارة ولكن من وجهة نظر كل دولة على حدة نجد أن —
العامل النادر يصاب بالمعذر •

ففي الدول التي يندرفيها العمل يكون لآثار التجارة الخارجية اهمية اجتماعية وتجبر
لحماية الصناعات كثيفة العمل في صورة توزيع افضل للدخل • ولكن اهميتها العملية
مشكوك فيها • فالدراسة كلها من أساسها مبنية على فروض استاتيكية تصور عرغ كل عامل من
عوامل الانتاج على أنه ثابت لا يتغير • ولكن هذا ليس صحيح في واقع الحياة فعوامل
الانتاج تتغير باستمرار • فاذا كان رأس المال هو العامل الوفير فان نمو التجارة يؤدي الى
رفع عائد • وكما ذكرنا من قبل ناه حتى اذا نقص عائد عوامل الانتاج الا أن دخول
المنطقة يزيد نتيجة لقيام التجارة الخارجية • ومع زيادة الدخل الاجمالي ورسادة
عائد رأس المال من المحتمل أن يزيد الادخار • ومع مرور الزمن سوف يستفيد العمل من
زيادة رأس المال المكمل والمساعد له في العملية الانتاجية • ويجب الا نفعل الحقيقة
في أن زيادة المصروف من رأس المال قد تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة ويشجع ذلك على
نمو الصناعة كثيفة رأس المال وهذا تتطور وينمو التقدم الفني الذي يفيد كل عناصر المنطقة
بما فيها العمل • حتى اذا لم يحدث أي من هذه الاشياء • فانه يمكن مواجهة
الاضرار التي قد تصيب العمل النادر بسياسة حكومية تهدف الى معالجة هذا الوضع
• ان يمكن فرض عرائب على المستفيدين من التجارة وتوزيع المتحصلات على العمال اما
بباشرة كإعانة على الاجور أو بتمويل نظام التأمين الاجتماعي وامداد بم وسائل الترفيه
وغالاه •

احتياجات عوامل الانتاج ونموذج التجارة :

إذا أصبح لنموذج التجارة الخارجية ان يعكس ما صورناه بايجاز في بداية هذا الفصل فانه يمكننا ان نبين ان التجارة تسير حقيقة طبقا لمبادئها المرسومة . ولا بد ان يكون هناك نداء للمعاملات التجارية الدولية يستند تدفق السلع فيه على التناوت في احتياجات عوامل الانتاج من أرغوع عمل ورأس مال . ونحن نتوقع ان صادرات المنتجات الزراعية تنتقل من البلاد الفنية بأراضيها في مقابل الحصول على السلع الصناعية والحرعية وغيرها من السلع التي تنتج في بلاد يتوافر فيها رأس المال او العمل بكثرة . ودخل هذا النظام في صورته المبرضة يمكننا ان ندخل تفاصيل تقسيم العوامل المنتجة الى أبعد من الثلاث عناصر الرئيسية ان يمكن تقسيم العمل الى ثلاث أو أربعة أنواع كذلك يمكن التمييز بين عدة أنواع من الاراضي الزراعية بالانيفاء الى الأنواع الأخرى من الموارد الطبيعية مثل المناخ .

فلو نظرنا مثالا الى الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ صور التوسع في انشاء السكك الحديدية حتى مناطق انتاج الحبوب الرئيسية (الأرجنتين وأستراليا ، وكندا وروسيا والولايات المتحدة . يمكننا ان نقسم أستم دول العالم تجاريا الى أربعة مجمرعات رئيسية طبقا للمرض النسبي لعوامل الانتاج . ففي المناطق الاستوائية وخاصة تلك الاجزاء التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة (الهند وسيلان وشرق الهند) توجد كثافة سكانية نسبية ويندر رأس المال بشكل كبير وعرض الارض متوافر بالمقارنة بالمناطق الأخرى . أما في المملكة المتحدة حيث حوالتها الثورة الصناعية الى اول دولة تنتج المواد الصناعية كان رأس المال رفيع عن أى منطقة أخرى والارض نادرة مع عرض محقول من العمل . ولقد تخلفت القارة الأوروبية وراء المملكة المتحدة في تجميع رأس المال والتطور الصناعي ، ولكنها بكثافة سكانها كانت تملك كمية محدودة من الاراضي الزراعية . ولقد كانت الارض تمثل العامل الوفير لدى المناطق السهلية المنتجة للحبوب بينما نقص عرض رأس المال وتوافر العمل الى حد ما . ويمكن تصوير الشكل العرض النسبي لعوامل الانتاج في هذه المناطق التجارية الرئيسية الرئيسية الآتى :-

المرضى النسبى لسوا من الانتاج المناطق الاستوائية المناطق السهلية أوروبا المملكة المتحدة

وفير	عمل	أرض	عمل	رأس مال
متوسط	أرض	عمل	رأس مال	عمل
نادر	رأس مال	رأس مال	أرض	أرض

ولو نظرنا الى ساوك التجارة فى هذه الآونة لوجدنا أن المملكة المتحدة كانت أكبر مصدر للمواد الصناعية لبقية أجزاء العالم • من سلع استهلاكية خفيفة مثل القطن والمنسوجات الصوفية والمسبوكات الخفيفة الى سلع رأسمالية ثقيلة مثل قنصان المكسك الحديدية والماكينات والمواسير وأدوات المناجم •

وكان طبيعيا أن تورد المناطق الساحلية اللحوم والتمتع والصوف الى المملكة المتحدة والقارة الاوربية • وفيما عدا الولايات المتحدة وان كان الانتاج الصناعى للاستهلاك المحلي كان لا يزال فى البداية الا أنها كانت تصدر بعض المواد الصناعية المتخصصة ولكن فى مجموعها كانت تعمل على من مبادراتها الاجمالية •

وكانت المناطق الاستوائية بالعمل الوفير لديها تصدر المنتجات الزراعية كثيفة العمل مثل الارز والحرير الخام والشاي والكافور والقهوة والتوابل والحرير اليدوية الدقيقة مثل أوانى الخمر والاقمشة الحريرية والسلع القطنية الفاخرة •

وكانت أوروبا فى مركز وساطة بين برزخانيا الصناعية والمناطق الزراعية • وانخفض انتاج القمح فيها (ماعدا روسيا) فى مواجهة منافسة القمح القوي القادم من المناطق السهلية (مثل استراليا والارجنتين وكندا) ولذا اتجه دافعا الى انتاج سلع أكثر كثافة للعميل وخاصة الزبد والجبن والبيض ولحم الخنزير والبطور وأنواع متعددة من العواكه • كذلك ازدهرت أهمية تصدير الاخشاب والمواد الصناعية وخاصة تلك التى تستلزم عناية ملحوظة من العمل الماهر مثل الساعات والجواهر والمنتجات الجلدية الفاخرة • ويمكن تصنيف هذه النتائج فى الجدول التالى :

نوع المنتج	المناطق الاستوائية	المناطق السهلية	أوروبا	المملكة المتحدة
سلع كثيفة للعمل	سلع زراعية استوائية وصناعات يدوية حرفية		منتجات ألبان مواد صناعية ذات مهارة يدوية •	
كثيفة للأرض كثيفة لرأس المال		حبوب - لحوم صوف - قطن	مواد صناعية خفيفة وثقيلة	

ويتغير هيكل العرض النسبي لعوامل الإنتاج بين هذه المناطق على تغير نموذج التجارة الخارجية تبعاً لذلك • فلقد حدث تحرك دولي كبير في العمل ورأس المال وحدث نمو أساسي داخلي عن طريق تراكم رأس المال وزيادة السكان • ولقد صاحب كل تغير في هيكل توزيع عوامل الإنتاج بين المناطق المختلفة تغير في مسار حركة التجارة الدولية •

ومع هذه التطورات اتجهت معادلات المناطق الاستوائية إلى الولايات المتحدة في شكل منتجات استوائية (مثل القهوة والشاي والمطاط والفواكه وزيت الخسروات) ومواد تعدينية (مثل البترول والنجاس والمنجنيز) • مكونة نسبة كبيرة مما تحتاجه الصناعة الأمريكية من مواد أولية وما يلزم منها للاستهلاك المحلي في بعض السلع معينة •

كذلك قامت الولايات المتحدة بتوريد الجرارات وغيرها من الآلات الزراعية والمسيارات والسلع الصناعية إلى المناطق السهلية الفنية بترتيبها •

ولقد قامت المناطق السهلية بدورها في تصدير كمية كبيرة من منتجاتها الكثيفة للأرض (وخاصة الصوف والحبوب واللحوم) إلى أوروبا •

وإذا تتبعنا هذه التطورات في مسار حركة التجارة الخارجية لانتج لنا أن مناطق التجارة الرئيسية في العالم إنما تكمل بعضها البعض فيما يختص بعرضي العوامل المنتجة • ونعكس تجارتها إلى حد كبير ما يتوافر لديها من احتياجات عوامل الإنتاج في تقسيمها العام إلى ثلاثة عناصر •

آثار التجارة على التنمية الاقتصادية :

ان احد الموانع التي يدور حولها الجدل فى نظرية التجارة الخارجية تتعلق بدور التجارة فى التنمية الاقتصادية . فهناك من ينادى بأهمية التجارة كأداة للنمو تسهل عملية التنمية فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء . ومن الناحية الاخرى نجد من ينادى بأن التجارة الخارجية تعوق عملية التنمية فى البلاد الفقيرة .

ويمكننا القول بأن الخلاف هنا هو معارضة بين المكاسب من التجارة والمكاسب من النمو . فحين يؤكد ماير* أن زيادة الانتاج طبقا للميزة النسبية وحدثا التجارة بنسبة التبادل الدولية هى فى حد ذاتها مكسب أو زيادة فى الدخل الحقيقى وذلك لحسن توزيع الموارد بطريقة اكفا . ويصور ذلك عند انتقال منحنى امكانية الانتاج الى أعلى حتى فى حالة ثبات عرض الموارد وعدم تغيير اساليب الانتاج . وتسلم معظم النظريات التقليدية للتجارة الخارجية بوجهة النظر التى تقر تعادل المكاسب من التجارة مع المكاسب من النمو حيث يتبع احدهما الآخر .

ولقد أشار آدم سميث فى صيغته لنظرية التجارة الخارجية الى الكفاية الانتاجية كنتيجة عامة لقيام التجارة الخارجية . ومنذ ذلك الحين تعددت ظهور كثير من التفسيرات لآثار التجارة الخارجية فى شكل مكاسب من التجارة . وللتجارة آثار مختلفة على الدول ويعتمد ذلك على قدرة الدولة فى إعادة توزيع مواردها . وفى معظم مداخل تحليل آثار التجارة الخارجية يفرق عادة بين آثارها على الدول المتقدمة وآثارها على الدول المتخلفة .

ولقد رأى الاقتصاديون الكلاسيك اهم آثار التجارة على عرض عوامل الانتاج المحلية فى شكل زيادة المخزون من رأس المال . فحين يزيد الدخل تزيد القدرة على الادخار وتسهل التجارة الخارجية تخصيص اكفا للموارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض . فقيام التجارة الخارجية يوسع نطاق السوق ويشجع الاستثمار وبصفة خاصة فى ظل ظروف تزايد الانتاج . واتساع السوق يسمح بقيام الانتاج الكبير واستخدام احدث اساليب الانتاج . وخلاصة القول

فإن التجارة يمكن من استخدام المصروغ من العوامل المنتجة محليا بكمية أكبر وأكثر اقتصادا .
وبالانفاقة إلى المكاسب التي يمكن الحصول عليها من حسن توزيع الموارد يحتاج للدولة
أساليب أفضل للإنتاج ومهارات وكفاءات إدارية ومعدات رأسمالية ومواد خام ودرجة أكبر
من المنافسة .

وعلى نحو ذلك كله انتهى الاقتصاديون الكلاسيك إلى أن التجارة الخارجية خير مدعم
للتنمية الاقتصادية .

وبجانب الاقتصاديين الكلاسيك كان هناك الكثيرون من المصندين لنظرية احتياطات
عوامل الإنتاج ممن يرون التنمية الاقتصادية تتبع التجارة وبالرغم من هذا كان لهم رأي مخالف
فلقد اقترح نموذج هكشر - أولفين لنسب عوامل الإنتاج أن التغيرات في أسعار عوامل
الإنتاج الناشئة من قيام التجارة تؤدي إلى تغيير استخدام عوامل الإنتاج . واعتمادا
تخصص الموارد لا ينتهي بالضرورة إلى إعادة توزيع المكاسب من التجارة .

قلما هو مسلم في النظرية التقليدية أن أي دولة يسودها نظام التجارة الحرة تستطيع
الوصول إلى مستويات أعلى للاستهلاك عما يمكنها تحقيقه في غياب التجارة . ولكن سرارا
ما تحول عدم مرونة أسعار عوامل الإنتاج دون تحقيق ذلك . ومع ذلك تزيد الرفاهية
الاقتصادية وتتحقق المكاسب من التجارة الخارجية عن طريق إعادة تخصيص الاستهلاك .
وتتحقق هذه المكاسب نتيجة لإعادة تخصيص الاستهلاك وليس بإعادة تخصيص الإنتاج .

ويعتمد ذلك على ندرة الدولة في إعادة التخصيص وهذه الندرة تعرف الدول المتقدمة
عن الدول النامية . ففي الدول النامية حيث يكون سعر عامل الإنتاج غير مرن يتناقص
إنتاج السلع المنافسة للواردات والتي تستخدم بكثرة عامل الإنتاج ذات العائد الضئيل

من ***

*

**

وينتج عن ذلك بطلالة لهذا العامل • وقد تنوفت الخسارة في الرفاهية الاقتصادية المكاسب التي يمكن الحصول عليها من إعادة تخصيص الاستهلاك • مثل هذه الظروف تسود في البلدان النامية التي تعاني انخفاض في قدرتها على إعادة التخصيص • ومن ذلك يتبين أن مرونة أسعار عوامل الإنتاج التي تصحب إعادة تخصيص عوامل الإنتاج تؤكد تحقيق مكاسب من التجارة • ولكل ذلك فإن قيام التجارة في الدول التي تعاني نقص في قدرتها على إعادة التخصيص ونقص في مرونة عوامل الإنتاج يكون في غير صالحها في الأجل الأول •

ولقد استخدمت كثير من البراهين العملية في مرات عديدة لتبين أن التنمية الاقتصادية لا تتبع عملية قيام التجارة الخارجية •

وهناك اعتقاد يخالف النظرية التقليدية في أن نمو التجارة الخارجية بشكل كبير لا يؤدي في الغالب إلى ازدهار في التنمية المحلية • ومع ذلك يمكن الإشارة إلى كثير من الدول التي تبعت فيها التنمية بنجاح قيام التجارة الدولية • إذ ساعدت صادرات المنتجات الصناعية والمواد الأولية في نجاح عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول • ومن أحسن معالم الدول النامية في هذه الأيام هو وجود نسبة كبيرة من نشاطها في التجارة الخارجية • بل يلاحظ على أن سياسات الخلطة لهذه الدول تحاول رفع هذه النسبة وتبني سياسات السياسة الاقتصادية القومية وتعتمد مباشرة من الاعتماد على المواد المحلية واحتياجات عوامل الإنتاج • وقيمة هذه الموارد تزداد قيمة في استخداماتها ولها عن استخداماتها محلياً •

ولذا يمكننا أن نختم الحديث هنا بالإشارة إلى أن التجارة الخارجية لها من الآثار الهامة على عملية التنمية الاقتصادية كمورد لما ينقص للدولة من عوامل الإنتاج وخسيرة نية تحتاجها ومنفذ لبيع وترويج السلع الفائضة عن الاستهلاك المحلي ونفوق للمنافسة يؤدي إلى تحسين الأداء والارتفاع بمستوى الخدمة •